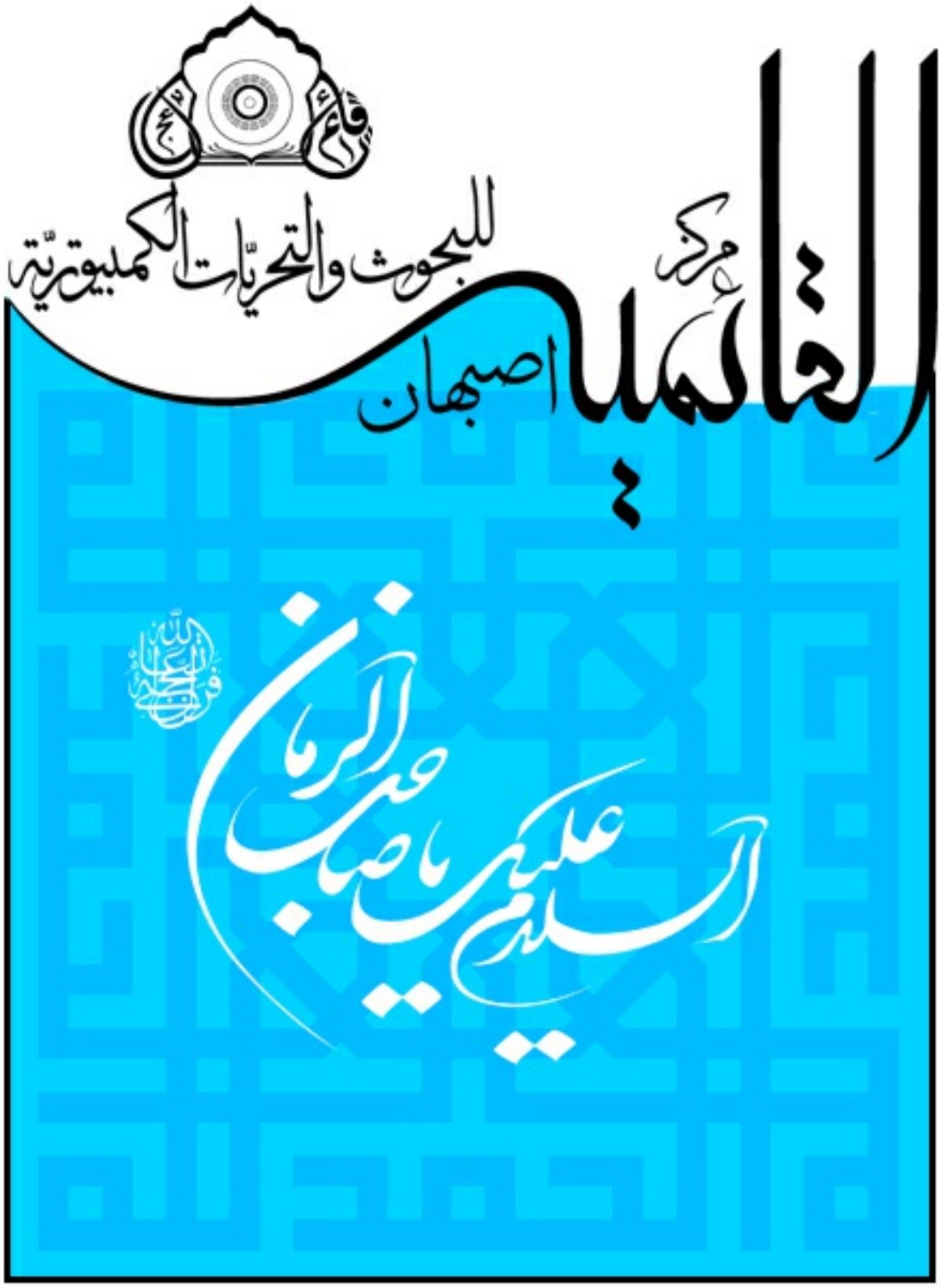

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

تراثنا

فصلية تعنى بالتراث
مؤسسة آل البيت لإحياء التراث

العدد الثاني [١٥] السنة الرابعة ربيع الثاني ١٤٠٩هـ

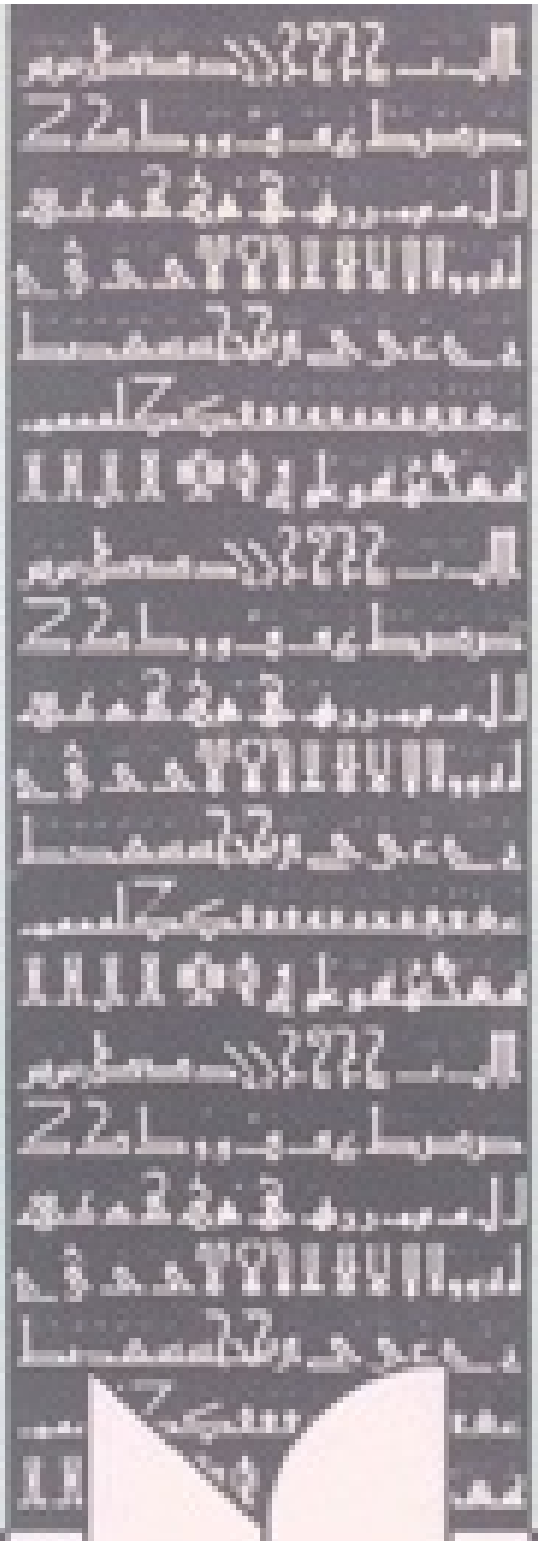

بسم الله الرحمن الرحیم

مجلّة تراثنا

كاتب:

موسسة آل البيت عليهم السلام لاحياءالتراث

نشرت في الطباعة:

موسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5
تراثنا المجلد 15 6
هوية الكتاب 6
اشارة 6
الفهرس 7
كلمة التحرير 12
ثلمة الإسلام 12
السيد محمدرضا الحسيني 16
السيد عبدالعزيز الطباطبائي 93
الدكتور السيد مصطفى جمال الدين 116
الشيخ محمدعلي الحائري الخرم آبادي 171
أُسامة آل جعفر 189
تحقيق : السيد باسم الموسوي 212
من أنباء التراث 242
تعريف مركز 268

تراثنا المجلد 15

هوية الكتاب

المؤلف: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم

الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم

المطبعة: مهر

الطبعة: 0

الموضوع : مجلّة تراثنا

تاريخ النشر : 1409 ه.ق

الصفحات: 238

ص: 1

اشارة

الفهرس

كلمة التحرير

ثلمة الإسلام..... 7

التسميات .. طليعة المؤلفات فى الحضارة الإسلامية

..... السيد محمدرضا الحسينى 11

أهل البيت – عليهم السلام – فى المكتبة العربية (8)

..... السيد عبدالعزيز الطباطبائى 76

رأى فى أُصول النحو وصلته بأُصول الفقه

..... الدكتور السيد مصطفى جمال الدين 98

فقه القرآن فی التراث الشیعیّ (1)

..... الشیخ محمدعلی الحائری الخرم آبادی 152

مقتل أمیرالمؤمنین علیه السلام

..... أُسامة آل جعفر 170

من ذخائر التراث

مختصر «إثبات الرجعة» – للفضل بن شاذان

..... تحقیق : السید باسم الموسوی 193

من أنباء التراث..... 223

كلمة التحرير

ثلمة الإسلام!

قال الصادق عليه السلام : (إذا مات المؤمن الفقيه ثلم فى الإسلام ثلمة لا يسدها شئ).

لقد هز كيان العالم الإسلامى صدى نبأ وفاة إمام الأمة ، قائد الجمهورية الإسلامية ، المرجع العظيم آية الله العظمى السيد الخمينى قدس الله روحه الذى قاد الأمة الإسلامية فى مطلع القرن الخامس عشر الهجرى بجدارة لا يملكها إلا عظماء الرجال ، وساقها إلى مجدها الأثيل ، وأبرز ما تمتع به من علم وحكمة وسياسة وإيمان ، فاستحق - بكل الحق - وسام التجديد ، فكان (مجدد الإسلام) فى مطلع هذا القرن.

ولقد استمسكت الأمة بعروة قيادته الوثقى ، مطمئنة بأنها قيادة ربانية ، رسالية ، إمامية ، تمتلك كل مقومات القيادة الإلهية ، وتتمثل فيها السيرة النبوية ، وتسير على المناهج العلوية ، وتتبع طريقة أئمة أهل البيت المعصومين عليهم السلام.

وكانت من فلتات التاريخ أن تجمعت فى شخص الإمام القائد ما مكنه من تسنم المقام الأسمى فى العلم والعمل ، فكان واحدا من كبار العلماء بالشريعة الإسلامية ومن فقهاء الإسلام العظام ، ومن مراجع التقليد فى الفتوى والأحكام ،

ثلمة الإسلام

وكـان من أصـحاب الآـراء الرصـينة فى الحوزات العلميـة فى قم والنجف ، فكانت له مدرسـته التى تكاملت فيها حلقات الـدروس الفقهية والأصولية ، والفلسـفية ، وبالمسـتوى الأعلى ، وتخرج على يديه جماعة من أعيان الفضلاء الذين تدور عليهم رحى الدراسة الدينية ، وفيهم مرشحون للمرجعية.

ولقد أغنى سـماحته المكتبة الفقهية والأصولية بمؤلفات قيمة ، ذات المستوى العلمى الرفيع ، سواء ما كتبه بقلمه الشريف ، أو ما كتب تقريرا لأبحاثه ودروسه.

ولسـماحته مقام شامخ فى مجال علم الأخلاق والعرفان الإسـلامى وتهذيب النفس ، بل كان أوحديا بين أساتذة هذا الفن ، وله فيه إبداعات فذة ، بذ بها الأقدمين ، وخضع لها من اطلع عليها من المتأخرين.

وتشـهد آثاره القيمة فى هذا المجال على قدم راسـخة ، وغور بعيد ، ونظرة عميقة ، فهذه مؤلفاته الرائعة فى العرفان تذهل الأفكار والأذهان ، وهذا شعره العرفانى يقف أمامه الإنسان حيران ، مما يحويه من بعيد المعنى ، ورقة العاطفة ، وجمال اللفظ ، وصدق الوجدان.

ولقـد كان رضوان الله عليه يواظب على تطبيق آرائه الأخلاقيـة ونظرياته العرفانية على الحياة تطبيقا كاملا ، بحيث يراه العلماء مثالا مجسدا للأخلاق الفاضلة الكريمة.

وتكللت جهوده ومساعيه بقيادة الثورة الإسلامية المباركة ، حيث استفاد فيها من كل ملكاته القدسية العلمية والأخلاقية والعرفانية.

فأبدى شـجاعة باهرة فى مقاومة السـلطات الجائرة المتحكمة بأقطار المسلمين ، إلى حد السجن ، والنفى ، والمطاردة ، ووجه سهام حملاته على المستعمرين الحاقدين على الإسلام والمسلمين ، الذين كانوا هم السبب فى تأخر البلاد الإسلامية وإحداث البلابل فيها.

ولقـد أثبت فى هـذا المجال – أيضا – جـدارة كانت الأمة تأملها فيه ، وأبدى حنكة وتدبيرا وبعد نظر ، وتجلد بالصبر على المكاره ، وتحلى بالثبات وسار بعزم

وتصميم وجد.

ونفث – بكل قوة – فى المسلمين روح الثقة بالنفس ، والاطمئنان بالنصر الإلهى ، وعرفهم بمواقع الضعف والقوة ، وأوقفهم على ما يلزم للسير نحو الفوز الأكبر ، الذى هو تحقيق حكم الإسلام ، فأثار فى المسلمين الشعور بالمسؤولية تجاه ما يحدث حواليهم.

ولقد يسر الله على يديه تحقيق الأمل البعيد ، بإنشاء الحكومة الإسلامية ، ذلك الأمل الذى كان مغمورا فى قلوب الملايين من مسلمى العالم والذى غطاه غبار القرون باليأس.

فكانت ضياءا ونورا فى القلوب ، وقوة وروحا فى الأجساد وأحيى الله – بما قام به الإمام – كل ما مات فى قلوب المسلمين من أمل وتطلع ورجاء ، وأتم الحجة بذلك ، وأمات بدعوته الواضحة الصريحة كل دعوات الباطل ، فاندحرت بحركته كل الحركات الاستعمارية المشبوهة ، من شرقية وغربية ، إسلامية وعلمانية ، كانت تدعو إلى غير الحق!.

وقيض الله للإمام أمة الإسلام ، التى وجدت فيه خير إمام قائد ، وخير مرجع رائد ، فكانت خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، انقادت له ، وتحركت طوع إرادته وإرشادته ، ونصرته وآزرته ، معتمدة على الله ، ومتضيئة بنور هداه.

حتى أثكلت بفقده – على حين غرة من الدهر – فبكته الملايين فى أرجاء المعمورة ، ولطمت الصدور ، وأسبلت الدموع ، ولبست أثواب الحزن والحداد.

وشاء الله أن يكون لوفاته دوى كالصاعقة على أعداء الله ، فكانت وفاته مناسبة مشهودة لإظهار عظمة الإسلام ووفاء المسلمين لقائدهم العظيم ، ولئن فقدناه اليوم – فقد عز على التاريخ أن يأتى بمثله.

هيهات ، لم يأت الزمان بمثله

– إن الزمان بمثله لعقيم

وما أجدره بأن نقول فى رثائه :

لا صوت الناعى بفقدک إنه

- يوم على آل الرسول عظيم

إن كنت قد غيبت فى جدث الثرى

- فالعدل والتوحيد فيک مقيم

أمـا أنت - أيهـا الإمام يا روح الله - فقـد استرحت من هم الـدنيا وغمها ، ووفـدت على الرب الرؤوف ، وعلى جـدک المصـطفى ، وأبيک المرتضـى ، وأمک الزهراء ... فهنيئا لک ما آتاک الله فى الدنيا من حسن الذكر ، ورضـى عنک وأرضاک وجعل الجنة مأواک ، ووفقنا للسير على خطاک.

وسلام عليک يوم ولدت ويوم رحلت ويوم تبعث حيا.

أسرة التحرير.

التسميات

طليعة المؤلفات فى الحضارة الإسلامية

موضوعها ، ومنهج تأليفها ، وفهرست أسمائها.

السيد محمد رضا الحسينى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وخاتم المرسلين ، محمد الصادق الأمين ، وعلى الأئمة الأطهار المعصومين من آله المتقين ، وعلى أتباعهم وأشياعهم أبد الأبدين.

وبعد :

فإن مما وفقنى له ربى – والحمد له على كل ما أنعم علينا من نعمه الظاهرة والباطنة – : أنى وقفت على اثنتين من نوادر التراث الإسلامى ، وهما :

1 – تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام ، للفضل بن الزبير الرسان الأسدى الكوفى ، من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

2 – تسمية من شهد مع على عليه السلام حروبه ، لعبيد الله بن أبى رافع المدنى ، كاتب الإمام عليه السلام.

فتوفرت لى أسباب العمل فيهما ، وبذل ما يسعنى من الجهد والتحقيق حولهما.

ولقد لفت نظرى فيهما أنهما يشتركان فى العنوان ، فكل منهما يبدأ بكلمة (تسمية ...) كما يشتركان فى منهج عرض ما فيهما من المطالب.

السيد محمدرضا الحسينى

وقد شعرت من خلال هذا الاشتراك أن أمرا ما لا بد أن يكون هو سبب هذا الاشتراك ، دون مجرد الصدفة.

وبعـد المتابعـة وجـدت أن مؤلفات أخرى تحمل نفس هذا العنوان ، وتسـير على نفس هذا المنهج ، بما أمكن معه الاقتناع بأن هناك طورا خاصا من أطوار التأليف تدعى كتبه (التسميات) وأن لها منهجا خاصا.

فما هو ذلک الطور؟

وما هو ذلک المنهج؟

وكم هى المؤلفات المعنونة بهذا العنوان؟

وخلال عملى فى الكتابين ، وقفت على أمور عديـدة ، اسـتدعت منى متابعـة أوفر ، وجهـدا أكثر كانت ثمرته هذا البحث ، الذى أقدمه إلى إخوتى العلماء والمحققين كى يسهموا فى بلورته ، دعما لهذا الطور من التراث المجيد.

وتلک الأمور نبحثها تحت الأبواب التالية :

1 – متى بدأ عنوان (التسمية) للمؤلفات؟ وإلى م استمر؟

2 – ما هو أول كتاب ألف بهذا العنوان؟

3 – فى أى من العلوم الإسلامية ، تصنف هذه الكتب؟

4 – هل للتسميات منهج محدد ، أو خط مشترک؟

5 – كيف يستفاد من هذه الكتب؟

6 – دليل بما وقفنا عليه من أسماء هذه الكتب.

ومما ينبغى إلفات النظر إليه أن هذا البحث إذا لم يكن قد اسـتوفى حقه من الإشـباع ، فذلک لكونه مبتكرا ، غير مسـبوق بشـئ من قبل أهل الفن ، وحسب ذلک عذرا مقبولا عند كرام الناس.

والحمد لله على هذا التوفيق ، ونسأله العصمة عن الزلل والخطأ ، إنه

الهادى إلى سواء الطريق.

وكتب

السيد محمد رضا الحسينى

ص: 13

1 – متى بدأ عنوان (التسمية) للمؤلفات؟ وإلى م استمر؟

إن المؤلفات والكتب – تارة – تأخذ أسماءها من موضوعاتها التى تبحث فيها.

و – أخرى – يجعل لها اسم وعنوان خاص.

فمن الأول :

مؤلفات فى الحديث الشريف ، يسمى الواحد منها ب (حديث فلان) مضافا إلى راويه ، أو مؤلفه ، وكذلک (تفسير القرآن) وقد يقال (تفسير فلان) مضافا إلى مؤلفه.

وهذا القسم من المؤلفات سماه شيخنا العلامة الطهرانى بالاسم (النوعى) ونسميه نحن الاسم (الموضوعى) للكتاب ، لأنه اسم مأخوذ من موضوعه الذى يبحث فيه ، كما قلنا.

وقد جرى رواد التأليف عند المسلمين على هذا الطرز ، فأكثر ما بأيدينا من كتبهم ومؤلفاتهم تجد فى عناوينها وأسمائها ذكر موضوعاتها بوضوح.

وقد يضاف على عنوان الكتاب ، كلمة (جزء) أو (صحيفة) أو (كتاب) فيقال : جزء فلان فى الحديث ، أو : صحيفة فلان فى الحديث ، أو : كتاب فلان فى التفسير ، وهكذا.

أو : كتاب الحديث ، أو : كتاب التفسير ، أو : جزء الطب ، وهكذا.

وقد يأخذ العنوان اسم قسم من الموضوع العام ، كما تسمى بعض الكتب ب (المسند) باعتبار أن (المسند) هو واحد من أنواع الحديث وكذلک الكتب المسماة ب (الصحيح) أو (الغريب).

وكذلک : (غريب القرآن) ، الذى هو نوع من تفسير القرآن ، وتأويل مشكل القرآن ، أو الناسخ والمنسوخ ، أو ما نزل من القرآن فى كذا ، أو أسباب النزول ...

فكل هذه الأسماء التى تسمى بها الكتب ، هى معبرة عن موضوعات تلك الكتب.

ومن الثانى :

ما هو المتداول – حتى اليوم – من وضع عناوين خاصة للكتب ، وقد سماه شيخنا العلامة الطهرانى بالاسم (العلمى) للكتاب ، نسبة إلى (العلم) الذى هو من أقسام المعارف عند اللغويين والنحاة ، باعتبار أن ذلك الاسم قد وضعه مؤلفه علما على كتابه ، كما يسمى كل شخص باسم يعتبر علما واسما له.

ولا ريب أن هذا الطرز من أسماء الكتب ، متأخر – وجودا – عن الطرز الأول ، والدليل على ذلك : أن أكثر الكتب والمؤلفات المأثورة عن القدماء لا يحمل عنوانا علميا خاصا ، بل غالبها يحمل الاسم الموضوعى العام ، وحتى القليل من مؤلفات القدماء ، الذى يحمل اسما علميا مثل (الصحيفة الصادقة) المنسوبة إلى عبد الله بن عمرو ، فإن هذا العنوان لا يعدو أن يكون صفة وصفت بها الصحيفة.

كما أنا كلما توغلنا فى السنين الهجرية نشاهد وجود الكتب الحاملة للعناوين العلمية ، والأسماء الخاصة ، بكثرة ملحوظة.

وعلى هذا :

فلا بد أن يصاغ السؤال على النحو الآتى : متى بدأ العنوان العلمى للكتب؟

ونحن لا نبحث عن هذا فعلا ، فإن الإجابة عليه تستدعى جهدا خاصا ، له مجاله الخاص ، وأهله المختصون.

وعنوان (التسمية) هو من الطرز الأول فإن كلمة (التسمية) لها إطلاقات :

فقد تطلق : (التسمية) من الفعل سمى يسمى : بمعنى وضع الاسم للشخص ، أو الشئ ، مثل : سمى فلان ابنه زيدا ، أو بزيد.

وبهذا الاطلاق ألف الوحيد البهبهانى كتاب (تسمية بعض الأئمة أولادهم بأسماء الجائرين) (1) وكذلک الميرزا التنكابنى كتاب (تسمية الأئمة أولادهم بأسماء الخلفاء وذكر عللها) (2).

وقد تطلق (التسمية) من الفعل سمى يسمى : بمعنى ذكر اسم الشخص ، مثل : سمى فلان إخوته ، أى ذكر أسماءهم.

وقد اعترف اللغويون بهذين المعنيين ، وهما مستعملان عند العرف العام أيضا.

ولكلمة (التسمية) إطلاق خاص عند بعض الفقهاء ، وبعض علماء القرآن ، وهو خصوص تلاوة آية (بسم الله الرحمن الرحيم).

وقد ورد هذا الاطلاق فى أسماء بعض المؤلفات :

مثل كتاب (التسمية فى فقه أهل البيت عليهم السلام بالأخبار) لابن عقدة الحافظ الكوفى (3).

وكتابان بعنوان (رسالة فى التسمية) وردا فى فهرس مكتبة برلين بألمانيا الغربية ، برقمى 2261 و 3264.

وقد عبر الرشدانى (ت 593) عن (بسم الله الرحمن الرحيم) بكلمة (التسمية) وكذلک من تبعه من شراحه والمعلقين عليه مثل : ابن همام فى (فتح القدير) والخوارزمى فى (الكفاية) والبابرتى فى (العناية) وسعدى چلبى فى (حاشيته) انظر جميع ذلک فى فتح القدير (4).

وقال الجزيرى فى سنن القراءة فى الصلاة : ومنها (التسمية) فى كل ركعة قبل الفاتحة ، بأن يقول : (بسم الله الرحمن الرحيم) وهى سنة عند الحنفية

1- 1. معالم العلماء : 14 رقم 76.

2- 2. شرح فتح القدير للعاجز الفقير 1 / 253 - 254 ، طبع دار إحياء التراث العربى.

3- 3. الفقه على المذاهب الأربعة 1 / 357.

4- 4. الذريعة 11 / 147.

والحنابلة ، أما الشافعية فيقولون إنها فرض ، والمالكية يقولون إنها مكروهة (1).

ولكن الأشهر إطلاق كلمة (البسملة) على هذه الآية ، وتلاوتها ، يقال : بسمل يبسمل بسملة ، إذا قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم).

وعلى كل حال : فإن هذا الاطلاق ، ليس إلا من المعنى اللغوى الثانى مع التحديد بذكر الآية المذكورة ، فالتسمية هنا بمعنى ذكر اسم الله تعالى بالخصوص.

ومن ذلك ما ورد فى الحديث ، من قوله عليه الصلاة والسلام : (سموا ، وسمتوا ، ودنوا) قال ابن منظور : أى كلما أكلتم بين لقمتين ، فسموا الله عزوجل (2).

وعنوان (التسمية) فى كتب (التسميات) ليس بالإطلاق الثالث ، كما هو واضح.

وليس هو بالإطلاق الأول ، لأن مؤلفيها لم يريدوا أن يضعوا أسماء لمن جاء ذكرهم فى تلك الكتب.

وإنما هو بالإطلاق الثانى ، أى بمعنى ذكر الأسماء.

فإن تلك الكتب تسرد أسماء المذكورين فى واقعة أو حادثة ونحو ذلك ، كما سيأتى مفصلا.

فعنوان (التسمية) يؤدى بوضوح (موضوع) هذه الكتب ومحتواها ، من دون زيادة أو نقيصة.

فهذا العنوان ليس إلا (اسما موضوعيا) لهذه الكتب ، وقد عرفت أن ذلك هو الطرز الأول الذى كانت عليه أقدم المؤلفات.

أما أقدم كتاب حمل عنوان (التسمية) فسيأتى بيانه فى الباب التالى.

وأما آخر ما عثرنا عليه فهو (تسمية من عرفن ممن أبهم فى العمدة) لابن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة 852.

====

(6) لسان العرب

.128 / 19

1- (5) الذريعة

2- .147 / 11

2 – ما هو أول كتاب ألف بهذا الاسم؟

يعد الأعلام – من مفهرسى الكتب – كتاب (تسمية من شهد مع على عليه السلام حروبه) لعبيد الله بن أبى رافع ، أول كتاب فى موضوعه (1).

يقول شيخنا العلامة المولى آغا بزرک الطهرانى ، شيخ الفهرسة الشيعية فى كتابه العظيم (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) : (كتاب تسمية من شهد ...) (مؤلفه) هو أول من صنف فى الإسلام ، فى أسماء الرجال .... (2).

ويقول – أيضا – : هو أول من صنف فى المغازى ، والسير والرجال ، فى الإسلام ، لم نعرف من سبقه فيه ، لأنه كتبه فى عصر أمير المؤمنين عليه السلام الذى استشهد سنة الأربعين من الهجرة (3).

ويقول – أيضا – : هو أول من دون أسماء الرجال ، لأنه كان فى عصر أمير المؤمنين عليه السلام وكان كاتبه (4).

فالشيخ الطهرانى رحمه الله ، يؤكد على أمرين :

1 – أن ابن أبى رافع هو أول من صنف ، وأن كتابه (التسمية) هو أول كتاب فى موضوعه.

2 – أن الكتاب قد تم تأليفه فى عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قبل سنة 40 للهجرة.

والعلامة المحقق فى تاريخ العلوم ، السيد حسن الصدر الكاظمى فى كتابه العظيم (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) يقول فى ابن أبى رافع : أول من صنف

1– 1. سيأتى فى الباب الثالث : البحث فى تعيين موضوع (التسميات).

2– 2. الذريعة 1 / 83.

3– 3. الذريعة 4 / 181 رقم 898.

4– 4. مصفى المقال فى مصنفى علم الرجال : عمود 258 – 259.

فی علم المغازی والسیر ، فی الإسلام ... لأنی لم أعثر علی من تقدمه فی ذلک (1).

وبعد أن ذکر تصنیف محمد بن إسحاق (ت 151) وکذلک عروة بن الزبیر (ت 94) قال : فعبید الله بن أبی رافع تقدمهما فی تصنیفه المذکور علی کل حال ، فهو أول من صنف فی السیر والمغازی (2).

والدلیل علی مدعاه : أن ابن أبی رافع (صنف ذلک فی عهد أمیر المؤمنین علیه السلام) (3).

فالسید الصدر یؤکد علی نفس ما ذکره الشیخ الطهرانی ، من :

1 – أن ابن أبی رافع ، هو أول من صنف ، وأن کتابه (التسمیة) هو أول مصنف فی موضوعه.

2 – أنه صنفه علی عهد الإمام علیه السلام.

نقول :

أما الأمر الأول – مما أکدا علیه – فهو ما نهتم للتوصل إلی معرفة الحق فیه ، هنا ، فی هذا الباب ، وسنذکر رأینا فی نهایته.

وأما الأمر الثانی :

فبالرغم من تأکید هذین العلمین علیه ، فإنا لم نتمکن من قبول دلیلهما علیه ، خاصة بعد وقوفنا علی نص کتاب ابن أبی رافع ، حیث لم نجد فیه أدنی إشارة إلی أن تألیفه قد تم فی عهد الإمام علیه السلام وقبل استشهاده.

بل ، علی العکس من ذلک ، فإن فی الکتاب قرائن تشیر إلی تأخر تألیفه عن ذلک العهد ، حیث اشتمل الکتاب علی حوادث متأخرة زمنیا ، کقضیة شهادة حجر بن عدی رضی الله عنه.

وبالنسبة إلی الأمر الأول نقول :

1– 1. تأسیس الشیعة : 232.

2– 2. تأسیس الشیعة : 233.

3– 3. تأسیس الشیعة : 234.

ظـاهر ما بأيـدينا من المؤلفات الأولى يؤيـد ما قاله العلمان المـذكوران ، فإن المؤلفين المعروفين فى المغازى والسـير كلهم متأخرون عن عصر ابن أبى رافع وفاة.

فقد حددت وفاة ابن أبى رافعه بحوالى سـنة 80 ه (1) ، بينما نجـد أقدم من عرف له تأليف فى المغازى ، وهو عروة بن الزبير ، قد توفى سـنة 93 على أقل تقدير ، أو سنة 94 أو سنة 96 (2) وقد ذكر خليفة : أنه يقال : إنه - يعنى عروة - أول من ألف فى السيرة (3).

ونقله الدكتور الأعظمى ، عن السخاوى فى كتابه (الإعلان بالتوبيخ) ص 48 (4).

وأكد ذلك ، مارسدن جونسن ، وقاله : إنه هو أول من دون السيرة بشكلها الذى عرف فيما بعد (5).

ووافقه الأعظمى ، ثم أضاف : قد أطبق الكتاب والمؤلفون - من القرن الثانى ، حتى الآن - على أن عروة بن الزبير كتب شيئا عن المغازى ، بل ألف كتابا فى المغازى (6).

ونقول :

إن كـان المراد بكلمـة (المغـازى) خصوص مغـازى رسول الله صـلى الله عليه وآله وسـل - كما هو ظاهر الكلمـة ، والمنصـرف منها عند إطلاقها ، أو بقرينة البحث عن عروة - فذلك أمر يعود التحقيق فيه إلى أهله.

وأما إذا كان المراد به مطلق الغزوات ، بما يشمل الحروب التى وقعت فى

1- 1. مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعروة : 18.

2- 2. المصدر السابق : 44.

3- 3. كشف الظنون 2 / 1747.

4- 4. مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله ، لعروة : 57.

5- 5. المغازى ، للواقدى ، المقدمة : 21.

6- 6. مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله ، لعروة : 57.

تاريخ الإسلام ، ففى الكتاب والمؤلفين من يقول : إن ابن أبى رافع هو الأسبق فى التأليف فيها.

وقـد اعترف الدكتور الأعظمى بأن فى المؤرخين من تقدم على عروة فى كتابه التاريخ ، وذكر منهم ابن أبى رافع ، الذى حدد وفاته نحو سـنة 80 ، وذكر كتابه (تسمية من شهد مع على عليه السلام حروبه) (1).

وأما فى خصوص السابق من التسميات : فلا ريب فى أن ابن أبى رافع ، هو أقدم من عرف كتابه بهذا العنوان.

هذا :

ولكنـا وقفنا على نص يفيـدنا أن كتابا يحمل اسم (التسـمية) قـد سـبق وجوده بعهـد طويل ، وأنه من (إملاء رسول الله صـلى الله عليه وآله وسلم) و (وخط على عليه السلام) فاقرأ معى النص التالى ، الذى رواه الطبرى الإمامى ، فى كتاب (مسند فاطمة) :

قال : حدثنى أبو الحسين ، محمد بن هارون ، قال : حدثنا أبى هارون بن موسى بن أحمد ، قال : حدثنا أبو على الحسن بن محمد النهاوندى ، قال : حـدثنا أبو جعفر محمـد بن إبراهيم بن عبـد الله القمى القطان المعروف بابن الخزاز ، قال : حـدثنا محمد بن زياد ، عن أبى عبد الله الخراسانى ، قال : حـدثنا أبو حسان سـعيد بن جناح عن مسـعدة بن صدقـة ، عن أبى بصـير ، عن أبى عبد الله عليه السـلام ، قال : قلت له : جعلت فداك ، هل كان أمير المؤمنين يعلم أصحاب القائم ، كما كان يعلم عدتهم؟

قال أبو عبد الله : حدثنى أبى ، قال : لقد كان يعرفهم بأسمائهم ، وأسماء آبائهم ، وقبائلهم ، رجلا فرجلا ، ومواضع منازلهم ، ومراتبهم.

فكل ما عرفه أمير المؤمنين عرفه الحسن ، وكل ما عرفه الحسن فقد صار

1- 1. مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله ، لعروة : 18 ، عن دراسات حول الحديث النبوى : 156.

علمه إلى الحسين ، وكل ما عرفه الحسين فقد عرفه على بن الحسين ، وكل ما علمه على بن الحسين فقد صار علمه إلى محمد بن على ، وكل ما قد علمه محمد بن على فقد علمه وعرفه صاحبكم - يعنى نفسه.

قال أبو بصير ، قلت : مكتوب؟

قال : فقال أبو عبد الله : مكتوب فى كتاب ، محفوظ فى القلب ، مثبت فى الذكر ، لا ينسى.

قال : قلت : جعلت فداک ، أخبرنى بعددهم ، وبلدانهم ، ومواضعهم.

فقال : إذا كان يوم الجمعة ، بعد الصلاة فأتنى.

قال : فلما كان يوم الجمعة أتيته ، فقال : يا أبا بصير ، أتيتنا لما سألتنا عنه؟ قلت : نعم ، جعلت فداک.

قال : إنک لا تحفظ ، فأين صاحبک الذى يكتب لک؟ فقلت : أظن شغله شاغل ، وكرهت أن أتأخر عن وقت حاجتى.

فقال لرجل - فى مجلسه - : أكتب : هذا ما أملاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أمير المؤمنين ، وأودعه إياه من : (تسمية أصحاب المهدى ، وعدة من يوافيه من المفقودين عن فرشهم ، وقبائلهم ، والسائرين فى ليلهم ونهارهم إلى مكة (1).

وهذا النص صريح فى أنه كان (مكتوبا) وأنه قد دون فى (كتاب) والإمام يؤكد على أبى بصير أن يتحمله (كتابة) بالرغم من كونه فاقد البصر ، فيأمر شخصا أن (يكتبه) له.

مضافا إلى أنه (إملاء) من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد أثبتنا فى مجال آخر : أن الاملاء لا يطلق - اصطلاحا - إلا إذا كان الشخص المملى عليه مشتغلا بكتابة ما يلقى إليه ، وأن مجرد الإلقاء على الشخص من دون

1- 1. دلائل الإمامة : 307 - 308.

أن يكتب لا يسمى (إملاء) اصطلاحا (1).

كل ذلک يدل على أن المذكور إنما هو كتاب مسجل منذ عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن كلامه ، وبخط الإمام على عليه السلام.

لكن يبقى تعيين مبدأ المكتوب الذى أملاه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكتبه الإمام على عليه السلام.

فالظاهر أن قوله : (من تسمية ...) بيان لقوله : (هذا إملاء) فيكون بداية المملى هو قوله : (تسمية أصحاب المهدى ...) وتكون كلمة (تسمية) من كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذى أملاه ، وهى بداية ما كتبه الإمام على عليه السلام بخطه.

وبناء على ذلک فيكون أقدم كتاب مدون ، بعنوان (التسمية) فى تاريخ الإسلام هو (تسمية أصحاب المهدى ، وعدة من يوافيه من المفقودين عن فرشهم ، وقبائلهم والسائرين فى ليلهم ونهارهم إلى مكة).

3 - تصنيف التسميات فى طبقات العلوم

إن تصنيف الكتب يتبع موقعها من العلوم المتنوعة ، وحسب طبقاتها المختلفة ، ففى أى علم تندرج التسميات ، وفى أية طبقة تصنف؟ فشيخ مشايخ الحديث فى القرن الماضى ، المتفرغ لتاريخ علم الرجال شيخنا العلامة الطهرانى ، صنف كتاب (تسمية من شهد مع على حروبه) لابن أبى رافع ، فى كتب الرجال ، وعده منها.

وعلى هذا الأساس ذكره فى كتابه (مصفى المقال فى مصنفى علم الرجال) وقال :

عبيد الله بن أبى رافع ، (القرن الأول)

1- 1. لاحظ بحثنا (الطرق الثمان لتحمل الحديث وأدائه).

كاتب أمير المؤمنين عليه السلام ، له كتاب (قضايا أمير المؤمنين) وكتاب (تسمية من شهد مع أمير المؤمنين الجمل وصفين والنهروان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ذكره الشيخ فى (الفهرست) وذكر إسناده فى رواية الكتاب عن عبيد الله المذكور.

أقول : هو أول من دون أسماء الرجال ، لأنه كان فى عصر أمير المؤمنين عليه السلام ، وكان كاتبه ، وأبوه رافع شهد حروب أمير المؤمنين عليه السلام كلها ، واقتصر من ترجمة الرجال وتسميتهم على خصوص (1) الصحابة ، واقتصر من بينهم على خصوص من شهد حروب أمير المؤمنين عليه السلام ، لغرض إتمام الحجة على بعض الضعفاء والجاهلين لأحقية الأمير عليه السلام ، فلو قصروا عن مشاهدة دلائل أحقيته ، فلينظروا إلى من تابعه ، وشايعه ، وفدى بنفسه فى نصرته ، وحمايته ، ممن لا ريب فيهم ، وهذا هو الجدال بالأحسن مع من كان فى ذلک العصر من المخالفين ، كما قاله إمام القراء والمفسرين أبو سعيد أبان بن تغلب ، وأورد حديثه النجاشى (2).

وكذلک صنع فى كتابه الذريعة ، فقال : هو أول من صنف فى الإسلام فى أسماء الرجال الذين شايعوا أمير المؤمنين ، وعنون له هنا برجال ابن أبى رافع (3).

ولكنه أضاف على علم الرجال علمى المغازى والسير ، فقال فى الذريعة : هو - أى عبيد الله - أول من صنف فى المغازى والسير والرجال ، فى الإسلام لم نعرف من سبقه فيه (4).

فالشيخ الطهرانى صنف كتاب التسمية لابن أبى رافع ، فى علم الرجال ،

1- 1. ليس كتاب (التسمية) لابن أبى رافع خاصا بذكر أسماء الصحابة ، بل يعم التابعين ، كما فصلنا ذلک فى مقدمة تحقيقنا للكتاب.

2- 2. مصفى المقال : عمود 258 - 259 ، والمذكور عن النجاشى جاء فى رجاله ص 12 رقم 7.

3- 3. الذريعة 1 / 83.

4- 4. الذريعة 4 / 181 رقم 898.

سواء كان منحصرا به ، أو مع انضمام علم المغازى والسير.

لكن السيد الصدر ، لم يذكر فى علم الرجال ، وإنما ذكره فى علم السير والآثار الإسلامية والمغازى ، وهو الصحيفة الأولى من الفصل السابع من كتابه العظيم (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) قال : أول من وضعه وصنف فيه عبيد الله ابن أبى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، صنف كتاب (تسمية من شهد من الصحابة مع أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام) (1).

وذكر بعد ذلك أول من أسس علم الرجال وهو عبد الله بن جبلة الكنانى.

والدكتور محمد مصطفى الأعظمى : ذكر كتاب (التسمية) لابن أبى رافع ، ضمن الكتب التى تم تدوينها فى التأريخ العام (2).

ولكنه أدرج ما ورد عن عروة بن الزبير - خاصة - من (التسميات) فى كتاب جمعه باسم (مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعروة) ، وهى :

تسمية من شهد العقبة الأخيرة من الأنصار ، ص 126.

تسمية من شهد بدرا ، ص 147.

تسمية من شهد بدرا - أيضا - ص 158.

تسمية من لم يشهد بدرا ، وضرب له بسهمه ، ص 160.

تسمية من استشهد يوم أحد ، ص 172.

تسمية من استشهد بخيبر ، ص 199.

تسمية من استشهد بمؤتة ، ص 206.

تسمية من استشهد يوم حنين ، ص 219.

1- 1. تأسيس الشيعة : 232 ، وانظر أيضا : 233.

2- 2. مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لعروة : 18.

ومع أن بعض هـذه التسـميات ، قـد وردت فى المصادر القديمة بعنوان (التسـمية) إلا أن منها ما عنون لها الدكتور من عند نفسه ، وسـماها بالتسـمية ، نظرا إلى أنها تحتوى على تعداد الأسماء ، من دون توجه إلى أن مثل هذا العنوان له أهمية تراثية ، ومن المحتمل أن يكون كل ما عنون به كتابا مستقلا ، وليس من حق أحدنا أن يفتعل مثل هذا العنوان من عند نفسه.

إلا أن عمل الدكتور يدل على أنه اعتبر هذه (التسميات) من علم (المغازى).

لكن من الواضح أن (المغازى) يعتبر فى تصنيف العلوم علما برأسه له خصوصياته وشؤونه ومؤلفاته ، ومؤلفوه ، وإن كان مندرجا فى (السيرة النبوية) من جهة عامة ، حيث أن السـيرة تسـتوعب حياة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم فى كل فترات السلم والحرب ، وما يتصل بأخلاقه وتصرفاته وشؤونه الخاصة ، ومواجهاته ولقاءاته ومحادثاته ، وحياته العامة الشريفة (1) مع أن بعض (التسميات) إذا كان يدور حول بعض الغزوات ، فإن منها ما لا يرتبط بشئ منها مثل (تسمية من شهد العقبة) فهى تدخل فى علم السيرة ، ولا يصح إدراجها فى (المغازى) بأى وجه ، فهو على الأقل أخص من علم (السيرة).

نعم ، قد نقف أمام عقبة عندما نرى الواقدى قد ضمن فى كتابه (المغازى) التسميات التالية :

1 - تسمية من خرج مع عبد الله بن جحش فى سريته ، 1 / 19.

2 - تسمية المطعمين فى طريق بدر من المشركين ، 1 / 144.

3 - تسمية من استشهد من المسلمين ببدر ، 1 / 145 - 147.

4 - تسمية من قتل من المشركين ببدر ، 1 / 147 - 152.

---

1 - 1. قـارن : المغازى للواقـدى ، المقدمـة : 14 و 19 وعـبر فى ص 20 بـاسم (علمى المغازى والسـيرة) مما يـدل على انفصالهما فى التصنيف الموضوعى.

5 – تسمية من شهد بدرا من قريش والأنصار ، ص 152 – 172.

6 – تسمية من قتل من المشركين (بأحد) ، 1 / 307 – 309.

7 – تسمية من استشهد من قريش (فى بئر معونة) ، 1 / 352 – 353.

8 – تسمية سهمان الكتيبة ، 2 / 693.

9 – تسمية من استشهد بخيبر ، 2 / 699 – 700.

10 – تسمية من استشهد بحنين ، 3 / 922.

11 – تسمية من استشهد بالطائف ، 3 / 938.

ولكن لا نستبعد أن يكون الواقدى قد استفاد من بعض من سبقه ممن ألف تسميات مستقلة فى تلك المواضيع فأدرجها فى كتابه المغازى ، ولو كان قد جمعها هو ، فإن تضمينها كتابه الكبير ، لا يؤدى إلى خلل فيما نحن بصدده ، لأنه اتبع نفس المنهج الذى سنفصله فيما بعد ، للتسميات المستقلة.

وعلى كل حال فهذه (التسميات) الواقدية ، لا شك فى كونها ضمنية ، إلا أنه ليس فيها شئ مما يخرج عن موضوع المغازى ولذلك أدرجها فى كتابه الخاص بها.

والرأى الأقرب إلى الصواب ، فى هذا الباب ، هو :

أن تعدد الاتجاه الموضوعى فى الكتاب الواحد ، لا يمنع – مطلقا – من أن يكون التركيز فى وجهة الكتاب على بعض الموضوعات وبعض العلوم خاصة ، وعلى ذلك فليس من الصائب تصنيف ذلك الكتاب فى جميع تلك العلوم ، بمجرد اتجاه بسيط فيه إليها ، بل لا بد من تصنيفه فى العلم الأكثر تركيزا فيه عليه ، وإن كان تعيين العلم الذى يلحق الكتاب به فى التصنيف ، أمرا شاقا ، أحيانا ، يستدعى دقة فائقة وجهدا عميقا.

وكتب (التسميات) لا بد من أن تصنف على أساس الجهة الجامعة بين كل (التسميات) وهى السمة المشتركة بين جميع ما يحمل هذا العنوان ، والتى توجد بوضوح فى جميعها.

ويمكن تحديد ذلک الجامع من خلال ملاحظة ما أوردناه فی توضيح عنوان (التسمية) وهو أن كل واحد من هذه الكتب إنما يتصدى لذكر الأسماء لمسميات معينة.

وهذا فی حد ذاته يقرب أن تكون كتب (التسميات) من كتب علم الرجال الشامل لتراجم الأعلام ، ورواة الحديث المذكورين فی أعمدة الأسانيد.

ولو تجاوزنا عددا قليلا من كتب التسميات ، مما لا يرتبط بالرجال بل تتصدى لتسمية بعض الجمادات ، وهی أربعة فقط :

1 - تسمية الأرضين.

2 - تسمية البيع والديارات.

3 - تسمية سهمان الكتيبة.

4 - تسمية الكتب التی رواها بعضهم.

لو تجاوزنا هذه الأربعة ، فإن باقی كتب (التسمية) وهی تنوف على التسعين كله تختص بتعداد أسماء الأشخاص والأعلام والرواة.

وهذا يؤكد على أن المهمة الأساسية للتسميات ، إنما هی ما يهدف من علم الرجال وتراجم الأعلام ، فيجب أن تصنف فی هذا العلم.

وهذا هو ما صنعه شيخنا العلامة الطهرانی ، فعد بعض التسميات من مؤلفات علم الرجال ، وعد مؤلفه من مصنفی ذلک العلم.

ونعم ما صنع ، فإن مراده بعنوان (علم الرجال) إنما هو علم تراجم الأعلام والشخصيات بما يشمل رواة الأحاديث.

ولذا فإن ما قد يتخيله بعض المتطفلين على علم الرجال من الاعتراض على ساحة شيخنا العلامة ، بأن عد كتاب (تسمية من شهد مع على حروبه) لابن أبی رافع ، من كتب الرجال ، غير صحيح ، لأنه كتاب فی التاريخ.

اعتراض واه ، لم يصدر ممن يزن الأمور بموازين العلم والمعرفة.

فإن علم الرجال ، وإن أصبح عند المتأخرين خاصا بأحوال رواة

الحديث ، إلا أن ذلک نشأ من تواضع تعينى ، من دون تخصيص ووضع.

وإلا ، فعلم الرجال هو العلم الشامل لمعرفة ما يتعلق بأحوال الأعلام كافة ، والمعاجم وكتب الرجال القديمة على ذلک كان منهجها.

وقد بقيت آثار ذلک الشمول فى كتب الرجال المتأخرة أيضا ، فكثيرا ما يترجمون لمن لا رواية له ، سوى أنه من أعلام العلماء ، وإذا سئل أحدهم عن سبب ذلک ، لم يجر جوابا إلا أن يتذرع بفعل الأقدمين.

نعم ، لو أريد بعلم الرجال ، خصوص ما تعورف عند المتأخرين من أنه علم أحوال رواة الحديث ، فإن (التسميات) - وإن كان منها ما حمل عنوان (تسمية من روى ....) - إلا أن ذلک ليس هو الجامع المشترک بين كل (التسميات).

وكذلک تصنيف كتب (التسميات) فى علوم (المغازى) أو (السيرة) أو (التأريخ العام) حيث أن بعض كتب (التسمية) يختص بوقائع خاصة من صميم المغازى ، أو بقضايا من السيرة ، أو بأمور وحوادث من التأريخ العام ، فإن ذلک خاص بتلک الكتب ، وليس أمرا مشتركا بين كل (التسميات) فلا يكون عدها من مقولة تلک العلوم جاريا على أساس التصنيف العلمى ، الذى يقتضى ما ذكرناه.

4 - منهج التسميات ، وأهميتها علميا :

من خلال مزاولتنا لعدة من (التسميات) المتوفرة لدينا ، ومنها :

1 - تسمية من شهد مع على عليه السلام حروبه ، لابن أبى رافع المدنى.

2 - تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام ، للفضيل بن الزبير الرسان الكوفى.

3 - تسميات عروة بن الزبير ، المنقولة فى المصادر.

4 - تسميات ابن إسحاق ، الواردة فى سيرة ابن هشام.

5 – تسميات الواقدى ، الواردة فى المغازى.

توصلنا إلى اشتراكها فى العرض ، وتقاربهما فى النسق ، مما دعانا إلى الاعتقاد بأن ثمة (منهجا متحدا) تسير عليه كل التسميات.

وقد حاولنا كشف هذا المنهج الموحد المشترك ، فتوصلنا إلى عناصر ثلاثة تشكل قوام ذلك المنهج ، وهى :

1 – تنظيم الأسماء على القبائل والبطون والأفخاذ والفروع.

2 – ذكر الموالى مع أصول القبائل.

3 – التلفيق فى المتون واختزال الأسانيد.

الأمر الأول : تنظيم الأسماء على القبائل وفروعها :

دأب مؤلفو التسميات على سرد الأسماء متتابعة ، مقتصرين غالبا على الاسم الثنائى ، أى اسم الشخص واسم أبيه فقط ، من دون وصف غالبا ، أو مع وصف بسيط أحيانا ، لكن من دون التفصيل فى أحواله ، إلا فيما يرتبط بشؤون موضوع التسمية نفسها.

ولكنهم ينظمون قائمة الأسماء ، حسب الانتماءات القبلية ، ثم يقسمونها على البطون المتشعبة من القبيلة ، ثم يوزعونها على الأفخاذ والفروع من كل بطن ، وهكذا ... فيذكرون تحت كل فرع ، ما يلزم من الأسماء المنتمية إليه.

وقد تنبه الدكتور الأعظمى إلى هذا ، فقال فى خصوص ما يرتبط بكتابات عروة بن الزبير.

لقد أعطى أهمية خاصة للأنساب فى السيرة ، فعند ما يذكر المشتركين فى الغزوات ، أو الشهداء فيها ، لا يسرد مجرد أسمائهم ، بل يذكر أنسابهم مفصلا (1).

وقال : لا يكتفى بالاسم ، بل يذكر القبائل والبطون ، فيعطى أهمية كبيرة

1– 1. مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لعروة : 73.

للأنساب ، وهذا منهجه فى الكتاب كله ، وبذلک أصبح مرجعا لكل من جاء بعده وكتب فى السيرة النبوية (1).

أقول : بل هذا هو منهج كل التسـميات ، قبل عروة ، وبعد عروة ، فابن أبى رافع (توفى نحو سنة 80 ه) قد طبق هذا المنهج بشكل دقيق جدا فى (تسمية من شهد مع على عليه السلام حروبه).

حيث قسم كتاب إلى خمسة أقسام :

1 – القرشيين.

2 – الأنصار البدريين.

3 – الأنصار ممن لم يشهدوا بدرا.

4 – المهاجرين.

5 – التابعين.

ثم ذكر تحت العنوان الأول ، القرشيين : ثمانية بطون :

1 – من بنى عبد المطلب

17 شخصا

2 – من بنى المطلب

شخصان

3 – من بنى عبد شمس

شخص واحد

4 – من بنى زهرة ثلاثة

أشخاص

5 – من بنى تيم

شخصان

6 – من بنى مخزوم

أربعة أشخاص

7 – من بنى جمح

شخصان

8 – من بنى عامر

ثلاثة أشخاص

وذكر تحت العنوان الثانى ، الأنصار البدريين : أحد عشر بطنا :

1 – من بنى مالک بن النجار سبعة أشخاص

1– 1. نفس المصدر : 66.

2 – من بنى مازن

ثلاثة أشخاص

3 – من بنى دينار

أربعة أشخاص

4 – من بنى الحارث بن الخزرج

ثلاثة أشخاص

5 – من بنى ساعدة

ثلاثة أشخاص

6 – من بنى عوف بن الخزرج

أربعة أشخاص

7 – من بنى سلمة

ستة أشخاص

8 – من بنى زريق

أربعة أشخاص

9 – من بنى بياضة

ثلاثة أشخاص

10 – من بنى عمرو بن عوف

خمسة أشخاص

11 – من بنى عبد الأشهل

ستة أشخاص

وذكر تحت العنوان الثالث ، الأنصار غير البدريين : عدة أسماء ، تبلغ 62 شخصا.

وذكر تحت العنوان الرابع ، المهاجرين : ثلاث قبائل :

1 – من خزاعة

شخصان

2 – من بنى أسلم

أربعة أشخاص

3 – ومن غيرهم

تسعة أشخاص

وذكر تحت العنوان الخامس ، التابعين : عدة أسماء ، تبلغ 13 شخصا.

وكذلک الفضيل بن الزبير الأسدى الرسان (ت بعد 145) قد رتب تسميته على نفس المنهج ، وذكر فيه :

1 – الشهداء من آل البيت عليهم السلام ومواليهم 25 شخصا.

2 – من بنى أسد بن خزيمة.

3 – من بنى غفار بن مليل بن ضمرة.

4 – ومن بنى تميم.

5 – ومن بنى سعد بن بكر.

6 – ومن بنى تغلب.

7 – ومن قيس بن ثعلبة.

8 – ومن عبد القيس – من أهل البصرة –.

9 – ومن الأنصار (ستة أشخاص).

10 – ومن بنى الحارث بن كعب.

11 – ومن بنى خثعم.

12 – ومن تيم الله بن ثعلبة.

13 – ومن عبد الله.

14 – ومن طئ.

15 – ومن مراد.

16 – ومن بنى شيبان بن ثعلبة.

17 – ومن بنى حنيفة.

18 – ومن جوأب.

19 – ومن صيداء.

20 – ومن كلب.

21 – ومن كندة.

22 – ومن بجيلة.

23 – ومن بنى راسب.

24 – ومن خرقة جهينة.

25 – ومن الأزد.

26 – ومن همدان.

27 – وذكر من ارتث فى الحرب.

فنجد هاتين التسميتين ذكر اسم القبيلة العام ، وذكر البطون واحدا بعد واحد ، ثم تعداد الأسماء متتابعة.

ص: 33

وهذا ما ورد فى تسميات ابن إسحاق ، والواقدى – أيضا –.

وكذلک فى تسمية عروة ، إلا أن المنقول عنه – فى الروايات المتأخرة – يختلف شيئا ما عن ذلک.

وأظن – قويا – أن أصل تسمية عروة ، كان كسائر التسميات منظما على هذا المنهج ، من دون تكرار ، كما رأيناه فى ما سبقه عند ابن أبى رافع ، وما لحقه عند الفضيل الرسان ، إلا أن الرواة لما نقلوا عن عروة ما أورده فى كتب تسمياته ، غيروها عما كانت عليه.

وعلى كل حال : فإن ما ذكر لا يؤثر شيئا فيما توصلنا إليه من منهج كتب التسمية ، وأنها تعتمد على سرد الأسماء على التنظيم الذى شرحناه.

وهذا واضح لمن راجع واحدا من التسميات الكاملة ، الموجودة.

يبقى فى المقام :

بيان وجه الاعتماد على هذا المنهج فى كتب (التسميات) والفوائد العلمية المترتبة على ذلک :

1 – وقبل كل شئ ، يبدو أثر هذا المنهج فى اختصار كتب التسمية ، إلى حد كبير ، وخلوها من التكرار الممل.

فإذا أريد ذكر أسماء عديدة من قبيلة واحدة ، ومن بطن واحد منها ، فإن هذا المنهج يذكر اسم القبيلة ثم البطن مرة واحدة ، ويذكر تحتهما كل تلک الأسماء فى مكان واحد متتابعة كما فعل ابن أبى رافع ، فقال :

من الأنصار البدريين.

من بنى مالک بن دينار.

ثم ذكر سبعة أسماء متتابعة.

ولو أراد أن يذكر كل واحد مستقلا ، لزمه أن يذكر مع كل واحد اسم القبيلة وعنوانها ، ثم اسم البطن وما يحتاج إلى توضيحه.

فالاختصار ، هو واحد من أهم فوائد ذلک المنهج المتبع فى التسميات ،

ولعله – أيضا – هو المقصود الأول لواضعيه مؤلفى التسميات.

2 – ثم إن من آثار هـذا المنهج الأمن من التصـحيف فى الأنساب وأسـماء القبائل والبطون ، وكذلک أسـماء الآباء والأجداد ، المتعددة فى عمود النسب.

فإن كلا منها أعلام خاصة ، وأسماء لا يدخلها القياس ، وفى مثلها يقع كثير من التصحيف والتحريف.

فإذا ذكرت مرة واحدة ، وأدرج تحتها الأسـماء المتعددة ، للمنتمين إليها ، قل تكررها ، وكان الكتاب آمن من التصحيف والغلط وأحفظ من السهو.

بعكس مـا لو تكرر ذكرها مرات متعـددة مع تعـدد الأسـماء المنتميـة إليها ، فإن احتمال تصـحيفها أكثر ، كما لا يخفى على أهل الخبرة ، الواقفين على مثل هذه التصحيفات.

ولعل هذه الفائدة – أيضا – كانت من أهداف أرباب (التسميات) فى وضع كتبهم على ذلک المنهج.

3 – ثم إن من آثار ذلک المنهج. أن الأسماء قد رتبت فيه على أساس القرب من النبى صلى الله عليه وآله وسلم نسبيا ، ثم السوابق الدينية ، ثم الفضل والدرجات المعنوية التى جاء بها الإسـلام ، كالجهاد فى سبيل الله ، والنصـرة لدين الله ، والتفانى فى التضحية للدفاع عن الحق العدالة.

وكذا على أساس ما ورد فى حقهم عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم من التمجيد والمدح.

وهذا واضح فى تسمية ابن أبى رافع ، حيث رتب كتابه على الترتيب التالى :

1 – القرشيين ، وهم عشيرة النبى صلى الله عليه وآله وسلم وقبيلته :

فذكر (بنى عبد المطلب) أولا ، وهم آل النبى وشجرته.

ثم ذكر (بنى المطلب) وهم رهط أجداده.

ثم ذكر سائر القرشيين حسب فضلهم ومقاماتهم.

وذكر (الأنصار) وقدمهم على المهاجرين ، لما ورد فيهم من الفضائل الكثيرة.

2 – وقدم أولا (البدريين) لما ورد فى حقهم عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، بخصوص شهودهم بدرا ، ولم أبدوه من النصرة والإيثار.

3 – ثم ذكر (الأنصار غير البدريين) لما قدموه من المواساة والبذل.

4 – ثم ذكر (المهاجرين) لسبقهم ، وتحملهم فى سبيل الدين العناء والنصب.

5 – ثم ذكر (التابعين لهم بإحسان) وخص بالذكر منهم من شهد لهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة.

وليس فى ترتيب التسميات على هذا الشكل أية حزازة ، ولا منقصة للمتأخرين فى الذكر ، إذ أن التفضيل المذكور ، جاء به القرآن الكريم ، قبل كل أحد ، حيث قال : (وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما) سورة النساء ، الآية 95.

وقال : (لا يستوى منكم من أنفق قبل الفتح وقاتل ، أولئک أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى) سورة الحديد ، الآية 10.

وقال : (السابقون السابقون. أولئک المقربون) سورة الواقعة ، الآية 10 ، 11.

قال الدكتور الأعظمى : وهذا هو الحق ... إذ لا بد من إعطاء كل ذى حق حقه ، فالذين أوذوا ، وهاجروا ، وجاهدوا ، لا يمكن أن يوضعوا فى مصاف الذين حاربوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم أسلموا فى آخر الأمر (1).

1– 1. مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لعروة : 76.

ولقد خطأ الدكتور الأعظمی من نظر إلی ذلک المنهج بمنظار القبلية الجاهلية ، والعنصرية البشعة ، وسماها بالنظرة الاجتماعية (1).

أقول : وقد يحاول بعض أولئک المغرضين إسناد تلک النظرة إلی الديوان.

لکن الواقع أن الـديوان لم يرتب إلا علی أساس من القرابة إلی النبی صـلی الله عليه وآله وسـلم ، والسابقة فی الدين ، والفضل. کما ورد فی سنن البيهقی ، فيما نصه :

لما دون عمر الدواوين ، قال : ابدأوا ببنی هاشم ... وبنی المطلب.

فإذا کان السن فی الهاشـمی قـدمه علی المطلبی ، وإذا کان السن فی المطلبی قـدمه علی الهاشـمی ، فوضع الـديوان علی ذلک ، وأعطاهم القبيلة الواحدة.

ثم اسـتوت له عبـد شـمس ، ونوفـل ، فی جـذم النسب ، فقال : عبـد شـمس إخوة النبی صـلی الله عليه وآله وسـلم لأبيه وأمه ، دون نوفل ، فقدمهم.

ثم دعا بنی نوفل يتلونهم.

ثم استوت له عبد العزی ، وعبد الدار.

فقال فی بنی أسد بن عبد العزی : أصـهار النبی صلی الله عليه وآله وسلم وفيهم : أنهم من المطيبين ، وقال بعضهم : هم حلف من الفضول ، وفيهما کان رسول الله صلی الله عليه وآله وسلم.

وقيل : ذکر سابقة ، فقدمهم علی بنی عبد الدار.

ثم دعا بنی عبد الدار يتلونهم.

ثم انفردت له زهرة ، فدعاها تلو عبد الدار.

ثم استوت له تيم ومخزوم.

فقال فی بنی تيم : إنهم من حلف الفضول والمطيبين ، وفيهما کان رسول الله صلی الله عليه وآله وسلم.

1- 1. مغازی رسول الله صلی الله عليه وآله وسلم ، لعروة : 75.

وقيل : ذكر سابقة.

وقيل : ذكر صهرا. فقدمهم على مخزوم.

وهكذا بقية القبائل (1).

إن التسميات يمكن أن تكون نماذج حية لما كانت عليه الدواوين من الترتيب المبتنى على ذلک النظام الديني.

أقول : إن التفاضل على هذا الأساس ، إنما يكون فى غير موارد الحقوق وخاصة الواجبة منها ، كقسمة الغنائم وعطاء بيت المال ، فإن الحق فيهما ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى عليه السلام من التسوية بين الناس ، وعدم التفرقة فى ذلک بين الأسود والأبيض ، والشريف والوضيع ، والمولى والعربى ، كما وردت بذلک الأحاديث الكثيرة ، التى جمعها صاحب الوسائل فى كتاب الجهاد ، باب 39 التسوية بين الناس فى قسمة بيت المال والغنيمة ، ح 20076 - 20081 ، وقد جمع الإمام الصادق عليه السلام تمام القول لما سئل عن قسم بيت المال؟

فقال : أهل الإسلام هم أبناء الإسلام ، أسوى بينهم فى العطاء ، وفضائلهم بينهم وبين الله ، أجعلهم كبنى رجل واحد ، لا يفضل أحد منهم لفضله وصلاحه فى الميراث على آخر ضعيف منقوص.

قال : وهذا هو فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى بدو أمره ، وقد قال غيرنا : أقدمهم فى العطاء بما قد فضلهم الله بسوابقهم فى الإسلام ، ... وكذلک كان عمر يفعله.

تهذيب الأحكام ، للطوسى 6 / 146 ح 255.

وأقول : إن الشرع الإسلامى المقدس إذا كان يلزمنا بالتسوية بين الأفراد فى مجال الحقوق ، فلا يعنى - إطلاقا - إلغاء السوابق ، وأثرها فى مقام أولئک الذين

1- 1. السنن الكبرى ، للبيهقى 6 / 364.

سبقوا إلى الخيرات ، والمهاجرين الأولين ، والذين نصروا أيام العسرة.

إن الآثار الكريمة متضافرة فى تكريم أولئک ، والمفاخرة بتلک السوابق ، فلا يستوى من آمن قبل الفتح وهاجر ، مع من دخل الإسلام على كره ، ومن أجل الأطماع ، كمسلمة الفتح! ...

4 – ومن فوائد ذلک المنهج :

أنه يكشف عن انتماءات الأسماء المدونة فيها ، وهو ما يفيد فى بابه عند التباس بعض الأنساب ، ويمكن الاستناد إلى التسميات لحل بعض المشاكل العالقة هناک.

الأمر الثانى : ذكر الموالى :

كلمة (المولى) تطلق على عدة معان :

1 – فيقال : مولى فلان ، أو مولى بنى فلان ، ويراد به مولى العتق ، أى من كان عبدا لهم ، وهذا هو الأغلب فى إطلاق الكلمة.

2 – ويقال : مولى فلان ، ويراد به ولاء الإسلام ، أى أنه أسلم على يد فلان.

3 – ويقال : مولى فلان ، ويراد ولاء الحلف ، والموالاة ، والمناصرة ، لمن التحق بقبيلة وتحالف معهم بغرض التقوى بهم ، وهذا يتحقق عادة من الضعفاء أو المنقطعين أو المشردين.

4 – ويقال : مولى فلان ، لمجرد ملازمة الشخص لفلان ، كما يقال : مقسم مولى ابن عباس ، لملازمته إياه (1).

وقد ذكر الفضيل الرسان اسم (زاهر) فى قبيلة كندة ، باعتبار مصاحبته

1– 1. أنظر : علوم الحديث لابن الصلاح : 400 – 401 والمقدمة له : 202.

لعمرو بن الحمق الخزاعی الکندی (1).

وأضاف البلقینی فی معانی (المولی) :

5 - مولی القبیلة : من استرضع فیهم (2).

وقد ذکر الفضیل الرسان (عبد الله بن یقطر) رضیع الحسین علیه السلام فی أهل البیت (3).

6 - ومولی المولی ، ینسب إلی القبیلة - أیضا - (4).

وقد دأب أرباب التسمیات علی ذکر الموالی مع قبائل من ینتمون إلیهم بالولاء ، سواء ولاء العتق ، أو الحلف ، أو غیر ذلک.

ولکن :

1 - یذکرون الموالی بعد الانتهاء من أسماء المنتمین إلی کل قبیلة أصالة.

2 - یصرحون مع ذکر الموالی ، بنوعیة الولاء.

ولا بد من توضیح عباراتهم فی هذا المجال ، وهو مفید أیضا فی علم الرجال ، حیث أن الرجالیین یتداولون نفس هذه التعبیرات ، فنقول :

إذا أرادوا نسبة الشخص إلی قبیلة أو بطن ، وکان من صلبها ومن أبنائها ، فلهم تعبیرات :

فربما قالوا : (فلان قرشی من أنفسهم) (5) أی منتم إلی قریش بالنسب.

وربما قالوا : (فلان صلیب) (6) أی من صلب القبیلة.

وربما قالوا : (فلان قرشی) وأطلقوا ، فظاهره ، أنه من صلب القبیلة ، کما

1- 1. تسمیة من قتل مع الحسین علیه السلام : رقم 80.

2- 2. محاسن الاصطلاح : 203.

3- 3. تسمیة من قتل مع الحسین علیه السلام : رقم 25.

4- 4. محاسن الاصطلاح : 203.

5- 5. أنظر : طبقات ابن سعد 6 / 331 و 334 و 355.

6- 6. رجال النجاشی : 187 رقم 497.

قال ابن الصلاح : (الظاهر فى المنسوب إلى القبيلة ، كما إذا قيل : (فلان القرشى) أنه منهم صليبة (1).

وفى هذه الصور – كلها – ينتفى الولاء عن الشخص بكل معانيه.

وإن لم يكن الشخص من أبناء القبيلة ، وإنما كان منتميا إليها بشكل من أشكال الولاء الستة المذكورة ، فلا يقال فيه : (فلان القرشى) بالإطلاق ، بل لا بد من تقييده بشكل الولاء.

فإن كان ولاء العتق ، قيل (مولاهم) أو (مولى فلان) ، وإطلاق هذا التعبير ينصرف إلى ولاء العتق عندهم.

وإن كان ولاء حلف ، قيل : (حليفهم) أو (حليف بنى فلان).

وإن كان ولاء صحبة قيل (صاحب فلان) لواحد من أفراد القبيلة كما مر فى (زاهر) صاحب عمرو بن الحمق الخزاعى ، حيث ذكروه فى كندة لأن عمرا كندى ، بينما هو (أسلمى) النسب.

وإن كان ولاء ارتضاع ، قيل : (رضيع فلان) كما ذكروا (عبد الله بن يقطر) رضيع الحسين عليه السلام ، فى أهل البيت.

ولنذكر أمثلة من التسميات التى بأيدينا :

ففى تسمية ابن أبى رافع :

ذكر فى بنى عبد المطلب :

16 – ربيعة

17 – أبو رافع

وقال : موليا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أقول : والولاء ولاء عتق.

وفى بنى مخزوم :

1– 1. علوم الحديث : 400 ، المقدمة : 202.

26 – عمار بن ياسر.

27 – محمد بن عمار.

وقال : وياسر كان قدم مكة ، وحالف أبا حذيفة المخزومى.

أقول : فعمار وابنه مخزوميان بالحلف ، فلذا يقال لعمار : حلف بنى مخزوم ، فذكرا فيهم ، وهما من عنس من مذحج.

وفى تسمية عروة :

من الأنصار من طريف بن الخزرج :

10 – بسبس الجهنى ، حليف لهم (1).

ومن الأنصار :

72 – عبد الله بن طارق البلوى ، حليف لهم (2).

أقول : واختلاف الأنساب بين الجهنى أو البلوى من جهة ، والأنصارى أو الخزرجى ، من جهة أخرى ، يدل على أن عد الرجلين فى الأنصار ليس من جهة النسب ، وإنما هو للولاء.

وفى تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام للرسان الأسدى : ذكر ثلاثة من الموالى مع أهل البيت عليهم السلام بالأرقام (21 و 22 و 23) مصرحا مع كل منهم بأنه (مولى الحسين عليه السلام) ثم ذكر :

24 – الحارث بن تيهان ، مولى حمزة بن عبد المطلب أسد الله وأسد رسوله.

25 – عبد الله بن يقطر ، رضيع الحسين بن على عليه السلام.

وذكر فى بنى غفار :

33 – جون بن حوى ، مولى لأبى ذر الغفارى.

وذكر فى عبد القيس :

1– 1. مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لعروة : 148 – 149.

2– 2. المصدر السابق : 154.

47 – سالم ، مولى عامر بن مسلم.

وذكر فى مراد :

69 – واضح الرومى ، غلام جنادة السلمانى.

وذكر فى صيدا :

75 – سعد ، مولى عمرو بن خالد الصيداوى.

وذكر فى كلب :

77 – أسلم ، مولى لهم.

وذكر فى كندة :

80 – زاهر ، صاحب عمرو بن الحمق الخزاعى.

وهكذا غيرهم (1).

أقول : والأصل فى الالتزام بعد الموالى مع أبناء القبيلة فى مكان واحد وتحت عنوان واحد ، هو الوازع الدينى ، فالإسلام جعل الموالى بمستوى المنسوبين إليهم فى كثير من الأمور ، نبذا للطبقية الممقوتة ، بل أعطى الموالى أحكام السادة فى بعض التشريعات.

فقد ورد فى الحديث الشريف بطرق عديدة : أن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم منع مولاه أبا رافع عن العمل فى جباية الصدقة ، وقال له : (يا أبا رافع ، إن الصدقة حرام على محمد وعلى آل محمد ، وإن مولى القوم من أنفسهم) (2).

وفى نص آخر : (اجلس ، يا أبا رافع ، فإنه لا ينبغى لنا أن نأكل الصدقة) (3).

1– 1. لاحظ : تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام ، نشرة (تراثنا) ، العدد الثانى من السنة الأولى 1405.

2– 2. الأسماء المبهمة ، للخطيب : 20 رقم 10 ، وانظر : الإصابة 1 / 29.

3– 3. الأسماء المبهمة : 19 رقم 10.

وعن عطاء بن السائب ، عن فاطمة أو أم كلثوم ، بنت على بن أبى طالب عليه السلام ، قالت : سمعت مولى لنا ، يقال له (هرمز) يكنى أبا كيسان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (إنا أهل بيت لا تحل لنا الصدقة ، وإن موالينا من أنفسنا) (1).

والنبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لرشيد الفارسى ، مولى الأنصار - لما سمعه يقول : أنا الغلام الفارسى -.

قال له النبى : (ما منعک أن تقول : (الأنصارى) فإن مولى القوم منهم) (2).

وهكذا اتبع أرباب التسميات أثر الشارع الكريم ، والصادع بالوحى ، الرسول الأمين ، فى تطبيق ما قرره من نبذ الطبقية المقيتة التى هى من مخلفات الجاهلية ، واستبدلت به رتبا سامية ، يتميز أصحابها بالتقوى والفضل والعمل الصالح ، دون الاعتناء بالقبلية أو العنصرية أو الانتماءات العصبية.

الأمر الثالث : التلفيق فى الحديث :

التلفيق فى الحديث هو : أن يجمع المحدث نصا كاملا لحديث من متون أحاديث وردت بأسانيد متعددة (3).

وبعبارة أوضح : أن يذكر قضية كاملة مأخوذة عن عدة أحاديث ومتون بأسانيد مختلفة ، فيجمع الأسانيد فى البداية ، ويؤلف من المتون ، متنا واحدا متسلسلا.

وقد استعمل هذه الطريقة أهل الأخبار والمؤرخون.

فنجد مثل ذلک عند أبى الفرج الأصفهانى (ت 356) حيث يقول عند

1- 1. الكنى ، للدولابى 1 / 86.

2- 2. أسد الغابة 3 / 476 ، الإصابة 1 / 516.

3- 3. مناهج الاجتهاد فى الإسلام ، لمحمد سلام مدكور : 441.

الرواية عن عدة شيوخ ما نصه : دخل حديث بعضهم فى حديث الآخرين (1).

واستعمل الواقدى أيضا هذا الأسلوب (2).

وأما أهل التسميات فقد التزموا به ، وهو ملاحظ فى التسميات المتوفرة منها :

فعروة يقول : عن مروان والمسور بن مخرمة ، يزيد أحدهما على صاحبه (3).

ويقول : يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه (4).

ويقول الفضيل بن الزبير : سمعت الإمام أبا الحسين زيد بن على عليهما السلام ، ويحيى بن أم الطويل ، وعبد الله بن شريک العامرى ، يذكرون : (تسمية من قتل مع الحسين بن على عليهما السلام من ولده وإخوته وأهله ، وشيعته).

وسمعته - أيضا - من آخرين سواهم (5).

ثم يبدأ بذكر الأشخاص من دون ذكر الرواة ، مما يدل على أنه جمع كلام أولئک ، ولفق من كلامهم المتعدد هذا النص الواحد.

والسبب الملحوظ فى لجوء أهل التسميات إلى هذا الأسلوب هو : أن سرد الأسانيد المتعددة ، عند كل اسم ورد ذكره فى الكتاب ، يؤدى بلا ريب إلى تطويل الأمر ، وإلى الملل ، وإلى تقطيع القضية الواحدة ، وانقطاع تسلسلها عند السامع ، والقارئ.

مع أن التسميات كما عرفنا إنما تسرد الأسماء سردا ، من دون تفصيل غالبا ، فذكر الأسانيد مع انتهائها إلى مجرد اسم شخص واحد فيه من الخلل ما

1- 1. مقاتل الطالبيين : 323.

2- 2. لاحظ : المغازى - المقدمة - : 31.

3- 3. مسند أحمد بن حنبل 4 / 323.

4- 4. المصدر السابق 4 / 328.

5- 5. تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام ، تراثنا ، العدد 2 ، السنة الأولى 1405.

لا يخفى.

بينما يكون جمع الأسانيـد كلها فى البدايـة ، وفى موضع واحد ، مع الإشارة إلى (التلفيق فى المتن) بالمعنى الذى ذكرناه ، مبعدا عن ذلک الخلل والملل.

مع أنه واف بالغرض المنشود من ذكر الأسانيد ، وهو : توثيق المنقولات ، وإضفاء نوع من الاطمئنان بها ، والتأكيد على ثبوتها.

وقـد ذكر الـدكتور الأعظمى : أن عروة بن الزبير يبـدو أن يكون أول من جمع روايات عـدة فى كتابه (السـيرة) وبين أسانيدها أولا ، ثم مزج متونها ليؤلف منها حادثة متكاملة (1).

لكن الواقع أن مثل هذا العمل إنما هو ديدن أهل التسميات ، وليس عروة إلا واحدا منهم.

هذه الأمور الثلاثة ، التى عرفناها من منهج التسميات ، وما ترتب عليها من الفوائد.

والواقع أن المحقق يتمكن من معرفتها بنظرة سـطحية أولى ، كما يـدرک بـذلک أهمية هذا النوع من التأليف ، حتى لو لـم يثق بكون ذلک ، منهجا عاما لجميع التسميات.

إن مجرد جمع الأسماء فى مكان واحد له أهميته ، ودلالته على نباهة الجامع ، وأهمية ذلک الجمع.

وقـد تنبه الدكتور مارسدن جونسن إلى ذلک – وهو لـم يلتفت إلى عنوان (التسـميات) ، بل بمجرد وقوفه على بعض ما أورده الواقدى ضـمنا فى كتابه – فقال : فى المغازى الهامـة يذكر الواقدى أسـماء الذين شـهدوا الغزوة ، وأسـماء الذين استشـهدوا أو قتلوا فيها ، ومن اليسـير أن نستدل على فطنة الواقدى وإدراكه ، من

1- 1. مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لعروة : 68.

المنهج الموحد الذى يستعمله (1).

إن هـذا المنهـج المتين ليس خاصا بالواقدى ، وليس هو البادئ به ، بل هو منهج (التسـميات) كلها ، وأول من وجدناه عنده هو ابن أبى رافع فى تسميته ، ثم طبقه عروة ، وابن إسحاق والفضيل الرسان ، وغيرهم فى (تسمياتهم).

وهو الذى بعثنا على أن نعتبر (التسمية) نوعا متفردا بنفسه من أنواع التأليف.

5 – كيف يستفاد من هذه الكتب؟

إن المراجعة إلى كتب التسميات – فى المصادر المتأخرة – لها طريقتان :

1 – طريقة النقل.

2 – طريقة الوصف.

أما طريقة النقل :

فهو أن يعمد الناقل إلى ما جاء فى التسـمية حول شـخص ما ، فيذكر أن صاحب التسـمية ذكر اسمه من قبيلة كذا ، ثم من بطن كذا ، ويورد اسمه كما فى التسمية ، ثم يتبعه بما ورد فى التسمية من أوصاف ، ويقول : ذكره فيمن فعلوا كذا ، ويذكر عنوان التسمية.

مثلا : نجد ابن أبى رافع قال فى تسميته :

(من الأنصار البدريين من بنى مالک بن النجار أبو أيوب بن زيد ، بدرى).

فعد الاستفادة منه ، بطريقة النقل ، نقول :

ذكر ابن أبى رافع من الأنصـار البـدريين ، ثم من بنى مالک بن النجار : أبا أيوب بن زيـد ، وقال : بـدرى. فى تسـمية من شـهد مع على عليه السلام حروبه.

1– 1. المغازى للواقدى – المقدمة – : 31.

وهكذا نفعل مع كل شخص نريد نقله من التسميات.

والمنقول عن تسميات عروة فى سائر الروايات ، هو بهذا الطريق ولذا نجد فيها تكرار أسماء القبائل والبطون.

وأما طريقة الوصف :

فهو أن يعبر المستفيد من التسمية بتوصيف الشخص المسمى بأوصاف مستفادة من التسميات.

ثم بذكر ، خصوصيات العناوين التى أدرج الاسم تحتها فى التسميات ، فيقول فى المثال المذكور :

أبو أيوب بن زيد ، الأنصارى ، النجارى ، بدرى ممن شهد مع على عليه السلام حروبه ، ذكره ابن أبى رافع فى (تسميته).

وقد استعمل المؤلفون هاتين الطريقتين عند النقل عن التسميات ، وهما معا من قبيل الكلام المنقول غير المباشر ، وإن كانت طريقة الوصف أوغل فى عدم المباشرة ، وأبعد عن نص كلام المنقول عنه.

وبالإمكان النقل عن التسمية مباشرة ، بإثبات ما جاء فيها ، بعينه ، ففى المثال السابق ، نقول : قال ابن أبى رافع ، فى تسمية من شهد مع على عليه السلام حروبه : من الأنصار البدريين ، من بنى مالک بن النجار : أبو أيوب بن زيد ، بدرى.

وقلما رأيت هذا الشكل من النقل فى المصادر.

6 – تعدد أسماء التسميات :

لقد عثرنا ضمن مطالعتنا المتفرقة على أسماء مجموعة من المؤلفات المعنون كل منها بعنوان (التسمية) مضافة إلى المسميات فيها.

والملاحظ :

1 – ورود بعض هذه العناوين فى ضمن روايات مسندة معنعنة ، مما

يوهم أن يكون ذلک کله روایة واحدة ، دون أن یکون کتابا مستقلا مؤلفا بالخصوص.

ومثال ذلک (تسمیة من قتل مع الحسین علیه السلام ، روایة الفضیل بن الزبیر الأسدی الرسان الکوفی (ت بعد 145).

و (تسمیة أصحاب المهدی علیه السلام) روایة الإمام الصادق علیه السلام عن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم.

لکن :

أولا : إن تلک الروایات – مع نقلها بالإسناد والعنعنة – تنتهی إلی الراوی الأخیر ، الذی هو القائم بعملیة تجمیع الأسماء وتنظیمها علی المنهج المذکور کما هو واضح فی (تسمیة من قتل ...) للفضیل.

ولیس واقع التألیف إلا هذا ، خاصة فی عصر التألیف الأول.

وثانیا : إن کثیرا مما لا ریب فی کونه کتابا مستقلا مؤلفا معنونا ب (التسمیة) قد ورد نقله فی الروایات الأخر بأسانید معنعنة کذلک.

مع أنه لا یتوهم أحد فی کون المنقول عنه کتابا برأسه.

مثال ذلک ما وقع فی (تسمیة من شهد مع علی علیه السلام حروبه) لابن أبی رافع ، حیث أنه کتاب مستقل ، ذکروه فی الفهارس والمعاجم ، ومع ذلک فإن الرواة المتأخرین نقلوا عنه بالأسانید المعنعنة.

2 – إن (التسمیات) کما أثبتنا فی الباب الثالث ، تصنف فی کتب الرجال ، باعتبار أنها تسرد أسماء الأشخاص المرتبطین بموضوع البحث ، لکن بعض کتب التسمیة إنما تذکر أسماء غیر الأشخاص ، کالأرضین والدیارات والبیع ، أو الکتب ، أو السهام ، کما أشرنا إلی ذلک سابقا.

فلا بد أن نعتبر ذلک نشازا عن الهدف الأساس من (التسمیات) التی علیها الأکثریة الساحقة منها.

أو نعتبر ذلک خروجا عن ذلک المنهج لعدم إحرازه ، أو تساهلا فیه أدی

إليه تطاول المدة ، والبعد الزمنى عن عصر تأليفها الأول.

3 – إن بعض (التسميات) ورد فى ضمن مؤلفات أخرى وكأنها فصول خاصة منها :

مثل التسميات المنسوبة إلى عروة ، المذكورة ضمن ما سمى له بكتاب (مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم).

وتسميات ابن إسحاق ، المذكورة فى (السيرة) التى اختصرها ابن هشام.

وتسميات الواقدى ، المذكورة فى المغازى.

وتسميات خليفة المذكورة فى تاريخه ، أو طبقاته.

والحق أنا لا ـ يمكننا أن نميز استقلال هذه التسميات بالتأليف ، إلا أن ما لا ريب فيه اعتماد المؤلفين لها على منهج سائر (التسميات) المستقلة وتطبيقها حرفيا ، بما يمكن – بذلک – فصلها ، وأداؤها دور التأليف المستقلة.

والأجدر أن تسمى مثل هذه بالتسميات الضمنية ، وقد اقتصرنا منها على ما ذكرناه من المصادر لكثرة ما ورد فيها من ذلک (1).

4 – إن بعض ما سنورده من (التسميات) قد وقع تصحيف فى عناوينها مثل (تسمية الأرضين) لهشام الكلبى ، حيث ذكر فى بعض المصادر بعنوان (قسمة الأرضين).

وهكذا وقع خفاء فى المراد من بعضها ، كما فى (التسمية) للحسن بن عبد الله ، أبى على ، الأصفهانى ، الذى ذكره فى معجم الأدباء 8 / 142 ، حيث لم يعلم المراد من العنوان ، فهو غير ظاهر فى كونه من التسميات التى نحن بصددها ، وأحتمل – قويا – أن يكون موضوعه هو كيفية وضع الاسم على المسميات مقابل التكنية التى هى وضع الكنية للأشخاص أو الأشياء.

1– 1. لاحظ مثلا : تاريخ واسط لبحشل ، والاشتقاق لابن دريد ، وغيرهما مما عنون فيه المؤلف لبعض فصوله بعنوان : تسمية كذا.

وكذلک : كتاب (كشف التعمية فى حكم التسمية) للحر العاملى ، الذى ذكره فى إيضاح المكنون 4 / 358 والذريعة 18 / 23 فإن المراد به ذكر اسم الإمام المهدى عليه السلام ، وقد رد الحر العاملى بهذا الكتاب على كتاب ألفه السيد الداماد باسم (شرعة التسمية) المذكور فى الذريعة 14 / 178 ، والرد عليه المذكور فى الذريعة 10 / 202 ورسائل فى حرمة تسمية الإمام عليه السلام فى الذريعة 11 / 138 و 172.

وكذلک كتاب كشف التعمية عن وجوه التسمية) للشيخ حسن بن الحاج محمد صادق الخراسانى (ت 1349) المذكور فى الذريعة 18 / 23 فإنه فى بيان وجه تسمية الأشياء.

5 – لقد رتبنا الكتب فى الدليل القادم على حروف المعجم حسب الحروف الهجائية الواقعة بعد كلمة (تسمية ...) ، مع إغفال (الألف واللام) الواقعة فى بداية بعض الأسماء.

ثم ذكرنا أسماء المؤلفين لها ، ثم مواضع ذكرها فى المعاجم أو الفهارس أو محل وجودها فى المكتبات ، بما لها من أرقام وخصوصيات.

والله ولى التوفيق وله الحمد أولا وآخرا.

ص: 51

1 – تسمية الأحزاب

لمكى بن أبى طالب محمد ، أبو محمد القيسى القيروانى القرطبى (ت ...).

ذكره ابن خلكان فى وفيات الأعيان 5 / 276. وذكره الحموى فى معجم الأدباء 19 / 170. وكشف الظنون : عمود 404.

2 – تسمية أحياء العرب.

لهشام بن محمد بن أبى المنذر الكلبى (ت 206).

ذكره فى الذريعة 4 / 180 عن بن النديم.

3 – تسمية الإخوة الذين روى عنهم الحديث.

لأبى داود السجستانى ، سليمان بن الأشعث الأزدى (ت 275).

نسخة منه فى المكتبة الظاهرية ، بدمشق ، برقم 9 من المجموع رقم 3865 ، فى سبع أوراق كتب حوالى القرن السادس.

فهرس مجاميع الظاهرية : 682.

4 – تسمية الإخوة من أهل الشام.

لأبى زرعة الدمشقى.

نقل عنه ابن عساكر فى تأريخ دمشق 39 / 45 فى ترجمة عبد الحكيم المخزومى.

5 – تسمية الأربعة عشر وفد نصارى نجران فى المباهلة.

لابن إسحاق.

ذكره ابن هشام فى السيرة 2 / 224.

6 – تسمية الأرضين. لهشام بن محمد بن أبى المنذر الكلبى (ت 206).

ذكره فى الذريعة 4 / 180 ، عن ابن النديم. لكن المنقول فى معجم الأدباء 19 / 291 هو (قسمة الأرضين) فلاحظ.

7 – تسمية أزواج النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأولاده.

لمعمر بن المثنى ، أبى عبيدة ، التيمى ، البصرى (ت 209).

ذكر فى تاريخ بغداد – للخطيب – 7 / 277 ، وذكر فى فهرس دار الكتب الظاهرية ، بدمشق ، قسم التاريخ وملحقاته 2 / 633 ، تأليف خالد الريان : أن منه نسخة برقم عام 4514 ، فى عشرة أوراق بتاريخ نحو سنة 651 ه.

8 – تسمية الأشياء

ذكره فى كشف الظنون : عمود 404 من دون ذكر المؤلف.

9 – تسمية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبى بكر ابن البرقى.

ذكره ابن عساكر فى تأريخ دمشق 34 / 94.

10 – تسمية أصحاب العقبة الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعقبة.

لعروة بن الزبير : 22 – 93.

أورده الهيثمى فى مجمع الزوائد 6 / 50 – 51 ، وأورده الأعظمى فى مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعروة : 126 – 127 ، وذكر من بايع فى العقبة الأولى فى سيرة ابن هشام 2 / 73 – 76.

11 – تسمية أصحاب مكحول.

لأبى زرعة الدمشقى.

ذكره فى تأريخ دمشق 39 / 322.

12 – تسمية أصحاب المهدى ، وعدة من يوافيه من المفقودين من فرشهم ، وقبائلهم ، والسائرين فى ليلهم ونهارهم إلى مكة.

رواية الإمام الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم.

أورده الطبرى فى دلائل الإمامة ص 307.

13 - تسمية أعضاء الإنسان.

قال فى كشف الظنون : عمود 404 : لروفس الكبير ، سبق ذكره فى (حرف التاء) فليراجع ، لكن لم نجد له ذكرا فى حرف التاء ، فليلاحظ.

14 - تسمية أمراء دمشق فى أيام بنى العباس.

لمحمد بن عبد الله ، أبى الحسين الرازى ، أسد السنة (ت 347).

نقل عنه فى تأريخ دمشق لابن عساكر تراجم حرف العين ص 1 هامش 2 ، وذكره المنجد فى معجم المؤرخين الدمشقيين : 513.

15 - تسمية الأمراء يوم الجمل

لخليفة بن خياط.

روى عنه ابن عساكر فى تأريخ دمشق - ترجمة الإمام الحسين عليه السلام - 164 رقم 212.

16 - تسمية البشراء الذين كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعثهم إلى المدينة بالفتوح والسلامة.

لمحمد بن حبيب ، أبى جعفر البغدادى (ت 245).

ذكره فى كتابه المحبر : 287 ، طبعة حيدر آباد.

17 - تسمية البكائين.

لمحمد بن كعب.

ذكره فى الإصابة 2 / 354 ، وقد ذكر ابن إسحاق البكائين فى سيرة ابن هشام 4 / 161.

18 - تسمية بنى أمية الذين كانوا بدمشق وغوطتها.

لأحمد بن حميد بن أبى العجائز الأزدى.

ذكر فى تاريخ دمشق 40 / 351.

19 – تسمية البيع والديارات ونسب العباد.

لهشام بن محمد بن السائب الكلبى (ت 206).

ذكر فى الفهرست للنديم : 109 ، ومعجم الأدباء 19 / 291 ، والذريعة 4 / 180.

20 – تسمية التابعين من أهل البصرة.

لخليفة بن خياط.

نقل عنه فى تاريخ دمشق 40 / 132 ، وهو فى طبقات خليفة 1 / 485.

21 – تسمية الحفاظ لابن الدباغ ، يوسف بن عبد العزيز اللخمى الأندلسى المالكى (ت 546).

ذكره الذهبى فى سير أعلامه

20 / 220.

22 – تسمية الخلفاء وكناهم وأعمارهم.

للمدائنى ، على بن محمد بن عبد الله أبى الحسن.

ذكر فى الفهرست للنديم : 115 ، ومعجم الأدباء للحموى 14 / 133.

23 – تسمية الرجال الذين رووا الحديث عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وعن أهل البيت عليهم السلام ، وهم الأئمة الاثنا عشر.

للشيخ الطوسى ، محمد بن الحسن ، أبى جعفر شيخ الطائفة الإمامية (385 – 460).

كذا جاء اسم الكتاب فى مخطوطة له بتأريخ (533) فى المتحف البريطانى ، بلندن ، وهو كتاب (رجال الطوسى) المطبوع.

24 – تسمية الرواة عن سعيد بن منصور عاليا.

لأبى نعيم الأصفهانى ، أحمد بن عبد الله (ت 430).

يوجد فى المكتبة الظاهرية ، برقم 15 من الجموع 3827.

فهرس مجاميع الظاهرية : 535.

25 – تسمية سهمان الكتيبة

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 2 / 693.

26 – تسمية شعراء القبائل

لمحمد بن حبيب ، أبى جعفر (ت 245).

ذكره إبراهيم الأبيارى فى مقدمة كتاب (مختلف القبائل ومؤتلفها) لابن حبيب : 14 ، وقال : كذا ورد فى المؤتلف والمختلف ، للآمدى : 119 و 120.

27 – تسمية الشعراء الوافدين على ابن أبى عامر.

لابن حزم الأندلسى.

ذكره الذهبى ضمن مؤلفات ابن حزم فى سير أعلامه 18 / 197.

وذكر فى مجلة المجمع العلمى العربى – دمشق 16 / 436.

28 – تسمية شيوخ أهل دمشق.

لأبى زرعة الدمشقى.

نقل عنه فى تأريخ دمشق 40 / 65 و 68.

29 – تسمية شيوخ مالک

لابن حزم الأندلسى.

ذكره الذهبى ضمن مؤلفاته فى سير أعلامه 18 / 197.

وذكر فى مجلة المجمع العلمى العربى – دمشق : 16 / 436.

30 – تسمية الضعفاء

للعقيلى.

نقل عنه ابن عساكر فى تأريخ دمشق 40 / 54.

31 - تسمية عمال عمر بن عبد العزيز

لخليفة بن خياط.

ص: 56

روى عنه فى تهذيب التهذيب 1 / 318.

32 - تسمية عمال محمد بن مروان.

لخليفة بن خياط.

نقله ابن عساكر فى تأريخ دمشق 40 / 48 ، وهو فى تاريخ خليفة 2 / 622.

33 - تسمية العور.

للهيثم بن عدى ، أبى عبد الرحمن الطائى الثعلى (ت 207).

نقل عنه فى تاريخ دمشق 39 / 320.

34 - تسمية الفقهاء والمحدثين.

للهيثم بن عدى.

ذكره النديم فى الفهرست : 112 ، وذكره الحموى فى معجم الأدباء 19 / 310.

35 - تسمية الفقهاء من أهل الكوفة.

للنسائى ، أبى عبد الرحمن.

ذكر فى تاريخ دمشق 39 / 108.

36 - تسمية كتاب أمراء دمشق.

لمحمد بن عبد الله ، أبى الحسين الرازى ، أسد السنة (ت 347)

ذكره المنجد فى معجم المؤرخين الدمشقيين : 513 ، وانظر : تاريخ ابن عساكر - حرف العين - ص 1 ه 2 ، وفى 40 / 46 ترجمة عبد الحميد بن يحيى الكاتب ، وفى 40 / 298 ، ترجمة عبد الرحمن - أو عبد الله - بن دراج ، وفى 39 / 321.

37 - تسمية الذين خرجوا إلى أرض الحبشة.

لعروة بن الزبير (22 - 93).

أورده الهيثمى فى مجمع الزوائد 6 / 32 - 34 ، نقلا عن الطبرانى فى

الكبير ، وانظر : ذكر من هاجر من المسلمين إلى أرض الحبشة لابن إسحاق فى سيرة ابن هشام 1 / 344 – 353 و 4 / 3 – 12 ، وذكر من عاد من أرض الحبشة فى سيرة ابن هشام 2 / 3 – 8.

38 – تسمية الذين يؤذون النبى صلى الله عليه وآله وسلم.

للمدائنى ، على بن محمد بن عبد الله ، أبى الحسن.

ذكر فى الفهرست ، للنديم : 113.

39 – تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبى نعيم ، الفضل بن دكين ، الطلحى.

لأبى نعيم الأصفهانى (ت 430).

يوجد فى المكتبة الظاهرية ، برقم 17 من المجموع 3761.

فهرس مجاميع الظاهرية : 122.

40 – تسمية ما فى شعر امرئ القيس من أسماء الرجال والنساء ، وأنسابهم ، وأسمائهم الأرضين ، والجبال والمياه.

لهشام بن محمد بن السائب الكلبى (ت 206).

ذكر فى الفهرست للنديم : 110 ، ومعجم الأدباء للحموى 19 / 291 ، والذريعة 4 / 180.

ويعتبر هذا أول فهرست متنوع لديوان امرئ القيس.

41 – تسمية ما ورد به الشيخ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب ، دمشق ، من الكتب ، من روايته ، من الأجزاء المسموعة ، والكبار المنصفة ، وما جرى مجراها.

لمحمد بن أحمد بن محمد المالكى الأندلسى.

يوجد فى الظاهرية ، بدمشق ، رقم 10 من المجموع 3755 ، فى 6 أوراق.

فهرس مجاميع الظاهرية : 84.

42 – تسمية المستهزئين الذين جعلوا القرآن عضين.

للمدائنى ، على بن محمد بن عبد الله ، أبى الحسن.

ذكر فى الفهرست للنديم : 113 ، ومعجم الأدباء للحموى 14 / 130.

43 - تسمية المشايخ

لابن عقدة الحافظ ، أحمد بن محمد بن سعيد ، أبى العباس الكوفى (ت 333).

نقل ابن طاووس فى (الاستخارات) عن الجزء السادس منه ، حديثا ، كما فى (فتح الأبواب) للسيد ابن طاووس : 159 - 160 ، ووسائل الشيعة للحر العاملى 8 / 66 كتاب الصلاة ، أبواب الاستخارة ، الباب الأول ، الحديث 9 و 10.

44 - تسمية المطعمين فى طريق بدر من المشركين.

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 1 / 144 - 145 ، وانظر : أسماء المطعمين من قريش فى سيرة ابن هشام 2 / 320.

45 - تسمية من أخرجهم الإمامان البخارى ومسلم ، ما اتفقا عليه ، وما انفرد به كل واحد منهما.

للحافظ أبى عبد الله ، محمد بن عبد الله ، الحاكم ، النيسابورى ، ابن البيع (ت 405).

يوجد فى الظاهرية ، بدمشق ، برقم 1179 ، فى 28 ورقة ، كتب حوالى سنة 704 ه.

وذكره الكتانى فى الرسالة المستطرفة : 99 ، وانظر : الأعلام للزركلى 7 / 101.

46 - تسمية من استشهد بحنين.

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 3 / 922.

47 - تسمية من استشهد بخيبر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 2 / 699 – 700.

48 – تسمية من استشهد بخيبر من المسلمين.

لابن إسحاق.

أورده ابن هشام فى السيرة 3 / 357 – 358.

49 – تسمية من استشهد بالطائف.

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 3 / 938.

50 – تسمية من استشهد من قريش (فى بئر معونة).

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 2 / 352 – 353.

51 – تسمية من استشهد من المسلمين ببدر.

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 1 / 145 – 147 وانظر ذكرهم فى سيرة ابن هشام 2 / 4 – 365.

52 – تسمية من استشهد يوم بئر معونة.

لعروة بن الزبير.

ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد 1 / 130.

53 – تسمية من استشهد يوم اليمامة من الأنصار.

لعروة.

ذكره فى أسد الغابة 2 / 299 و 300.

54 – تسمية المنافقين ومن نزل فيه القرآن منهم ومن غيرهم للمدائنى ، على بن محمد ، أبى الحسن (ت 215).

ذكر فى الفهرست النديم : 113 ، ومعجم الأدباء للحموى

ص: 60

14 / 130 ، والذهبی فی سر أعلامه / 1 / 402.

وانظر ذکر منافقی الأنصار فی سیرة ابن هشام : 2 / 166 - 174.

55 - تسمیة من بالحجاز من أحیاء العرب.

لهشام بن محمد بن السائب الکلبی.

ذکر فی معجم الأدباء 19 / 291.

56 - تسمیة من حضر صفین

لوهب بن وهب القاضی ، أبی البختری (ت 200).

روی عنه الخطیب فی تأریخ بغداد 1 / 185 و 194 و 198 ، وقال فی المورد الأول : عن جعفر بن محمد وغیره ، وروی عنه فی 1 / 203 و 4 / 286 ، وانظر ترجمة المؤلف فی 13 / 451 من تأریخ بغداد.

57 - تسمیة من خرج مع عبد الله بن جحش فی سریته.

للواقدی ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذکره فی المغازی 1 / 19 وانظر : ذکر سریة عبد الله بن جحش فی سیرة ابن هشام 2 / 252.

58 - تسمیة من روی الحدیث ، وغیره من العلوم ، ومن کانت له صناعة ومذهب ونحلة.

للجعابی ، محمد بن عمر ، أبی بکر (ت 355).

ذکره الشیخ الطوسی فی الفهرست (178) ونقله فی أعیان الشیعة ج 1 ق 2 ص 83 ، وذکره فی معالم العلماء - لابن شهرآشوب ، طبعة النجف - : 107 باسم (تسمیة من روی الحدیث).

59 - تسمیة من روی عن أمیر المؤمنین علیه السلام من أصحابه لیعقوب بن شیبة العامی.

ذکر فی : معالم العلماء ، لابن شهرآشوب : 119 رقم 863.

60 - تسمیة من روی عن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم

لمحمد بن إسماعيل البخارى.

ذكره الخطيب فى الأسماء المبهمة : 429.

61 - تسمية من روى عن المزنى المختصر الصغير من علم الشافعى.

للأكفانى ، هبة الله بن أحمد الأنصارى الدمشقى (ت 524).

كتبت عن خط السلفى سنة 571 ه.

يوجد فى الظاهرية ، برقم 7 من المجموع 3830.

فهرس مجاميع الظاهرية : 495.

62 - تسمية من روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم من بنى زهرة.

ذكر فى : تاريخ دمشق 40 / 144.

63 - تسمية من روى عنه أبو إسحاق السبيعى ، ولم يحدث عنه غيره لمحمد بن الحسين الأزدى ، أبى الفتح ، الحافظ.

ذكر فى تاريخ بغداد 9 / 341.

64 - تسمية من روى من أولاد العشرة ، وغيرهم ، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لعلى بن عبد الله بن جعفر السعدى ، أبى الحسن البصرى ، المعروف بابن المدينى (ت 234).

يوجد فى الظاهرية ، بدمشق ، برقم من المجموع 3764 ، فى 15 ورقة ، نحو سنة 606 ه ، ونسخة أخرى برقم 3803 ، فى 9 أوراق ، فيه سماع سنة 609 ه.

فهرس مجاميع الظاهرية : 138 و 342.

65 - تسمية من روى الموطأ عن مالك

لابن بشكوال ، أبى القاسم.

نقل عنه ابن خلكان فى وفيات الأعيان 3 / 40.

66 – تسمية من شهد بدرا

لابن إسحاق.

ذكره ابن حجر فى الإصابة

1 / 208 و 211 وروى عنه مكررا.

67 – تسمية من شهد بدرا

لابن شهاب

يروى عنه الطبرانى كثيرا فى (المعجم الكبير).

68 – تسمية من شهد بدرا

لعروة بن الزبير : 22 – 93.

ذكره ابن حجر فى الإصابة 1 / 209 و 213 ، وروى عنه مكررا ، وكـذلک ابن الأثير فى أسد الغابة 2 / 299 و 300 ، ويروى عنه الطبرانى كثيرا فى (المعجم الكبير) ، وقال الهيثمى : من سـماهم عروة بن الزبير أذكرهم ... فى مجمع الزوائـد : 6 / 97 – 102 ، والسنن الكبرى – للبيهقى – 9 / 57 وأضاف فيه : من لـم يشهدها ثم ضرب له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسهمه. وأورده الأعظمى فى مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله – لعروة – : 146 – 160.

69 – تسمية من شهد بدرا.

للكلبى.

ذكره فى الإصابة 2 / 303.

70 – تسمية من شهد بدرا من قريش والأنصار من شهد الوقعة ومن ضرب له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسهم وهو غائب.

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 1 / 152 – 172.

71 – تسمية من شهد بدرا من المسلمين.

لابن إسحاق.

أورده ابن هشام فى السيرة 2 / 333 – 364.

72 – تسمية من شهد بدرا ، وذكر الاختلاف فيهم

لمحمد بن الحسن الصالحى (ت 789).

قال العش : لعله للبرزالى علم الدين ، القاسم بن محمد (ت 739) فى الظاهرية ، مجموع 47.

أنظر : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، تأليف : يوسف العش : 46 – 47.

وذكره فى فهرس مجاميع الطاهرية : 245 ، وهو الكتاب 17 من المجموع العالم 3783.

73 – تسمية من شهد الجمل مع على

للكلبى ، محمد بن السائب.

ذكره فى أسد الغابة 2 / 291 ، والاستيعاب 2 / 555.

74 – تسمية من شهد صفين من الصحابة

للكلبى.

ذكره فى الإصابة 1 / 218.

75 – تسمية من شهد العقبة وبايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بها من الأوس والخزرج.

لابن إسحاق.

أورده ابن هشام فى السيرة 2 / 97 – 110.

76 – تسمية من شهد غزوة بدر

مجهول المؤلف.

قال العش : مؤلفه علم الدين ، القاسم بن محمد ، البرزالى الإشبيلى (ت 739).

يوجد فى الظاهرية ، رقم 3783 ، فى 8 أوراق. وهو بخط المؤلف (!) ورقمه فى فهرس العش 46 / 47 وفى المجموع 47 / 135.

77 – تسمية من شهد مع على عليه السلام حروبه.

لعبيد الله بن أبى رافع (ت نحو سنة 80).

ذكره الطوسى فى الفهرست (133) ، وعنه فى الذريعة 4 / 181 ، وقد حققناه – بحمد الله – وتحدثنا عن نسخة وخصوصياته فى مقدمته.

78 – تسمية من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام حروبه من الصحابة والتابعين.

لابن عقدة الحافظ ، أحمد بن محمد بن سعيد ، أبى العباس الكوفى (ت 333).

رجال النجاشى : (94) وذكر فى معالم العلماء لابن شهرآشوب : 14 رقم 76 ، وعن النجاشى فى الذريعة 4 / 181.

79 – تسمية من شهد مع على بن أبى طالب عليه السلام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للأجلح بن عبد الله الكندى.

ذكر الخطيب فى تاريخ بغداد

1 / 154 عن الأجلح أنه قال : سمعته من :

زيد بن على.

وعبد الله بن الحسن.

وجعفر بن محمد (عليه السلام).

ومحمد بن عبد الله بن الحسن.

كلهم ذكره عن آبائه ، وعمن أدرك من أهله.

وسمعته أيضا من غيرهم.

وانظر : مصفى المقال ، للطهرانى : 497 – 500.

80 – تسمية من عرف ممن أبهم فى العمدة لأحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت 852) منه نسخة بمكتبة الأزهر ، بالقاهرة ، ضمن المجموع رقم 109.

81 – تسمية من قال بيتا ، أو قيل فيه

لهشام بن محمد بن السائب الكلبى ، أبى المنذر (ت 206).

ذكر فى الفهرست : 109 ، ونقله الحموى فى معجم الأدباء 19 / 290.

82 – تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام من أصحابه وأهل بيته.

للفضيل بن الزبير بن درهم الأسدى الكوفى.

حققناه وطبع فى نشرة (تراثنا) الفصلية ، السنة الأولى 1405 ، العدد 2.

83 – تسمية من قتل من الأنصار يوم الطائف

لابن إسحاق. ذكر فى أسد الغابة 1 / 396.

84 – تسمية من قتل من المشركين (بأحد).

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 1 / 307 – 309 ، وانظر : سيرة ابن هشام 3 / 134 – 135.

85 – تسمية من قتل من المشركين ببدر

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207).

ذكره فى المغازى 1 / 147 – 152 ، وانظر : ذكر الفتية الذين قتلوا ببدر من المشركين فى سيرة ابن هشام 2 / 294 – 295 ، ولاحظ 2 / 365 – 372.

86 – تسمية من قتله بنو أسد.

لأبى عبيدة معمر بن المثنى.

ذكره فى إيضاح المكنون

2 / 281.

87 – تسمية من قدم دمشق ، مع المتوكل ، من الكتاب.

لعبد الله بن محمد الخطابى.

روی عنه ابن عساکر فی تاریخ دمشق 38 / 281 ، ترجمة عبد الله بن محمد بن یحیی بن حمزة الحضرمی.

ص: 66

88 – تسمية من قطع من قريش فى الجاهلية فى السرق.

للقاسم بن سلام ، أبى عبيدة.

89 – تسمية من كان ببغداد من العلماء

لمحمد بن سعد.

ذكر فى تاريخ بغداد 13 / 3 – 284.

90 – تسمية من كان بواسط من الفقهاء والمحدثين.

ذكر فى الطبقات الكبرى

7 / 310.

91 – تسمية من كتب عنه فى قرى دمشق

لمحمد بن عبد الله ، أبى الحسن الرازى ، أسد السنة (ت 347).

تاريخ دمشق ، تراجم حرف العين ، ص 1 ه 2 ، ومعجم المؤرخين الدمشقيين – للمنجد – : 513.

92 – تسمية من كتب عنه بدمشق فى الدفعة الثانية.

لمحمد بن عبد الله ، أبى الحسين الرازى (ت 347).

معجم المؤرخين الدمشقيين : 513 ، ونقل عنه ابن عساكر فى تاريخ دمشق 38 / 420 ترجمة عبد الله المستملى ، وفى 40 / 69 و 119.

93 – تسمية من ولد بأرض الحبشة

لابن إسحاق.

أورده ابن هشام فى السيرة 4 / 11 – 12.

94 – تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد

لأحمد بن شعيب ، أبى عبد الرحمن النسائى (ت 303).

رواية أبى محمد ، الحسن بن رشيق العسكرى ، منه نسخة فى مكتبة أحمد الثالث ، طوپ قپوسراى ، إسلامبول ، رقم 624 / 2 ، كتب فى القرن التاسع.

95 - تسمية من نزل حمص من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الأنصار.

ص: 67

لأحمد بن محمد بن عيسى ، البغدادى.

تأريخ دمشق 40 / 390.

96 - تسمية من نزل حمص من الصحابة

لعبد الصمد بن سعيد الحمصى الكندى القاضى.

ذكر فى الإصابة 1 / 273 ، وذكره ابن عساكر فى تأريخ دمشق 34 / 47 و 40 / 390.

97 - تسمية من نقل عنه بدمشق

لمحمد بن عبد الله ، أبى الحسين الرازى (ت 347).

ذكر فى معجم المؤرخين الدمشقيين : 513.

98 - تسمية من نقل من عاد وثمود والعماليق وجرهم وبنى إسرائيل من العرب

لهشام بن محمد بن السائب الكلبى ، أبى المنذر (ت 206).

ذكر فى الفهرست للنديم : 108 ، ومعجم الأدباء للحموى 19 / ... ، وذكره فى الذريعة 4 / 181 ، باسم (تسمية من قتل) ، وهو تصحيف بقرينة أن المذكور وقع فى سياق الكتب التى ألفها الكلبى فى (نواقل العرب) ، والمراد بهذا التعبير من انتقل من موطنه إلى محل آخر واستوطن فيه.

99 - تسمية النفر الداريين الذين أوصى لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر

لابن إسحاق.

أورده ابن هشام فى السيرة 3 / 368 - 369.

100 - تسمية ولد عبد المطلب.

لهشام بن محمد بن السائب ، أبى المنذر الكلبى (ت 206).

الفهرست : 109 ، معجم الأدباء 19 / 291 ، الذريعة 4 / 181.

101 - تسمية من ولى العراق

لابن عياش.

نقل عنه ابن خلكان فى وفيات الأعيان 6 / 313.

ص: 69

المصادر والمراجع

1 – الإستيعاب

لابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبى ، تحقيق على محمد البجاوى ، مطبعة نهضة مصر.

2 – أسد الغابة فى معرفة الصحابة

لابن الأثير الجزرى.

3 – الأسماء المبهمة

للخطيب البغدادى.

4 – الاشتقاق

لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجى ، القاهرة.

5 – الإصابة فى معرفة الصحابة

لابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على (ت 852) ، الطبعة الأولى مطبعة السعادة – مصر 1328.

6 – الأعلام

للزركلى ، الطبعة الثانية.

7 – أعيان الشيعة

للسيد محسن الأمين العاملى ، الطبعة الأولى.

8 – إيضاح المكنون

إسماعيل باشا ، دار المعارف التركية.

9 – تأريخ بغداد

لأبى بكر الخطيب البغدادى على بن أحمد (ت 463) ، مطبعة السعادة – القاهرة 1349.

تأريخ مدينة دمشق (الجزء التاسع والثلاثون)

لابن عساكر على بن الحسن بن هبة الله (ت 571) ، تحقيق سكينة الشهابى ، مطبوعات المجمع – دمشق 1986 –.

11 – تأريخ مدينة دمشق (الجزء الرابع والثلاثون)

قرأه وعلق عليه مطاع الطرابيشى.

12 – تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام

للسيد حسن الصدر الكاظمى ، شركة النشر والطباعة العراقية – بغداد ، وطبع بالأوفست أخيرا فى طهران.

13 – تاريخ واسط

لبحشل ، اسلم بن سهل (ت 292) ، تحقيق كوركيس عواد ، عالم الكتب ، بيروت 1406.

14 – تراثنا ، نشرة فصلية ، تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم المقدسة ، الجمهورية الإسلامية فى إيران ، السنة الأولى 1406.

15 – تسمية من شهد مع على عليه السلام حروبه لعبيد الله بن أبى رافع تحقيق السيد محمد رضا الحسينى.

16 – تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام للفضيل بن الزبير الرسان الأسدى ، تحقيق السيد محمد رضا الحسينى ، طبع فى نشرة (تراثنا) الفصيلة ، مؤسسة آل البيت (ع) ، قم ، السنة الأولى 1406 ، العدد 2.

17 – تهذيب التهذيب

لابن حجز العسقلانى ، مطبعة دائرة المعارف حيدر آباد – الهند 1325.

18 – حاشية سعدى چلبى على شرح العناية على الهداية لسعد الله بن عيسى المفتى (ت 945) ، طبع مع شرح فتح القدير لابن همام.

19 – دلائل الإمامة

للطبرى ، أبى جعفر محمد بن جرير بن رستم ، المطبعة الحيدرية – النجف 1383.

20 – الذريعة إلى تصانيف الشيعة

للشيخ آغا بزرک الطهرانى محمد محسن بن محمد رضا (ت 1389) ، الطبعة الأولى – النجف ، وطهران.

21 – رجال النجاشى

للشيخ النجاشى ، أحمد بن على الكوفى (372 – 450) ، تحقيق السيد موسى

الزنجانی ، طبع جماعة المدرسین – قم 1407.

22 – الرسالة المستطرفة

للکتانی محمد بن جعفر ، الشریف الحسین (ت 1345) ، دار الفکر – دمشق 1383.

23 – السنن الکبری

للبیهقی ، طبع دائرة المعارف – حیدر آباد – الهند.

24 – سیر أعلام النبلاء

للذهبی ، محمد بن أحمد الترکمانی (ت 748) ، مؤسسة الرسالة ، بیروت 1405.

25 – شرح فتح القدیر

لمحمد بن عبد الواحد کمال الدین ابن الهمام الحنفی (ت 681) دار إحیاء التراث العربی – بیروت ، بالأفست.

26 – الطبقات الکبری

لابن سعد محمد بن سعد کاتب الواقدی ، دار صادر – بیروت.

27 – الطرق الثمان لتحمل الحدیث وأدائه

للسید محمد رضا الحسینی.

28 – علوم الحدیث

لابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن (ت 643) ، تحقیق نور الدین عتر الطبعة الثالثة – دار الفکر دمشق 1404

29 – العنایة علی الهدایة

للبابرتی محمد بن محمود (ت 786) طبع مع شرح فتح القدیر لابن همام.

30 – فتح الأبواب فی الاستخارات

للسید ابن طاووس علی بن موسی بن جعفر (ت 664) ، تحقیق حامد الخفاف ، مؤسسة آل البیت علیهم السلام لإحیاء التراث – بیروت 1409.

31 – الفقه علی المذاهب الأربعة

لعبد الرحمن الجزيرى ، طبع حسين حلمى ، عن طبعة مصر ، حقيقت كتبوى ، إسلامبول تركية 1983.

ص: 72

32 – فهرس مجاميع المدرسة العمرية ، فى دار الكتب الظاهرية بدمشق.

وضعه منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت 1408 ه.

33 – فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية

للدكتور يوسف العش ، مطبعة دمشق 1366.

34 – فهرس دار الكتب الظاهرية (التاريخ)

لخالد الريان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق 1393.

35 – الفهرست

للشيخ الطوسى محمد بن الحسن (ت 460) تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم – الطبعة الثانية ، المطبعة الحيدرية – النجف 1380.

36 – الفهرست

لابن النديم ، محمد بن إسحاق ، أبى الفرج الوراق ، تحقيق رضا تجدد ، طهران 1391.

37 – كشف الظنون

لحاجى خليفة مصطفى بن عبد الله (ت 1067) نشر دار الفكر – بيروت 1402.

38 – الكفاية شرح الهداية

للخوارزمى جلال الدين الكرلانى ، طبع مع شرح فتح القدير لابن همام.

39 – الكنى والأسماء

للدولابى محمد بن أحمد بن بشر الأنصارى (ت 320) ، طبع دائرة المعارف – حيدر آباد – الهند 1322 ، وأعادته بالأفست دار الكتب العلمية – بيروت.

40 – لسان العرب

لابن منظور الأنصارى ، جمال الدين محمد بن مكرم الخزرجى (ت 711) طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف – المؤسسة المصرية العامة (تراثنا).

41 – مجمع الزوائد

للهيثمى على بن أبى بكر (ت 807) ، مطبعة دار الكتاب العربى - بيروت 1967.

42 - محاسن الاصطلاح

للبلقينى ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) بذيل مقدمة ابن الصلاح ، دار الكتب المصرية - 1974.

ص: 73

43 – المحبر

لمحمد بن حبيب أبى جعفر البغدادى (ت 245).

44 – مختلف القبائل ومؤتلفها

لأبى جعفر البغدادى محمد بن حبيب (ت 245) تحقيق إبراهيم الأبيارى ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت 1981.

45 – مسند ابن حنبل

لأحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى (ت 241) ، الطبعة الأولى – مصر ، فى ستة مجلدات.

46 – مصفى المقال إلى مصنفى علم الرجال

للشيخ آغا بزرک الطهرانى (ت 1389) ، الطبعة الأولى – طهران ، وطبع فى بيروت 1408 بالأوفست.

47 – معالم العلماء

لابن شهرآشوب ، محمد بن على المازندرانى (ت 588) ، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله ، المطبعة الحيدرية – النجف 1380 ه.

48 – معجم الأدباء

للحموى ياقوت بن عبد الله الرومى (ت 626) ، الطبعة الثالثة – دار الفكر – بيروت 1400 ه.

49 – معجم المؤرخين الدمشقيين

للدكتور صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد – بيروت 1978 م.

50 – المغازى

للواقدى ، محمد بن عمر بن واقد (ت 207) ، تحقيق الدكتور مارسدن جونسن ، طبع جامعة أوكسفورد – لندن 1966.

51 – مغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (النسخة المستخرجة).

لعروة بن الزبير (ت 94) ، استخرجها وحققها وقدم لها الدكتور محمد مصطفى الأعظمى ، مكتب التربية العربى لدول الخليج – الرياض ، الطبعة الأولى 1401.

52 – مقاتل الطالبيين

لأبى الفرج الأصبهانى ، تحقيق السيد أحمد صقر – القاهرة 1368.

53 – مقدمة ابن الصلاح

لابن الصلاح الشهرزورى ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ، دار الكتب المصرية 1974.

54 – مناهج الاجتهاد فى الإسلام

للدكتور محمد سلام مدكور ، الطبعة الأولى 1393 – جامعة الكويت – الكويت.

55 – وسائل الشيعة إلى تفصيل أحكام الشريعة

للحر العاملى محمد بن الحسن المشغرى (ت 1104) ، طبع مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم.

56 – وفيات الأعيان

لابن خلكان ، أحمد بن محمد (ت 681) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، منشورات الرضى – قم 1404 ه.

57 – الهداية شرح بداية المبتدى

للمرغيانى على بن عبد الجليل أبى الحسن (ت 593) ، طبع مع شرح فتح القدير لابن همام.

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين).

أهل البيت (ع)

فى المكتبة العربية

(8)

السيد عبد العزيز الطباطبائى

حرف الصاد

283 – الصراط السوى فى مناقب آل النبى صلى الله عليه وآله

لمحمود بن محمد بن على الشيخانى القادرى ، الشافعى المدنى ، من أعلام القرن الحادى عشر.

كتاب كبير فى 252 ورقة.

أوله : (الحمد لله البر الجواد بآلائه الكبير العظيم بكبريائه ...).

وقد قرظه بعضهم بستة أبيات من الشعر أولها :

هذا كتاب نفيس قد حوى دررا

فى مدح آل رسول الله والشرف

فهو الصراط السوى فى الاسم شهرته

تأليف محمود تالى منهج السلف

القادرى طريقا فى مسالكه

الشافعى اتباعا للعهود وفى

نسخة فى المكتبة الناصرية فى لكهنو بالهند ، ويظهر أنها بخط المؤلف ، وعنها مصورة فى مكتبة أمير المؤمنين العامة فى أصفهان.

نسخة فى مكتبة أمير المؤمنين العامة فى النجف الأشرف.

السيد عبدالعزيز الطباطبائى

284 – صعود على على منكب رسول الله صلى الله عليه وآله لكسر الأصنام من على ظهر الكعبة.

لأبى عبد الله الجعل الحسين بن على البصرى المعتزلى الحنفى ، نزيل بغداد ، المتوفى بها سنة 369 ه.

ذكره له الحافظ ابن شـهرآشوب السروى – المتوفى سنة 588 – فى كتابه (البرهان فى أسـباب نزول القرآن) ، والسيد ابن طاووس – المتوفى سنة 664 – فى (الطرائف) : 81.

ترجم النـديم – فى الفهرست : 222 – لأبى عبد الله هذا وقال : (إليه انتهت رياسة أصـحابه فى عصـره ، وكان فاضـلا فقيها متكلما ، عالى الذكر ، نبيه القدر ، عالم بمذهبه ، منتشر الذكر فى الأصقاع والبلدان ...).

وله ترجمـة فى : تاريخ بغداد 8 / 73 ، المنتظم 7 / 101 ، سير أعلام النبلاء 17 / 224 ، الوافى بالوفيات 13 / 17 ، طبقات المفسرين – للداودى – 1 / 155 ، الطبقات السنية 3 / 154 رقم 762.

285 – صعود على عليه السلام على منكب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

للحاكم الحسكانى ، وهو أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد النيسابورى الحذاء الحنفى ، من أعلام القرن الخامس.

تقدم له (شواهد التنزيل) فراجع.

قال فى رياض العلماء 3 / 297 : (إن السـيد حسن بن مساعد الحائرى فى كتاب تحفة الأبرار قد جعل أبا القاسم الحسـكانى هذا من زمرة علماء أهل السنة ثم نسب إليه كتابا فى صحة صعود على عليه السلام على كتف رسول الله صلى الله

عليه وآله وكسره الأصنام) (1).

286 – صعود على على منكب النبى صلى الله عليه وآله لكسر الأصنام التى على ظهر الكعبة

لأبى الحسن شاذان الفضلى ، من أعلام القرن الرابع.

ذكره له الحافظ ابن شهرآشوب السروى فى البرهان ، والسيد ابن طاووس فى الطرائف : 81.

ويأتى لشاذان الفضلى : (جزء فى طرق حديث رد الشمس).

====

انطلقت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلا حتى أتينا الكعبة فقال لى : أجل2. فجلست فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على منكبى ، ثم نهضت به ، فلما رأى ضعفى تحته قال : أجلس ، فجلست فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجلس لى فقال : اصعد إلى منكبى ، ثم صعدت عليه ، ثم نهض بى حتى أنه ليخيل إلى أنى لو شئت نلت أفق السماء.

وصعدت على البيت فأتيت صنم قريش – وهو تمثال رجل من صفر أو نحا3. فلم أزل أعالجه يمينا وشمالا وبين يديه وخلفه حتى استمكنت منه ، قال : ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : هيه هيه ، وأنا أعالجه فقال لى : اقذفه ، فقذفته فتكسر كما تكسر القوارير.

ثم نزلت فانطلقنا نسعى حتى استترنا بالبيوت خشية أن يعلم بنا أحد فلم يرفع عليها بعد.

أخرجه باختلاف يسير ابن أبى شيبة فى التاريخ ، وأحمد فى المسند 1 / 5. وفى طبعة أحمد شاكر 2 / 57 وصحح إسناده ، وفيه من رواية عبد الله بن أحمد 1 / 51 ، وفى طبعة شاكر 2 / 325 ، والبزاز فى مسنده.

والنسائى فى خصائص على : 134 رقم 122 من طبعة الكويت ، وأبو يعلى فى مسنده 1 / 251 رقم 292 واللفظ له ، والطبرى فى تهذيب الآثار 405 و 6. والحاكم فى المستدرک 2 / 367 و 3 / 5 وصححه هو والذهبى والخطيب فى تاريخ بغداد 13 / 302 ، وفى موضح أوهام الجمع والتفريق 2 / 432 ، والهيثمى فى مجمع الزوائد 6 / 23 ، والسيوطى فى جمع الجوامع فى مسند على ، والمتقى فى كنز العمال 13 / 171 عن ابن أبى شيبة وأبى يعلى وأحمد وابن جرير الطبرى والحاكم والخطيب.

وصعود أمير المؤمنين عليه السلام على كتف النبى صلى الله عليه وآله وكسر الأصنام وتطهير الكعبة منها كان مرتين ، مرة قبل الهجرة ، وهى هذه ، ومرة يوم فتح مكة ، وذلک مذكور فى كتب السير والتواريخ.

1– (1) وقصة صعود على عليه السلام على منكب النبى صلى الله عليه وآله ما رواه عنه الحفاظ والمحدثون وصححوه أنه قال :

287 – الصفوة بمناقب آل بيوت النبوة

لعبد الرؤوف المناوى ، وهو ابن تاج العارفين بن على بن زين العابدين المناوى زين الدين الحدادى المصرى الفقيه الشافعى (952 – 1031 ه).

إيضاح المكنون 2 / 68 ، – هدية العارفين 1 / 510 ، خلاصة الأثر 2 / 412 – 416 ، البدر الطالع 1 / 357 ، معجم المؤلفين 5 / 220 ، أعلام الزركلى 6 / 204 وفيه : (من كبار العلماء بالدين والفنون ، انزوى للبحث والتصنيف ... له نحو ثمانين مؤلفا ...) ثم عد قسما منها وذكر منها كتابه هذا.

نسخة فى دار الكتب المصرية ، رقم 397 حديث ، من مخطوطات المكتبة التيمورية ، ذكرت فى فهرسها 2 / 301 و 349.

288 – كتاب صفين

لأبى حذيفة إسحاق بن بشر بن برزخ القرشى الأخبارى ، المتوفى ببخارى

قال المفجع البصرى فى قصيدة الأشباه :

فارتقى منكب النبى على

صنوه ما أجل ذاك رقيا

فأماط الأوثان عن ظاهر

الكعبة ينفى الأرجاس عنها نقيا

ولو أن الوصى حاول مس النجم

بالكف لم يجده قصيا

وقال الناشئ :

فشرفه خير الأنام يحمله

فبورک محمولا وبورک حامله

فلما دحا الأصنام أومى بكفه

فكادت تنال الأفق منه أنامله

وقال أيضا :

وكسر أصناما لدى فتح مكة

فأورث حقدا كل من عبد الوثن

فأبدت له عليا قريش تراتها

فأصبح بعد المصطفى الطهر فى محن

يعادونه إذ أخفت الكفر سيفه

وأضحى به الدين الحنيفى قد علن

وقـد حمل رسول الله صـلى الله عليه وآله عليا فى موقف ثالث ، وذلک يوم غدير خم ، رفعه على رؤوس الأشـهاد وهم مائة ألف أو يزيدون حتى بان بياض إبطيهما ، فنصبه علما للأمة وإماما من بعده.

ص: 79

سنة 206 ه.

وله : كتاب الجمل ، كتاب الألوية ، كتاب الردة ، وغير ذلک.

فهرست النـديم : 106 ، تاريـخ بغداد 6 / 326 ، تهـذيب تاريخ ابن عساكر 2 / 431 ، معجم الأدبـاء 5 / 70 ، العبر 1 / 349 ، الوافى بالوفيات 8 / 405.

289 - كتاب صفين

للواقدى ، أبى عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدى البغدادى (130 - 207 ه).

ترجم له النديم فى الفهرست ص 111 وعدد كتبه وذكر له هذا الكتاب وكتاب السقيفة وغير ذلک.

وله ترجمة فى الطبقات لابن سعد 7 / 334 ، تاريخ البخارى 1 / 178 ، تاريخ بغداد 3 / 3 ، سير أعلام النبلاء 9 / 454 ، تذكرة الحفاظ 1 / 348 ، الكاشف 3 / 82 ، الوافى بالوفيات 4 / 238 ، تهذيب التهذيب 9 / 363.

كتاب صفين

لأبى الفضل نصر بن مزاحم بن يسار المنقرى الكوفى ، المتوفى سنة 212 ه.

ذكره النديم فى الفهرست : 106 ، وذكر له كتاب (مقتل حجر بن عدى).

تاريخ بغداد 13 / 282 ، معجم الأدباء 7 / 210 ، ويأتى باسم : (وقعة صفين).

290 - كتاب صفين

للمدائنى ، وهو أبو الحسن على بن محمد بن عبد الله بن أبى سيف المدائنى (135 - 215 وقيل 225 ه) ، بصرى سكن المدائن ، ثم سكن بغداد.

له ترجمة فى : فهرست النديم : 113 – 117 ، تاريخ بغداد 12 / 54 ، سير أعلام النبلاء 10 / 400 ، الوافى بالوفيات 22 / 41 – 47 ، أنساب السمعانى 7 / 137 ، معجم الأدباء 5 / 209 ، مرآة الجنان 2 / 83 ، بروكلمن – الترجمة العربية – 3 / 38 – 40.

وكتابه هذا كان موجودا حتى القرن السابع ، وهو من مصادر ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ، راجع مثلا 2 / 268.

291 – صفين (أخبار ...)

لمحمد بن عثمان الكلبى.

ذكر بروكلمن فى تاريخ الأدب العربى – الترجمة العربية – 3 / 38 أن منه نسخة فى الأمبروزيانا ، رقم H 129 ، وقال : (ولم نقف على أخبار قريبة عن حياته) ثم أرجع إلى گريفينى فى مقال له.

292 – كتاب صفين

لأبى إسحاق إسماعيل بن عيسى العطار البغدادى ، المتوفى سنة 232 ه.

ذكر له النديم فى الفهرست : 122 ، كتاب الجمل ، كتاب الردة ، كتاب الفتن ، وهذا الكتاب.

الثقات – لابن حبان – 8 / 99 ، الجرح والتعديل 2 / 191 ، تاريخ بغداد 6 / 262 ، لسان الميزان 1 / 426 ، هدية العارفين 1 / 207.

293 – كتاب صفين

للحافظ ابن أبى شيبة ، وهو أبو بكر عبد الله بن محمد العبسى الكوفى ، المتوفى سنة 235 ه.

من رجال الصحاح الستة ، روى عنه البخارى ومسلم وابن ماجة وأبو داود ، وروى النسائى عن رجل عنه.

ثقات العجلى : 276 ، طبقات ابن سعد 6 / 413 ، الجرح والتعديل 5 / 160 ، كتاب الثقات - لابن حبان - 8 / 358 ، فهرست النديم : 285 ، تاريخ بغداد 10 / 66 ، سير أعلام النبلاء 11 / 122 ، تذكرة الحفاظ 2 / 432 ، الكاشف - للذهبى - 2 / 124 ، تهذيب الكمال 16 / ... ، تهذيب التهذيب 6 / 2 ، طبقات المفسرين - للداودى - 1 / 246 ، الوافى بالوفيات 17 / 442.

قال ابن حبان فى الثقات : (كان متقنا حافظا دينا ، ممن كتب وجمع وصنف وذاكر ، وكان أحفظ أهل زمانه بالمقاطيع ...).

294 - كتاب صفين

لابن ديزيل ، المتوفى سنة 281 ه.

ترجم له الذهبى فى سير أعلام النبلاء 13 / 184 - 192 وقال : (الإمام الحافظ ، الثقة العابد ، أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين بن على الهمذانى الكسائى ، ويعرف بابن ديزيل ، وكان يلقب بدابة عفان لملازمته له ... سمع بالحرمين ومصر والشام والعراق والجبال ، وجمع فأوعى ... قال الحاكم : (هو ثقة مأمون ... قلت : إليه المنتهى فى الإتقان ...).

بقية مصادر ترجمته : تذكرة الحفاظ 2 / 608 ، الوافى بالوفيات 5 / 346 ، تاريخ ابن كثير 11 / 71 ، غاية النهاية 1 / 11 ، طبقات الحفاظ : 269 ، شذرات الذهب 2 / 177 ، تهذيب تاريخ ابن عساكر 2 / 208.

ينقل ابن أبى الحديد من كتاب صفين هذا فى شرح نهج البلاغة 2 / 264 و 269 وغيرهما.

295 - كتاب صفين

لمحمد بن زكريا بن دينار الغلابى أبى عبد الله البصرى ، المتوفى سنة 298 ه.

ترجم له النديم فى الفهرست : 121 ، وقال : (وكان ثقة صدوقا) ،

ووثقه ابن حبـان وترجم له فى كتاب الثقات 9 / 154 ، وله ترجمة فى أنساب السـمعانى 9 / 193 (الغلابـى) ، والوافى بالوفيات 3 / 77 ، وهدية العارفين 2 / 23.

حرف الطاء

296 - طراز الذهب

فى فضائل الأئمة لعبد الله بن منجى الثانى ابن أبى حفص منجى الماضى بن عبد الله بن يقظان الايدجى الخوارزمى ، الملقب بغالب ، من أعلام القرن السابع ، من معاصرى محيى الدين ابن عربى.

إيضاح المكنون 2 / 81 ، هدية العارفين 1 / 159.

297 - طرز الوفا فى فضال آل بيت المصطفى

لأبى الحسن أحمـد بن زيد العابدين بن محمد زين العابدين بن محمد - سـبط ساداته آل الحسن - البكرى الصديقى المصـرى الشافعى ، المتوفى سنة 1048 ه.

ألف كتابه هذا سنة 1020 ه.

أوله : (الحمد لله الذى أطلع من سماء الحقيقة المحمدية شمسا وبدرا ...).

له ترجمة حسنة فى خلاصة الأثر 1 / 201 ، وأخرى موجزة فى معجم المؤلفين 1 / 229 ، وهدية العارفين 1 / 159.

نسخة فى مكتبة آغا ، رقم 165 ، فى المكتبة السليمانية فى إسلامبول.

نسخة فى مكتبة لاله لى ، رقم 2084 ، فى المكتبة السـليمانية فى إسلامبول ، كتبها حسن بن على الغزالى خادم المؤلف وخادم أصوله عن نسخة الأصل بخط المؤلف ، فى 169 ورقة.

نسـخة أخرى بخـط هـذا الكاتب أيضا ، فى 170 ورقـة ، فى رواق الشوام بالجـامع الأـزهر بالقـاهرة ، 84 تاريـخ ، وعنهـا صورة فى معهد المخطوطات بالقاهرة كما

فى فهرسها تاريخ جزء 2 ق 4 ص 287 رقم 1807.

298 – طرق حديث : إنى تارک فيكم الثقلين

لابن القيسرانى ، وهو الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن على بن أحمد المقدسى (448 – 507 ه).

له ترجمة مطولة فى تذكرة الحفاظ للذهبى : 1246 ، وفى سير أعلام النبلاء 9 / 361 – 371 وحكى عن شيرويه أنه قال فى تاريخ همدان : (ابن طاهر سكن همدان وبنى بها دارا ، ودخل الشام والحجاز ومصر والعراق وخراسان ، وكتب عن عامة مشايخ الوقت ، وروى عنهم وكان ثقة صدوقا ، حافظا ، عالما بالصحيح والسقيم ، حسن المعرفة بالرجال والمتون ، كثير التصنيف ...).

وترجم له إسماعيل باشا فى هدية العارفين 2 / 82 ترجمة مطولة وسرد كتبه ومنها كتابه هذا.

وذكر له هذا الكتاب فى الترجمة المبسوطة التى فى مقدمة كتابه المطبوع وهو كتاب (الأنساب المتفقة).

وذكر كتابه هذا فى ترجمته فى نهاية كتابه (الجمع بين رجال الصحيحين) المطبوع فى حيدر آباد.

وراجع بقية مصادر ترجمته فى تعليقات سير أعلام النبلاء.

أقول :

حديث الثقلين

هذا حديث صحيح ، ثابت ، مشهور متواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، أخرجه الحفاظ وأئمة الحديث فى الصحاح والمسانيد والسنن والمعاجم بطرق كثيرة صحيحة عن بضع وعشرين صحابيا ، منهم : على بن أبى طالب عليه السلام وزيد بن أرقم ، وأبو سعيد الخدرى وجابر بن عبد الله وجبير بن مطعم

وحذيفة بن أسيد وخزيمة بن ثابت وزيد بن ثابت وسهل بن سعد وضمرة الأسلمى وعامر بن ليلى الغفارى وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن حنطب وعدى بن حاتم وعقبة بن عامر وأبو ذر وأبو رافع وأبو شريح الخزاعى وأبو قدامة الأنصارى وأبو هريرة وأبو الهيثم بن التيهان وأم سلمة وابن امرأة زيد بن أرقم وأم هانئ ، ورجال من قريش.

فالنبى صلى الله عليه وآله لما أحس بقرب أجله أوصى أمته بأهم الأمور لديه وأعزها عليه ، وهما ثقلاه وخليفتاه – كما فى بعض نصوصه – ، وحث على التمسك بهما واتباعهما وحذر من تركهما والتخلف عنهما.

وكان ذلک منه صلى الله عليه وآله فى مواقف مشهودة ، فأعلنها صرخة مدوية كلما وجد تجمعا من الأمة ومحتشدا من الصحابة ليبلغوه من وراءهم وينقلوه إلى من بعدهم ، وقد صدع بها صلى الله عليه وآله فى ملأ من الناس أربع مرات :

1 – موقف يوم عرفة.

2 – موقف يوم غدير خم بالجحفة.

3 – موقف فى المسجد بالمدينة.

4 – موقف فى مرضه فى الحجرة عندما رآها امتلأت من الناس.

والموقفان الأول والثانى هما أكبر تجمع للأمة فى عهده صلى الله عليه وآله فاستغلهما فرصة مؤاتية ، فعهد إلى أمته عهده وأوصاهم بأهم ما كان معتلجا فى صدره ، وهو نصب على عليه السلام خليفة من بعده ، والحث على التمسک بالقرآن والعترة ، وصرح بأن ذلک مدار الهداية والضلالة من بعده ، وكانت الفترة الزمنية لكل هذه المواقف الأربعة أقل من تسعين يوما ، فتراه كرر الأمر عليهم فى ثلاثة أشهر أربع مرات وهو دليل شدة اهتمامه صلى الله عليه وآله بهذا الأمر المصيرى ، وشغل باله صلى الله عليه وآله من حين حج الناس ورآهم ملتفين حوله إلى آخر لحظة من حياته صلى الله عليه وآله.

وجاء فى نهاية كثير من نصوصه : (فانظروا كيف تخلفونى فيهما).

ومن أراد أن يعرف كيف خلفوه فيهما وهل عملوا بوصيته وأوامره المؤكدة فدونه التاريخ فليتصفحه صفحة صفحة فيرى سيرة مستمرة وسنة مطردة! أبادوهم قتلا وسما ومثلة – كأن رسول الله ليس لهم أب كأن رسول الله من حكم شرعه – على آله أن يقتلوا أو يصلبوا

وإليک المواقف الأربعة بنصوصها ومصادرها :

(1)

موقف يوم عرفة

أخرج الترمذى فى سننه 5 / 662 رقم 3786 عن جابر بن عبد الله قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب ، فسمعته يقول :

(يا أيها الناس ، إنى تارک فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا : كتاب الله وعترتى أهل بيتى).

قال : وفى الباب عن أبى ذر وأبى سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة بن أسيد.

وأخرجه الحافظ ابن أبى شيبة ، وعنه فى كنز العمال : 1 / 48 الطبعة الأولى.

وأخرجه العقيلى فى الضعفاء الكبير 2 / 250 ، والحكيم والترمذى فى نوادر الأصول : 68 (الأصل الخمسون) ، والحافظ الطبرانى فى المعجم الكبير 3 / 63 رقم 2679 ، والخطيب فى المتفق والمفترق ، وعنه فى كنز العمال 1 / 48 من الطبعة الأولى ، وفى مجمع الزوائد 5 / 195 ، و 9 / 163 ، و 10 / 363 و 268.

وأخرجه البغوى فى المصابيح 2 / 206 ، وابن الأثير فى جامع الأصول 1 / 277 رقم 65 ، والرافعى فى التدوين 2 / 264 فى ترجمة أحمد بن مهران القطان ، وهذا الحديث ساقط فى الطبعة الهندية! موجود فى مخطوطات الكتاب.

وأخرجه الحافظ المزى فى تهذيب الكمال 10 / 51 ، وفى تحفة الأشراف

2 / 278 رقم 2615 ، والقاضی البیضاوی فی تحفة الأشراف وهو شرحه علی المصابیح ، والخوارزمی فی کتاب مقتل الحسین علیه السلام 1 / 114. والخطیب التبریزی فی مشکاة المصابیح 3 / 258 ، وابن کثیر فی تفسیره (طبعة بولاق بهامش فتح البیان) 9 / 115 ، والزرندی فی نظم درر السمطین : 232 ، والمقریزی فی معرفة ما یجب لآل البیت النبوی : 38.

(2)

موقف یوم غدیر خم

أخرج النسائی فی السنن الکبری وفی خصائص علی (1) ص 96 رقم 79 قال : أخبرنا محمد بن المثنی ، قال : حدثنا یحیی بن حماد ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن سلیمان ، قال : حدثنا حبیب بن أبی ثابت ، عن أبی الطفیل ، عن زید بن أرقم ، قال : لما رجع رسول الله صلی الله علیه وسلم عن حجة الوداع ونزل غدیر خم أمر بدوحات فقممن ، ثم قال :

کأنی دعیت فأجبت ، وإنی قد ترکت فیکم الثقلین ، أحدهما أکبر من الآخر : کتاب الله وعترتی أهل بیتی ، فانظروا کیف تخلفونی فیهما؟ فإنهما لن یفترقا حتی یردا علی الحوض.

ثم قال : إن الله مولای وأنا ولی کل مؤمن ، ثم أخذ بید علی فقال : من کنت ولیه فهذا ولیه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.

====

وقال محققه فی التعلیق علی هذا الحدیث : صحیح رجاله ثقات ، من رجال الشیخین غیر أن فیه عنعنة حبیب بن أبی ثابت ، وهو مدلس لکنه توب2. وسلیمان هو الأعمش.

---

1 - 1. فإن خصائص علی علیه السلام قد أدرجه المؤلف فی سننه الکبری فأصبح جزءا منه ، وهو موجود فیه فی المجلد الثالث من مخطوطة الخزانة الملکیة بالمغرب المکتوبة سنة 759 ، یبدأ فیها بالورقة 81 وینتهی بالورقة 117 ، راجع مقدمة الخصائص ، طبعة مکتبة المعلا بالکویت سنة 1406 ، تحقیق أحمد میرین بلوشی ، ومنها نقلنا الحدیث.

فقلت لزيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!

فقال : ما كان فى الدوحات أحد إلا رآه بعينيه وسمعه بأذنيه (1).

وأخرجه باختلاف فى اللفظ كل من البخارى فى التاريخ الكبير (2) ومسلم فى صحيحه باب فضائل على رقم 2408 ، وأحمد فى المسند 3 / 17 و 4 / 366 ، وعبد بن حميد فى مسنده رقم 265.

وأخرجه ابن أبى شيبة وابن سعد وأحمد أبو يعلى عن أبى سعيد ، وعنهم فى جمع الجوامع وكنز العمال.

وأخرجه إسحاق بن راهويه فى صحيحه ، وعنه الحافظ ابن حجر فى المطالب العالية 4 / 65 رقم 1873 ، وقال : هذا إسناد صحيح.

وأورده عنه البوصيرى فى إتحاف السادة ، فى المجلد الثالث ، الورقة 55 ب من مخطوطه طوپقپو ، وقال : رواه إسحاق بسند صحيح.

====

قال الكميت :

ويوم الدوح دوح غدير خم - أبان له الولاية لو أطيعا ولم أر مثل ذاك اليوم يوما - ولم أر مثله حقا أضيعا نعم وثب على الحكم ثائرون وأعانهم عليه المنافقون وجاملهم أصحاب المصالح والمطامع وسكت عنهم الباقون ثم الموتورون من جانب والتهديد بالنار والممارسات القمعية من جانب آخر ، فكان ما كان مما لست أذكره ...

هذا وقد كان النبى صلى الله عليه وآله أخبر عليا عليه السلام بأن الأمة ستغدر بك! وكان تقدم إليه بضغائن فى صدور قوم لا يبدونها لك إلا من بعدى! وأخبر أصحابه أنهم سيبتلون فى أهل بيته ، وأنهم سيفتنون من بعده ، وكان صلى الله عليه وآله يرى مواقع الفتن فى بيوتهم ، وكان أخبر أهل بيته عليهم أنهم سيرون تطريدا وتشريدا ...!

6. التاريخ الكبير 3 / 96 ، أورد الإسناد وأوعز إلى المتن على عادته فى كتاب التاريخ لأن الاهتمام فيه بتراجم الرواة.

---

1 - 1. وقد عجب أبو الطفيل من زيد أشد العجب لما حدثه بهذا الحديث ، إذ فهم منه بطبعه وفطرته النص على على بالاستخلاف فكيف جاوزه إلى غيره! فسأله متعجبا : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله؟!.
2- فأجابه زيد بن أرقم : ما كان فى الدوحات أحد إلا رآه بعينيه وسمعه بأذنيه!!

وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه (1) ، والدارمى فى سننه 2 / 310 رقم 2319 ، وأبو داود فى سننه ، وعنه سبط ابن الجوزى فى تذكرة خواص الأمة : 322 ، وأبو عوانة فى مسنده ، وعنه الشيخانى فى الصراط السوى.

وأخرجه البزار عن أم هانئ ، وعنه فى وسيلة المآل.

وأخرجه ابن أبى عاصم فى كتاب السنة ص 629 رقم 1551 ، وفى ص 630 رقم 1555 بإسناده عن الأعمش ، عن حبيب بن أبى ثابت ، عن أبى الطفيل ، عن زيد بن أرقم ، ثم قال : قال الأعمش : فحدثنا عطية عن أبى سعيد بمثل ذلك.

وأخرجه أيضا ص 629 رقم 1551 بإسناده عن زيد بن أرقم بلفظ آخر ، كما أخرج الحديث عنه وعن غيره من الصحابة بألفاظ أوجز تأتى الإشارة إليها.

وذكر اليعقوبى فى تاريخه 2 / 112 ، والبلاذرى فى أنساب الأشراف ، فى ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام ص 110 رقم 48.

وأخرجه الحافظ الحسن بن سفيان النسوى - صاحب المسند - بإسناده عن حذيفة بن أسيد ، ومن طريقه أخرجه الحافظ أبو نعيم فى الحلية 1 / 355.

وأخرجه الفسوى فى المعرفة والتاريخ 1 / 536 بعدة طرق ، وأخرجه ابن راهويه وابن جرير وابن أبى عاصم والمحاملى فى أماليه وصحح وعنهم فى جمع الجوامع 2 / 66 وكنز العمال 13 / 36441 ، جامع الأحاديث.

وأخرجه الطبرى عن زيد بلفظ النسائى ، وعنه فى جمع الجوامع 2 / 395 وكنز العمال 13 / 36340 وجامع الأحاديث 7 / 14523.

وأخرجه الطبرى عن زيد بلفظ النسائى ، وعنه فى جمع الجوامع 2 / 395 وكنز العمال 13 / 36340 وجامع الأحاديث 4 / 7773 و 7 / 15112.

وأخرجه الطبرى عن زيد بن أرقم بلفظ مسلم ، وعنه فى جمع الجوامع 2 / 395 وكنز العمال 13 / 37620 و 37621 وجامع الأحاديث 4 / 8072

1- 1. فى الورقة 240 من مخطوطة مكتبة طوپقپو فى إسلامبول ، وعنه السخاوى فى الاستجلاب.

و 8073 و 7 / 15122.

وأخرجه الطبرى عن أبى سعيد الخدرى ، وعنه فى جمع الجوامع 2 / 395 وكنز العمال 13 / 36341 وجامع الأحاديث 7 / 15113.

وأخرجه الدولابى فى الذرية الطاهرة ، رقم 228 ، وهو الحديث ما قبل الأخير من الكتاب.

وأخرجه الحافظ الطحاوى فى مشكل الآثار 2 / 307 و 4 / 368 ، والحكيم الترمذى فى نوادر الأصول عن حذيفة بن أسيد.

وأخرجه الحافظ الطبرانى فى المعجم الكبير 3 / 2679 و 2681 و 2683 و 3052 و 5 / 4969 و 4970 و 4971 و 4986 و 5026 و 5028.

وأخرجه الحاكم فى المستدرک على الصحيحين 3 / 109 بثلاث طرق ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، وأقره الذهبى ، ثم أخرجه الحاكم فى ص 110 بطريق آخر وقال : صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه الحافظ أبو نعيم فى حلية الأولياء 1 / 355 و 9 / 64.

وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى 2 / 148 و 7 / 30 و 10 / 114.

وأخرجه الخطيب فى تاريخ بغداد 8 / 442 ، وابن المغازلى فى مناقب أمير المؤمنين عليه السلام رقم 23 و 284 ، والخطيب الخوارزمى فى مناقبه عليه السلام ص 93 ، والحفاظ ابن عساكر فى ترجمته عليه السلام من تاريخ دمشق 2 / 45 رقم 547 وفى ترجمة زيد بن أرقم (تهذيبه لبدران 5 / 436).

وأخرجه البغوى فى مصابيح السنة 2 / 205 وفى شرح السنة (1) باب مناقب أهل البيت وقال : هذا حديث صحيح ، أخرجه مسلم.

وأخرجه ابن الأثير فى أسد الغابة 3 / 92 ، وفى طبعة 3 / 139 فى ترجمة عامر بن ليلى رقم 2727 ، وكذلک ابن حجر فى ترجمة عامر من الإصابة.

1- 1. المجلد الثانى ، الورقة 718 من مخطوطة طوپقپو فى إسلامبول.

وأخرجه الحافظ المزى فى تحفة الأشراف 3 / 203 رقم 3688 عن مسلم والنسائى.

وأخرجه الضياء المقدسى فى المختارة ، وعنه السخاوى فى استجلاب ارتقاء الغرف ، والسمهودى فى جواهر العقدين.

وأخرجه ابن تيمية فى منهاج السنة 4 / 85 ، والذهبى فى تلخيص المستدرک 3 / 109 ، وابن كثير فى البداية والنهاية فى 5 / 209 عن النسائى ثم قال : قال شيخنا أبو عبد الله الذهبى : وهذا حديث صحيح.

وأخرجه ابن كثير فى تفسيره أيضا 6 / 199 قال : وقد ثبت فى الصحيح.

ورواه الخازن فى تفسيره ، فى تفسير آية المودة وآية (واعتصموا بحبل الله).

ورواه الملا فى وسيلة المتعبدين ج 5 ق 2 ص 199 ، والهيثمى فى مجمع الزوائد 9 / 163 عن زيد وفى 164 عن حذيفة.

(3)

موقف مسجد المدينة

أخرج ابن عطية فى مقدمة تفسيره المحرر الوجيز 1 / 34 قال : وروى عنه عليه السلام أنه قال فى آخر خطبة خطبها وهو مريض :

أيها الناس ، إنى تارک فيكم الثقلين ، إنه لن تعمى أبصاركم ولن تضل قلوبكم ولن تزل أقدامكم ولن تقصر أيديكم : كتاب الله سبب بينكم وبينه ، طرفه بيده وطرفه بأيديكم ، فاعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه وأحلوا حلاله وحرموا حرامه ، ألا وعترتى وأهل بيتى هو الثقل الآخر ، فلا تسبقوهم (1) فتهلكوا.

وأخرجه أبو حيان فى تفسيره البحر المحيط 1 / 12 بهذا اللفظ (2) ، ورواه ابن حجر فى الصواعق المحرقة ص 75 و 136 ، وأخرجه يحيى بن الحسن فى كتابه

1- 1. فى المطبوع : فلا تسبعوهم! ثم خرجه محققه على صحى مسلم 7 / 122 ، وسنن الدارمى : 423.

2- 2. وفى المطبوع : فلا تسبوهم!.

أخبار المدينة بإسناده عن جابر ، قال : أخذ النبى صلى الله عليه وآله بيد على والفضل بن عباس فى مرض وفاته ، خرج يعتمد عليهما حتى جلس على المنبر فقال :

أيها الناس ، تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله وعترتى أهل بيتى ، فلا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا إخوانا كما أمركم الله ، ثم أوصيكم بعترتى وأهل بيتى ...

وعنه فى ينابيع المودة ، ص 40.

(4)

موقفه صلى الله عليه وآله وسلم

فى مرضه فى الحجرة

أخرج الحافظ ابن أبى شيبة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى مرض موته : أيها الناس ، يوشك أن أقبض قبضا سريعا فينطلق بى ، وقد قدمت إليكم القول معذرة إليكم ، ألا إنى مخلف فيكم الثقلين : كتاب الله عزوجل وعترتى.

ثم أخذ بيد على فرفعها فقال : هذا على مع القرآن والقرآن مع على ، لا يفترقان حتى يردا على الحوض فأسألهما ما خلفت فيهما.

وأورده عنه العصامى فى سمط النجوم العوالى 2 / 502 رقم 136.

وأخرجه البزار فى مسنده بلفظ أوجز كما فى كشف الأستار 3 / 221 رقم 2612.

وأخرجه محمد بن جعفر الرزاز بإسناده عن أم سلمة ، قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه الذى قبض فيه وقد امتلأت الحجرة من أصحابه ... (وعنه فى وسيلة المآل).

قال الأزهرى فى تهذيب اللغة 9 / 78 : روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال فى مرضه الذى مات فيه : إنى تارك فيكم الثقلين : كتاب الله وعترتى ، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض.

ورواه الخطيب الخوارزمى فى مقتل الحسين عليه السلام عن ابن عباس 1 / 164.

ورواه ابن حجر فى الصواعق المحرقة : 89 عن أم سلمة فى مرضه قالت : وقد امتلأت الحجرة بأصحابه ...

(5)

ومن الرواة والمؤلفين من اقتصر على نص الحديث ، رواه بدون ذكر الخصوصيات المكتنفة من الزمان والمكان وهم الأكثرون ، ونحن نشير إلى من وقفنا عليهم ممن أخرجه من الحفاظ والمشايخ وأئمة الحديث فى الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والجوامع إلى غيرها من أمهات الكتب الحديثية ، ونكتفى بسرد المصادر دون تعرض لطرق الحديث وألفاظه ، فالمقام. يسع أكثر من ذلک ، فلو أردنا التبسيط ، فى القول وتمييز الطرق والألفاظ لاستوعب ذلک عدة مجلدات.

ومن أراد التوسع فعليه بكتاب (عبقات الأنوار) تعريب زميلنا العلامة الفاضل السيد على الميلانى حفظه الله ورعاه ، وقد طبع مرتان ، الأولى فى مجلدين ، والطبعة الثانية فى ثلاثة مجلدات ، هذا مع التهذيب والتلخيص ورعاية الايجاز.

وإليک مصادر الحديث حسب التسلسل الزمنى :

أخرج ابن سعد فى الطبقات 2 / 194 قال : أخبرنا هاشم بن القاسم الكنانى ، أخبرنا محمد بن طلحة ، عن الأعمش ، عن عطية ، عن أبى سعيد الخدرى ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال :

إنى أوشک أن ادعى فأجيب ، وإنى تارک فيكم الثقلين : كتاب الله وعترتى ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتى أهل بيتى ، وإن اللطيف الخبير أخبرنى أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفونى فيهما.

وأخرجه باختلاف فى اللفظ كل من ابن أبى شيبة فى المصنف 10 / 506

رقم 10130 ، وأحمد فی المسند 3 / 14 و 26 و 59 و 4 / 371 و 5 / 181 - 182 و 189 وفی فضائل الصحابة رقم 170 و 968 ، وفی مناقب علی رقم 92 و 114 و 154 وأخرجه مسلم فی صحیحه ، رقم 2408.

أخرجه الدارمی فی سننه 2 / 310 فی فضائل القرآن ، والترمذی فی سننه کتاب المناقب 3788 عن جابر وزید.

وأخرجه عبد بن حمید الکشی فی مسنده رقم 240 ، ومحمد بن حبیب فی المنمق ص 9 ، وابن الأنباری فی المصاحف عن زید بن ثابت ، وعنه السیوطی فی جمع الجوامع 1 / 307 وفی الدر المنثور 7 / 349 فی تفسیر آیة المودة ، وفی جامع الأحادیث 2 / 8346.

وأخرجه ابن أبی عاصم فی کتاب السنة (1) 754 و 1548 و 1549 و 1552 و 1553 و 1554 و 1558.

وأخرجه سفیان بن یعقوب الفسوی فی المعرفة والتاریخ 1 / 536 - 538 بسبع طرق عن زید بن أرقم وزید بن ثابت وأبی سعید وأبی ذر.

وأخرجه البزار فی مسنده عن علی وأبی هریرة ، وزوائده - لابن حجر - الورقة 277 ، وکشف الأستار 3 / 2612 ، ومجمع الزوائد 9 / 163.

وأخرجه النسائی عن جابر ، وعنه فی کنز العمال 1 / ... رقم 870 ، وأخرجه الحافظ أبو یعلی فی مسنده 2 / 1021 و 1027 و 1140.

وأخرجه ابن جریر الطبری عن علی علیه السلام وصححه ، وعنه السیوطی فی جمع الجوامع 2 / 178 ، وکنز العمال 1 / 1650.

وأخرجه أیضا عن زید بن ثابت ، وعنه فی جمع الجوامع 2 / 398 ، کنز العمال 1 / 1667 ، جامع الأحادیث 7 / 15139.

1- 1. وقال الألبانی - محقق الکتاب - : حدیث صحیح ، ثم خرجه علی مسند أحمد والمشکاة : 186 و 6143 ، والأحادیث الصحیحة : 1761 ، والروض النضیر : 977 و 978.

وأخرجه أيضا عن أبی سعید الخدری وعنه فی جمع الجوامع 2 / 660 ، کنز العمال 1 / 1657 ، جامع الأحادیث 5 / 9817.

وأخرجه الحافظ البغوی فی مسند علی بن الجعد (الجعدیات) 2 / 2805 ، والحافظ الطحاوی فی مشکل الآثار 4 / 368.

وأخرجه البارودی فی کتاب الصحابة ، وعنه فی جمع الجوامع 1 / 307 ، کنز العمال 1 / 943 ، جامع الأحادیث 2 / 8341.

وأخرجه العقیلی فی الضعفاء الکبیر 4 / 362 بإسناده عن أبی سعید ، وقال : وهذا یروی بأصلح من هذا الإسناد.

وأخرجه الحافظ ابن حبان عن زید بن ثابت ، وعنه وعن ابن أبی شیبة فی جامع الأحادیث 2 / 8342 ، وأخرجه ابن عدی فی الکامل 6 / 2087. وأخرجه الحافظ الطبرانی فی المعجم الکبیر 3 / 2678 و 2679 و 5 / 4921 و 4922 و 4923 و 4980 و 4981 و 4982 و 5025 و 5040.

وأخرجه أیضا فی الأوسط ، وعنه فی مجمع الزوائد 9 / 163 ، وأخرجه أیضا فی المعجم الصغیر 1 / 131 و 135.

وأخرجه أبو الشیخ ابن حیان الأصبهانی فی الجزء الأول من عوالی حدیثه (1).

وأخرجه الحافظ الدارقطنی فی المؤتلف والمختلف 2 / 1046 و 3 / 1457 و 4 / 2061.

وأخرجه الحاکم فی المستدرک علی الصحیحین 3 / 148 وقال : هذا حدیث صحیح الإسناد علی شرط الشیخین ولم یخرجاه ، وأورده الذهبی فی تلخیصه ورمز له خ م ، أی صحیح علی شرط البخاری ومسلم.

وأورده القاضی عبد الجبار المعتزلی فی المجلد العشرین من کتاب المغنی فی

1- 1. الموجود فی المجموع 3637 من مجامیع المکتبة الظاهریة فی دمش ، الورقة 60.

الكلام ، فى القسم الأول ص 191 و 236.

وأخرجه القاضى الماوردى ، وعنه السيوطى فى جمع الجوامع : 8008 وفى إحياء الميت وهو الحديث 55 منه.

وأخرجه الخطيب البغدادى فى تلخيص المتشابه فى الرسم 1 / 62 و 2 / 690 ، وفى المتفق والمفترق عن جابر ، وعنه وعن ابن أبى شيبة فى جمع الجوامع 1 / 470 ، وكنز العمال 1 / 951 ، وجامع الأحاديث 3 / 10317.

وأخرجه محمد بن محمد بن زيد العلوى السمرقندى فى عيون الأخبار ، وعبد الغافر الفارسى فى مجمع الغرائب.

وأخرجه ابن المغازلى (ابن الجلالى) فى كتاب مناقب أمير المؤمنين عليه السلام رقم 281 و 283 ، والحافظ البغوى فى شرح السنة بإسناده عن أبى سعيد ، ورواه الديلمى فى الفردوس رقم 194 وفى طبعة 197 ، وخرجه المحقق على جمع الجوامع : 8002 ، وأمالى الشجرى 1 / 43 و 49 و 154 ، وإتحاف السادة 10 / 506.

وأخرجه الحافظ ابن عساكر فى معجم شيوخه ، فى الورقة 11 ، وبسند آخر فى الورقة 205 ، ورواه أبو البقاء العكبرى فى إعراب الحديث النبوى : 97 ، والخازن فى تفسيره ، فى قوله تعالى : (سنفرغ لكم أيها الثقلان).

وأخرجه الحافظ أبو موسى المدينى فى كتاب الصحابة ، وأبو الفتوح العجلى فى الموجز ، وعنهما الحافظ السخاوى فى استجلاب ارتقاء الغرف ، والسمهودى فى جواهر العقدين ، ورواه الخطيب التبريزى فى مشكاة المصابيح 3 / 258 ، وعبد اللطيف البغدادى فى المجرد للغة الحديث 1 / 253.

وأخرجه ابن الأثير فى أسد الغابة ، فى ترجمة الحسن عليه السلام 2 / 12. والرافعى فى التدوين 3 / 465 فى ترجمة عمرو بن رافع.

وأخرجه الحافظ المزى فى تحفة الأشراف 2 / 278 فى مسند أبى سعيد الخدرى ، والصغانى فى التكملة 5 / 286.

وأخرجه الذهبى فى سير أعلام النبلاء 9 / 365 بإسناده عن أبى سعيد الخدرى.

وأخرجه الحافظ ابن حجر العسقلانى فى تسديد القوس عن مسلم وأحمد وأبى داود ، والترمذى فى هامش الفردوس 1 / 98.

إلى هنا نوقف السير ونكتفى بالذى يسر الله لنا من ذلك ، ولو أردنا الاستقصاء لاستدعى جهدا أكبر وأكثر ، ولنختم المقال بحديثين أخرجهما الطبرانى وأبو الفرج ابن الجوزى.

أما الحافظ الطبرانى فقد أخرج فى المعجم الأوسط بإسناده عن ابن عمر أنه قال : آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أخلفونى فى أهل بيتى) وعنه الهيثمى فى مجمع الزوائد 9 / 163.

وأما ابن الجوزى فقد أخرج فى المسلسلات (1) بإسناده المسلسل عن أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ترد على الحوض راية على أمير المؤمنين وإمام الغر المحجلين ، وأقدم وآخذ بيده فيبياض وجهه ووجوه أصحابه ، فأقول : ما خلفتمونى فى الثقلين بعدى؟ فيقولون : تبعنا الأكبر وصدقناه ووازرنا الأصغر ونصرناه وقاتلنا معه ، فأقول : ردوا رواء ، فيشربون شربة لا يظمؤون بعدها أبدا ، وجه إمامهم كالشمس الطالعة ووجوهم كالقمر ليلة البدر أو كأضوأ نجم فى السماء.

للبحث صلة ...

---

1 - 1. الورقة 8 / أ ، وهو الحديث الخامس منها فى مخطوط 2 ، كتبت سنة 581 ه فى حياة المؤلف ، وقرئت عليه ، وهى فى المكتبة الظاهرية فى دمشق ، ضمن المجموعة رقم 37 مجاميع ، و 3774 عام من الورقة 6 / 6 - 27 ، راجع فهرس الألبانى لحديث المكتبة الظاهرية ص 40 ، وفهرس السواس لمجاميع المدرسة العمرية ، المحفوظة فى المكتبة الظاهرية ص 190.

رأى فى أصول النحو

وصلته بأصول الفقه

الدكتور السيد مصطفى جمال الدين

مقدمة وتمهيد :

الأصول ، فى اللغة : جمع أصل وهو : (أسفل كل شئ) (1). وقال الراغب : (أصل الشئ قاعدته التى لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها سائرة ، لذلك قال تعالى : أصلها ثابت وفرعها فى السماء) (2).

ويطلق الأصوليون كلمة (أصل) على معان منها :

1 – (الدليل) أو المصدر الذى يستندون إليه فى استنباط الحكم الشرعى ، فيقولون مثلا : (الأصل فى هذه المسألة : آية المائدة) أو : (الأصل : حديث ابن مسعود) وأمثال ذلك.

2 – ومنها (القاعدة الأصولية) التى مهدوها لكيفية استنباط الحكم من الدليل ، كقولهم : (الأصل أن النص مقدم على الظاهر) و (الأصل أن عام الكتاب قطعى) وهكذا.

3 – ومنها أن كلمة الأصل تطلق على (الوظيفة) التى يعمل بها المكلف عند عدم عثوره على دليل من الأدلة التى يستنبط منها الحكم إلى أن يعثر على

الدكتور السيد مصطفى جمال الدين

1– 1. لسان العرب ، دار صادر 11 / 16.

2– 2. مفردات الراغب الأصفهانى : 15.

الدليل ، فيقال : (الأصل براءة الذمة) ، أو : (الأصل استصحاب الحال السابقة) ، أو : (الأصل الاحتياط).

4 – ومنها ما يقابل الفرع فى العملية القياسية ، فيقولون : (الخمر أصل النبيذ) أى أن حكم النبيذ ينبنى على حكم الخمر ، لتساويهما فى العلة.

5 – ومنها ما يدل على (الرجحان) ، فيقولون : (الأصل الحقيقة) أى إذا تردد الأمر بين حمل الكلام على الحقيقة أو المجاز فإن الحقيقة أرجح.

ولعل المعانى الثلاثة الأولى هى الأقرب إلى ما نسميه ب (أصول الفقه) فإن أصول الفقه تعنى : الأدلة التى يستنبط منها الفقه ، كما تعنى القواعد التى تتم بها عملية الاستنباط من الأدلة ، وتعنى أيضا الأصول العملية التى نجرى عليها عند خفاء تلك الأدلة ، وهذه الثلاثة تشترك بالمعنى اللغوى للأصل ، أى : (الأساس الذى ينبنى عليه الشئ).

وفى تشخيص الأدلة والأصول العملية اتفق الأصوليون على : النص الشرعى – من الكتاب والسنة – والإجماع ، ثم اختلفوا ، بعد ذلك ، فى أدلة ما لا نص فيه : القياس ، ودليل العقل ، والاستحسان ، والاستصحاب ، والمصالح المرسلة ، وغيرها.

وفى القواعد الممهدة لعملية الاستنباط من الأدلة اتفقوا على اليسير منها ، واختلفوا فى الأكثر ، فتراهم مختلفين فى : طرق وصول النص ، وأوجه دلالته ، وفى كيفية حصول الاجماع ونقله ، وفى أركان القياس ومسالك علته ، وفى مصاديق ما يمكن أن يكون مسرحا لإدراك العقل حكم الله فيه ، وأمثال ذلك.

أما النحاة فيعنون بما يسمونه : (أصول النحو) ما عناه الأصوليون من (أصول الفقه) بشقيها ، أى الأدلة والمصادر التى يبنى عليها النحو ... والقواعد الممهدة لاستنباط الحكم النحوى من هذه الأدلة والمصادر. وأبرز من كتب فى أصول النحو – ولعله أول من أسس ذلك – هو أبو الفتح عثمان بن جنى (– 392 ه) فى (الخصائص) ثم تلاه أبو البركات الأنبارى (– 577 ه) فى كتابه

(لمع الأدلة) ثم جلال الدين السيوطى (- 911 ه) فى كتابه (الاقتراح) ، ولم أعثر ، فى حدود جهدى ، على كتب لقدماء النحاة تعنى بهذه الأصول غير ما ذكرت (1).

وقد كان لمنهج البحث الأصولى أثره الكبير فى منهج البحث النحوى فى كل من الناحيتين : تشخيص الأدلة ... وأوجه دلالتها. وربما علل بعض النحويين ذلك : بأن (النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول) (2).

لذلك نجد فى تشخيصهم لأدلة النحو نفس ما وجدناه عند الأصوليين من : النص (السماع) ، والقياس ، والإجماع ، والاستحسان ، والاستصحاب ، وغيرها. وفى أوجه دلالتها نراهم يبحثون - كما يبحث الأصوليون - فى : طرق حمل النص ، وثقة النقلة والرواة (3) ، وعن التواتر والآحاد ، والمرسل ، والمجهول ، وشروط ذلك (4) ، كما يتحدثون عن إجماع أهل العربية ، ومتى يكون حجة ، ومتى تجوز مخالفته (5) ، وعن أنواع من الاجماع أخرى ، كإجماع العرب ، والإجماع السكوتى ، وإحداث قول ثالث (6).

وتكلموا عن أقسام القياس : قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد (7). وعن أركانه الأربعة من : أصل ، وفرع ، وحكم ، وعلة ، وشروط هذه الأركان (8). ولأن ابن جنى كان حنفيا ، والأحناف يعتبرون العلة هى ركن

---

1 - 1. أما (أصول ابن السراج) فإن كلمة (الأصول) فيه أشبهت بعض الباحثين فاعتبره من نوع هذه الكتب ، وهو ليس منها ، ولعل كلمة الأصول هنا تعنى القواعد النحوية ، لا الأدلة التى تبنى عليها القواعد ، وما فى أصول ابن السراج لا يتعدى النحو الاعتيادى فى الغالب.

2- 2. نزهة الألباء - لابن الأنبارى - : 54 ، والأشباه والنظائر - للسيوطى - 1 / 5.

3- 3. الخصائص - لابن جنى - 3 / 309.

4- 4. لمع الأدلة - لابن الأنبارى - : 32 - 40.

5- 5. الخصائص 1 / 189.

6- 6. الاقتراح - للسيوطى - 34 - 36.

7- 7. لمع الأدلة : 53 - 60.

8- 8. الاقتراح : 39 - 50.

القياس الوحيد ، وما عداها فهى شـرائط (1) لـذلک خص العلـة ببحوث غاية فى الدقة ، تحدث فيها عما تحدث عنه الأصوليون ، فذكر فى الخصائص أبوابا : لتخصـيص العلة 1 / 144 ، والفرق بين العلة والسـبب 1 / 162 ، وتعـارض العلل 1 / 166 ، والعلـة المتعدية والعلة القاصرة 1 / 169 ، والمعلول بعلتين 1 / 174 وأمثال ذلک مما بحثه الأصوليون فى باب العلة القياسية.

وفى مسالک العلة تحدث السـيوطى عن : النص عليها والإيماء إليها ، والإجماع ، والسـير والتقسـيم ، والشـبه ، والطرد ، وعدم الفارق (2). وكل هذه المسالک هى التى يذكرها الأصوليون ، عادة ، فى مسالک العلة الشرعية.

وعرفوا الاستصـحاب بما يشـبه تعريف الأصوليين : (إبقاء حال اللفظ على ما يسـتحقه عنـد عدم دليل النقل عن الأصل) (3) ووضعوه فى نفس المرتبة التى وضعها بها الأصوليون بالنسبة للأدلة الأخرى ، أى أنه لا يجوز العمل به عند وجود الأدلة والأمارات.

أما الاسـتحسان فقد ذكره ابن جنى ، لأن أصحابه من الحنفية يأخذون به ، ولكن الأنبارى والسيوطى لـم يجعلاه من أدلتهما – مع ذكرهما له – لأنهما شافعيان ، والإمام الشافعى يبطله ويقول فى رسالته : (الاستحسان تلذذ) (4) ونقل عنه قوله : (من استحسن فقد شرع) أو (فإنه أراد أن يكون شارعا) (5).

ولـم ينس النحويون أن يختموا أصولهم بمـا تختم به أصول الفقه عـادة من بـاب (التعارض والترجيـح) وقـد ذكروا فى هـذا الباب : تعارض النصوص ، وتعارض الأقيسة ، وتعارض النص والقياس وأمثال ذلک) (6).

1– 1. أنظر : كشف الأسرار على أصول البزودى 3 / 344 – 345 ، وأصول السرخسى 2 / 174.

2– 2. الاقتراح : 58 – 63.

3– 3. الاقتراح : 72 ، واللمع : 87.

4– 4. الرسالة : 507.

5– 5. المستصفى – للغزالى – 1 / 137 ، وحجة الله البالغة – للدهلوى – 1 / 311 ..

6– 6. أنظر : اللمع : 80 – 86 ، والاقتراح : 77 – 81.

بعـد هذا العرض الموجز لما يسـميه هؤلاء المؤلفون ب (أصول النحو) نسـتطيع ، بأدنى نظر ، أن نشـخص الأثر الكبير لمنهجة أصول الفقه عليه ، خاصـة وأن الـذين ألفوا هـذه الأصول – وإن ادعى كل منهم أنه مبتكرها – كانوا حريصـين على الاعتراف باتباعهم حـد أصول الفقه. يقول ابن جنى – وهو أول من كتب فى هـذه الأصول – : (لم نر أحدا من علماء البلدين – البصـرة والكوفة – تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه) (1).

وقال الأنبارى : (وألحقنا بالعلوم الثمانية – يقصد علوم الأدب – علمين وضـعناهما : علم الجدل فى النحو ، وعلم أصول النحو ... على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به ، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول) (2).

وقال السـيوطى عن كتابه (الاقتراح) : (فى علم لـم أسـبق إلى ترتيبه ، ولـم أتقـدم إلى تهـذيبه ، وهو أصول النحو الـذى هو بالنسـبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه) (3) مع أنه نقل فى كتاب جل ما قاله الأنبارى فى اللمع ، وما قاله ابن جنى فى الخصائص.

وكـل من تتبع أصول النحو فى هـذه الكتب الثلاثـة – وبخاصـة اللمع والاـقتراح – يجـد أثر أصول الفقه شائعا فى تعريفاتها ، وتقسـيماتها ، وشـروطها ، وأحكامهـا. بل كانت الظاهرة الشائعـة فى العصور المتأخرة تقليـد المؤلفين من النحاة للفقهاء والأصوليين فى وضع كتب على غرارهم ، كما قال أبو البركات فى مقدمة كتابه (الإنصاف) أنه وضعه فى (المسائل الخلافية بين نحويى البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة) ومثل ذلك قال فى مقدمة (الأغراب فى جدل الأعراب) وتبعه السيوطى فى (الأشباه والنظائر النحوية)

1- 1. الخصائص 1 / 2.

2- 2. نزهة الألباء : 53 – 54.

3- 3. الاقتراح : 2.

وليس المهم هنا هو معرفة تأثر النحاة بالأصوليين ، ولكن المهم أن نسأل عن الطريقة التى اتبعها هؤلاء النحاة فى تأصيل هذه الأصول ، لنحكم بعد ذلك على مقدار قيمتها.

الطرق المتبعة لتأسيس الأصول

المعروف أن النحو ولد أشبه ما يكون بالصناعة الكاملة – من ناحية المنهج والاستنتاج – فى كتب المدرستين القديمة ، وبخاصة فى كتاب سيبويه ومعانى الفراء ، وإذا كانت هناك إضافات تستحق الذكر ، بعدهما ، فهى بلا شك حدثت قبل تأسيس الأصول النحوية هذه ، وذلك لأن النحو بعد القرن الرابع بدأ يلوك نفسه ، ويدور – كما هو معروف – فى حلقة مفرغة من التعليلات والأوهام ، ولكنها لا تخرج غالبا عما جاءت به المدرستان من مسائل وأحكام.

والذى نعرفه عن (الأصول) – أية أصول سواء أكانت للفقه ، أم للنحو ، أم للأدب ، أم لأى فن آخر – م هى إلا مناهج وأصول بحث تقوم عليها أحكام ذلك الفن وقضاياه ، من أجل ذلك ينبغى أن تكون أصول البحث فى رتبة سابقة ، أو موازية للبحث أو المبحوث فيه ، وهذه طبيعة كل أساس يراد البناء عليه ، فماذا يراد إذن بهذه الأصول التى جاءت متأخرة جدا عن النحو ، باعتباره صناعة قائمة ، هذه الأصول التى استعارها (مبتكروها) من أصول علم آخر قام جنبا إلى جنب مع النحو ، وبدأ بناة العلمين معا يقيمونهما فى عصر متقارب ، ولا بد أن يكون لكل منهما أسسه ومناهجه الملائمة لطبيعته؟

من حيث الأساس هناك تفسيران مقبولان لتدوين أصول أى علم بعد قيامه واكتماله :

1 – الطريقة التأسيسية النظرية :

وهى أن يكون هذا التدوين (نقديا نظريا) وذا طبيعة جدلية منطقية ، أى أن واضعى تلك الأصول نظروا فى أحكام ومسائل الفن القائم ، فلم تعجبهم

أصوله ومناهجه المهزوزة ، لـذلک طفقوا يحققون القواعد والأصول المثلى التى يجب أن يقوم عليها بناء الفن ، سواء أكانت مسائله وأحكامه السابقة صحيحة فى معيار هذه الأصول الجديدة أم فاسدة.

وعلى هذه الطريقة أسـس الإمام الشافعى أصوله وبنى فقهه ، وخالفه فيه الفقه القائم فى مدرستى الكوفة والمدينة – أصولا وأحكاما – وفيهما فقه أسـتاذيه : مالـک بن أنس ، ومحمـد بن الحسن الشـيبانى ، وذلـک أن أصول الشـافعى ومناهجه الجديـدة تبطل من أصول مالک ما كان يعتمده من (إجماع أهل المدينة) و (المصالح المرسلة) و (سنة الصحابة) وغيرها. وتبطل من أصول العراقيين – أبى حنيفة وطلابه – ما كانوا يرونه من (الاجماع السكوتى) و (الاستحسان) و (الرأى) ، وما كانوا يشترطونه للسنة من شروط تضيق دائرة الاعتماد على الحديث النبوى.

ثم جاء المتكلمون من أتباع المـذهب الشافعى وغيرهم ، فصـقلوا هـذه الأصول ووسـعوها وأحكموا قواعدها ، وخالفوا – فى بعضـها – ما ذهب إليه إمام المذهب ، ولذلک كانت هذه الطريقة تسمى أحيانا ب (طريقة الشافعية) وأحيانا ب (طريقة المتكلمين).

2 – الطريقة الوصفية التسجيلية :

وهى أن يكون هـذا التـدوين – فى جملته – (وصـفا) لخطوات أصـحاب الفن القائم ، وطبيعته حينئـذ طبيعة تاريخية ، أى أن واضـعى هذه الأصول رجعوا إلى مسائل هـذا العلم وأحكامه ، فلاحظوا أن العلماء السابقين كانوا يبنون حكمهم فى هـذه المسألة على هذا الأصل ، وفى تلک المسألة على ذلک الأصل ، وفى ثالثة على أصل ثالث ، وهكذا إلى أن اسـتقروا مسائل العلم كلها ، وضموا الأصول المتشابهة بعضها إلى بعض ، فحصل لهم ، نتيجة استقرائهم الشامل وملاحظتهم الدقيقة ، مجموعة من أصول هذا العلم ومناهجه.

وعلى هذه الطريقة دونت أصول الفقه عند الحنفية ، وسميت ب (طريقة

الفقهاء) على أساس أن المأثور عن أقطاب المذهب وفقهائه – أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد بن الحسن – : هى كتب الفقه فقط ، وكانت هذه الكتب تضم المسائل التى تعرض لهم فيحكمون فيها ، وقد يختلفون فيما بينهم فيحتج كل منهم لرأيه ، ومن هذه الحجج استنتج فقهاء المذهب – بعد ذلك – الأصول التى كان الفقهاء الثلاثة يبنون أحكامهم عليها ، ولذلك تجد أصول الفقه عند الأحناف كثيرة الاستشهاد بفروع المذهب الفقهية.

أصول النحو ليست نظرية ولا وصفية :

من خلال هذه التفسيرين نستطيع أن نقوم (أصول النحو) التى جاءت متأخرة عن النحو ، لنجد أنها ليست تأسيسية نظرية ، وليست وصفية تاريخية ، وإنما هى عمل تقليدى صرف لأصول علم آخر ، يبعد كثيرا بطبيعته ومصادر أحكامه عن علم النحو.

أ – أما أنها ليست تأسيسية نظرية فلسببين :

1 – أن بناة هذه الأصول لم يعملوا عمل الشافعى ، فيغيروا من مناهج النحو ومسائله ومصادر أحكامه التى كانت قائمة فى مدرستى الكوفة والبصرة النحويتين – كما فعل الشافعى مع أصول مدرستى الكوفة والمدينة الفقهيتين – فيقدموا لنا (نحوا جديدا) على غرار فقه الشافعى وجدة مناهجه ، بل إن كل ما أحدثوه أنهم عمدوا إلى تلك المسائل والأحكام السابقة ، فبحثوا فى عللها وأسبابها ، وتجادلوا فى ذلك ثم طال بهم الجدل ، حتى انتقلوا من علة الحكم إلى علة العلة ، وعلة علة العلة ، التى سميت أحيانا بالعلل الأول ، والعلل الثوانى ، والعلل الثوالث ، وأحيانا ب : العلل التعليمية ، والعلل القياسية ، والعلل الجدلية (1).

1– (20) المصطلح الأول لابن مضاء فى (الرد على النحاة) : 102 ، والثانى للزجاجى فى (الإيضاح) :

وحين جاء رجل مثل ابن مضاء القرطبى (- 592 ه) رد على النحاة هـذه العلل الثوانى والثوالث ، وقبل العلة الأولى فى رفع (زيد) من (قام زيـد) لأنه فاعل ، وذلک لأن ما عـدا هـذه العلـة (لا يزيدنا علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلک لم يضـرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا ، باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم) (1).

والحق فى ذلک مع ابن مضاء ، لأن فى هذه التعليلات المتتالية إثقالا لهذه الصـناعة اللغوية ، بمصطلحات صناعات أخرى ، كل امتيازاتها أنها كانت أكثر جلبة منها ، فظهرت كتبهم النحوية المتأخرة خليطا من فنون مختلفة ، وهذا شئ لا حاجة به للإطالة ، لأنه معروف.

2 - أن بنـاة هـذه الأصول كـانوا يصـرحون بـأن طريقتهم فى جمعهـا هى (طريقـة الفقهاء) أى أنهم جمعوها مما تفرق من مناهـج النحاة السابقين ، كما جمع الأحناف أصولهم مما تفرق من مناهج فقهاء المذهب.

يقول ابن جنى - وهو أقدم واضـعى هذه الأصول ، وأكثرهم دقة ، وملاحظة واستيعابا ، بعد بحث مسـتفيض فى تخصيص العلل - : (واعلم أن هـذه المواضع التى ضـممتها ، وعقـدت العلة على مجموعها قد أرادها أصـحابنا - يعنى البصـريين - وعنوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة ، فإنهم لها أرادوا

====

إذا سئل عن (زيد) فى (قام زيد) : لم رفع؟ فيقال : لأنه فاعل = (العلة الأولى أو التعليمية).

ثم يسأل : ولم رفع الفاعل؟ فيقال : للفرق بينه وبين المفعول = (العلة الثانية أو القياسية).

ثم إذا سـئل : ولم لم يعكس الأمر فيعطى الرفع للمفعول والنصب للفاعل؟ فيقال : لأن الفاعل واحـد والمفاعيل قـد تكون أكثر من واحد ، فأعطى الرف4. وهو الأثقـل - للأقل ، والنصب - وهو الأخف - للأكثر ، ليقل فى كلامهم ما يسـتثقلون ويكثر ما يسـتخفون = وهـذه (العلة الثالثة أو الجدلية).

أنظر فى ذلک : الخصائص - لابن جنى - 1 / 48 والرد على النحاة - لابن مضاء - : 151.

6. الرد على النحاة : 152.

1- 64 - 65 ، وترتيب هذه العلل على الشكل الآتى :

وإياها نووا ، ألا ترى أنهم إذا استرسلوا فى وصف العلة وتحديدها قالوا : إن علة (شد) و (مد) ونحو ذلك فى الادغام ، إنما هى اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ...) ثم يضرب أمثلة أخرى يقول فى نهايتها : (فهذا الذى يرجعون إليه فيما بعد متفرقا قدمناه نحن مجتمعا) (1).

ثم يشبه عمله هذا بعمل الفقهاء من أصحاب أبى حنيفة فيقول : (وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله ، إنما ينتزع أصحابنا – وهنا يعنى فقهاء الحنفية (2) – منها العلل ، لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه ، فيجمع بعضه إلى بعض بالملاطفة والرفق ، ولا تجد له علة فى كلامه مستوفاة محررة ، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور) (3).

ب – وأما أنها ليست وصفية تاريخية :

فلأننا – مع هذا التصريح الواضح من ابن جنى أنه اتبع فى تأسيس أصوله (طريقة الفقهاء) وهى وصفية تاريخية – نجد أن أصوله النحوية وأصول من تأخر عنه ، ليست لها تلك الطبيعة الوصفية التسجيلية لأصول الأحناف ، وذلك لأن ملاحظاته وملاحظات أصحابه ، فى الواقع ، لم تأخذ طريقها الطبيعى فتعتمد إلى مسائل النحو الذى يؤرخون له ، ومواضع الخلاف بين أقطابه كعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين ، والكسائى والفراء وهشام الضرير من الكوفيين ،

====

4. تقدم آنفا تحت رقم 23.

1- 1. الخصائص 1 / 162.

2- 2. الخصائص 1 / 163 وقد اضطررت لتفسير ب (أصحابنا) هنا بالأحناف ، وفى النص السابق بالبصريين ، لأنى رأيت بعض الباحثين – وفيهم من أجله – يرى : (إن النحاة – والبصريين منهم خاصة – قد انتزعوا علل النحو من كتب محمد بن الحسن الشيبانى – صاحب أبى حنيفة – بالملاطفة والرفق) اعتمادا على هذا النص المشبه ، مع أن أصحاب ابن جنى فى النحو هم البصريون ، وفى الفقه الأحناف ، وهو يشبه عمل نحاته بعمل فقهائه ، ولا معنى لأن ينتزع النحاة علة (شد) و (مد) فى الادغام من كتب ذات علل فقهية ...

3- أنظر فى ذلك : كتاب الأستاذ سعيد الأفغانى (فى أصول النحو) : 3. 226 ، والدكتور تمام حسان فى كتابه (الأصول) : 182 ، والدكتور محمد عيد فى (أصول النحو العربى) : 122.

وطرائق كل فريق من هؤلاء للاحتجاج لرأيه ، ليستنتجوا من إحصائها وتصنيفها أدلة علماء النحو وأصولهم التى بنوا عليها مسائله ، كما صنع فقهاء الحنفية فى استنتاج أصولهم من كتب أبى يوسف ومحمد بن الحسن ، وإنما عكسوا القضية فركبوا الطريق من نهايته ، وعمدوا إلى أدلة وأصول معروفة لعلم آخر هو الفقه ، فجعلوها بداية شوطهم ، وحملوها - راضية أم كارهة - فروع علم آخر لا يمت إليها بصلة ، بحجة (أن كلا منهما معقول من منقول) كما يقال الأنبارى (1). ولو أنهم ركبوا الطريق الصحيح لما وجدوا فى كتب قدمائهم شيئا من هذه الأصول ، عدا السماع والقياس ، كما سنبين ذلك فيما يأتى.

ومع ذلك فلننظر فى قيمة هذه الأصول التى نقلوها من الفقه إلى النحو ، لنجد هل وفقوا فى هذا النقل؟

قيمة ما سمى بأصول النحو

ونبدأ من هذه الأصول بما رجحنا أن أدلة النحو لا تتعداه ، وهى أدلة (السماع والقياس).

وهذا الأصلان ، وإن وجد فى الفقه ما يقابلهما من : (النص) و (القياس على النص) ، إلا أن طبيعة (الحكم) الذى يستنبطه الفقيه ، ومجال حركته يختلف تماما عن طبيعة (الحكم) النحوى فيهما ، لذلك فلا يكون مورد الفقيه والنحوى من هذين المصدرين واحدا ، لاختلاف نظر الوارد ، ولتفصيل ذلك نشير إلى بعض ما نأخذه على النحاة من فروق يختلف فيها استنباط الحكم ، من النص والقياس عليه ، بين كل من النحوى والفقيه ، ثم مقدار ما قدمه كل من النحاة والفقهاء من (تأصيل) لهذه الأدلة التى ادعى اشتراكهما فيها ، وصقل للقواعد والضوابط التى أعانتهم فى أوجه دلالتها ، وأهمها عند الطرفين :

1- 1. تقدم نقل ذلك عن نزهة الألباء : 54.

1 – النص أو السماع

هناك نصوص مشتركة بين الفقهاء والنحاة أهمها : القرآن والسنة ، ولكن يصعب أن نوحد بين مناهج البحث فيهما ، فيستعير النحاة كل ما وضعه الأصوليون من قواعد لأوجه دلالتها على المطلوب ، لأن هذا (المطلوب) ليس واحدا بين الطرفين ، ولا يكفى ما نقلناه عن ابن الأنبارى من (أن كلا من النحو والفقه معقول من منقول) لأن جهة النظر العقلى فيهما مختلفة.

أ – القرآن :

والقرآن هو أهم الأدلة السمعية المشتركة ، وأهميته نابعة من كونه النص المتواتر وصوله إلى كل من النحوى والفقيه ، ولكن استفادة كل منهما من هذا الدليل المقطوع به تختلف باختلاف طبيعة المستدل عليه عندهما ، ونحن نسجل ذلك فى النقاط الآتية :

1 – إن النحو يمكن أن يستنبط من كل آية فى كتاب الله ، لأن طبيعة أحكامه تتعلق بلفظ القرآن ونظمه ، وليس الأمر كذلك بالنسبة للفقه ، لأن أحكامه لا تصدر إلا عن الآيات المتعلقة بأفعال المكلفين مما نسميه (آيات الأحكام) وهى لا تتجاوز خمسمائة آية.

فمصدر النحوى من القرآن إذن غير مصدر الفقيه.

لأن نظر هذا يتعلق بالشكل ، ونظر ذلك يتعلق بالمضمون.

ويحتج هذا بكل ما فى كتاب الله ، ويحتج ذلك ببعض آياته.

ودلالة النص القرآنى على المطلوب تختلف بين الفقيه والنحوى ، فهى عند النحوى (دلالة قطعية). وعند الفقيه (دلالة ظنية) ، لأن حكم النحوى برفع الفاعل ونصب المفعول مثلا ، لا يختلف بين أن تكون الآية (نصا) فى مدلولها أو (ظاهر نص) ، ولكن حكم الفقيه يختلف بين النص الظاهر ، حتى اضطر الأصوليون لأن يبحثوا كثيرا فى دلالات الصيغ من : الأمر ، والنهى ، والعموم

والخصوص ، والإطلاق والتقييد ، وفى دلالات التنبيه والإشارة ، والإيماء ، وفى مفاهيم الشـرط ، والوصف ، والحصـر ، والغاية وأمثال ذلك مما هو معروف ، وكل دلالاتها ظنية ، لأنها كلها من ظواهر الكتاب.

من أجل ذلك كان ينبغى أن تكون (قواعد الاستنباط) من هذا النص تختلف بين مستنبط ومستنبط.

2 – إن مسألـة اختلاـف القراءات وحجيتهـا ، مسألـة لا تبحث عادة فى أصول الفقه ، وربما فى الفقه إلا نادرا ، مثل جواز القراءة فى الصـلاة بإحـدى هذه القراءات ، ولكن هذه المسألة مهمة جدا بالنسـبة للنحوى ، لأن أكثر القراءات متواترة ومرفوعة إلى النبى صـلى الله عليه وآله ، وحتى لو افترضـنا بأن القرآن لم ينزل إلا بواحدة منها ، تبقى الأخريات من أقوى الحجج النحوية ، لأنها نصوص عربية فصيحة ، ورواتها من الصحابة والتابعين قوم فصحاء ، وفى قمة العصر الذى يحتج به النحاة عادة.

ولكن النحاة – مع ذلك – لم يبحثوا فى حجة القراءات ، ولم يحققوا فيها كما حقق الأصوليون فى حجية الظواهر ، بل إن النحاة – وبخاصـة نحـاة البصـرة – لم يجعلوا القراءات – مع تواترهـا – أولى بالاحتجاج من شواهـدهم التى أقاموا عليها قواعـدهم ، وردوا كثيرا منها متهمين أصـحابها باللحن أو الشذوذ ، لأنها تخالف القاعدة التى بنوها على الشاهد والشاهدين ، وربما كان هذا الشاهد لشاعر مجهول ، أو امرأة من أسد أو تميم غير معروفة ، حتى انتقد ذلك الفخر الرازى (– 606 ه) فى أثناء شرحه لقوله تعالى فى أول النساء : (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام وقراءة حمزة ومجاهد لها بجر (الأرحام) التى رفضـها البصريون ، لأنها مخالفة لقاعدتهم بعدم جواز العطف على الضمير من غير إعادة حرف الجر ، وتجويز سيبويه لذلك مستشهدا ببيتين مجهولى القائل ، مثل :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بک والأيام من عجب

بجر (الأيام) عطفا على (بک) فعلق الفخر الرازى : (والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا

يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما من أكابر علماء السلف فى علم القرآن) (1).

وقبل الرازى كان الشيخ الطوسى (- 460 ه) يقول عن الاحتجاج بمثل هذه الأشعار على صحة الشئ المشتبه فى القرآن : (لأن غاية ذلک أن يستشهد عليه ببيت شعر جاهلى ، أو لفظ منقول عن بعض الأعراب ، أو مثل سائر عن بعض أهل البادية ، ولا تكون منزلة النبى صلى الله عليه وآله - وحاشاه من ذلک - أقل من منزلة واحد من هؤلاء ، ولا ينقص عن رتبة النابغة الجعدى ، وزهير ابن كعب وغيرهم ، ومن طرائف الأمور أن المخالف إذا أورد عليه - أى القرآن - شعر من ذكرناه ومن هو دونهم سكنت نفسه ، واطمأن قلبه ، وهو لا يرضى بقول محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ، ومهما شک الناس فى نبوته ، فلا مرية فى نسبه وفصاحته ، فإنه نشأ بين قومه الذين هم الغاية القصوى فى الفصاحة ، ويرجع إليهم فى معرفة اللغة ... وكيف يجوز أن يحتج بشعر الشعراء عليه ، ولا يجوز أن يحتج بقوله عليهم؟! ... لأنهم ليسوا بأن يجعلوا عيارا عليه ، بأولى من أن يجعل هو عليه السلام عيارا عليهم) (2).

وإليک نماذج مما رد به النحاة هذه القراءات الصحيحة ، واتهامهم لقرائها وهم من فصحاء العرب :

1 - ردوا قراءة نافع المدنى وابن عامر الدمشقى قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معائش) (الأعراف : 10) لأنها بالهمز ، حتى قال المازنى : (إن نافعا لم يدر ما العربية) (3). وحجتهم فى ذلک أن القاعدة تقضى أن حرف العلة إذا كان زائدا يقلب عند التكسير همزة مثل : (صحيفة وصحائف) و (عجوز وعجائز) ، ولكنه إذا كان أصليا لا يقلب مثل : (معيشة ومعايش) - وعليه قراءة الجمهور - ولكن استقراءهم كان ناقصا ، والقاعدة غير مطردة ، فالعرب تجمع مصيبة على

1- 1. تفسير الرازى 9 / 162.

2- 2. التبيان 1 / 16.

3- 3. صبح الأعشى 1 / 179.

(مصائب) ومنارة على (منائر) مع أن همزتهما مقلوبة عن حرف أصلى.

2 – ردوا قراءة ابن عباس ، وعروة بن الزبير ، ومقاتل ، ومجاهـد ، وابن أبى عبلة وغيرهم قوله تعالى : (ما ودعک ربک وما قلى) – بالتخفيف بحجة أن العرب أماتت ماضى (يدع) ومصدره ، مع أن هؤلاء الذين قرأوها بالتخفيف هم من العرب ومن فصحائهم ، ومنن يحتج بكلامهم ، ومع أن الفعـل جـار على القيـاس ، وبعض اللغويين يثبتون ذلـک اسـتنادا إلى حـديث رسول الله صـلى الله عليه وآله : (لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم) (1) ومع أنهم يروون عن إمام النحاة أبى الأسود الدولى قوله : ليت شعرى عن خليلى ما الذى – غاله فى الحب حتى ودعه (2)

3 – إن البصـريين حين أسـسوا قاعـدة عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور ، ردوا قراءة ابن عامر المتواترة : (وكذلک زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) – الأنعام : 137 – وقراءة غيره : (ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله) – إبراهيم : 47 – مع أن لهما شواهد شـعرية ونثرية يذكرها الكوفيون وشراح ابن مالک عادة ، ولكن البصريين غالوا فى ردها جميعا ، وما ورد فى الشعر أجازوه للضـرورة ، حتى أتهم الزمخشـرى فى الكشاف عبد الله بن عامر – وهو أحد القراء السـبعة ، ومن كبار التابعين ، ومن صميم العرب الـذين يحتـج بكلاـمهم – بقوله : (إن الـذى حمله على ذلـک أن رأى فى بعض المصاحف (شـركائهم) مكتوبا بالياء) (3) ممـا يوحى بأنه اختراع القراءة من نفسه ، وقد ناقشه الأستاذ سعيد الأفغانى فى كتابه (فى أصول النحو) مناقشة جيدة ، ختمها بقوله : (وكان على الزمخشرى ، وهو أعجمى تخرج بقواعد النحاة المبنية على الاستقراء الناقص ، أن يتجرأ لنقد رجل عربى قويم الملكة ، فصيح

1– 1. أنظر مادة (ودع) فى كل من : المصباح المنير ، والنهاية ، ولسان العرب وغيرها.

2– 2. الخصائص : 1 / 99.

3– 3. الكشاف : 2 / 70.

اللسان ، حجة فی لغة العرب ، شیئا غیر هذه الخطابیات) (1).

ب – السنة :

وأما سنة رسول الله صلی الله علیه وآله والمفروض أنها من أوسع المصادر المشترکة بین الفقیه والنحوی ، فإننا نجد الفوارق الآتیة بینهما :

1 – ما تقدم فی الکلام عن القرآن من تعلق نظر الفقیه بالمعنی والمضمون ، وتعلق نظر النحوی بشکل السنة ونظمها ، علی أن الفقهاء یوسعون دائرة السنة لتشمل فعله صلی الله علیه وآله وتقریره ، والنحو لا علاقة له بالفعل والتقریر.

2 – إن النحاة السابقین لم یشارکوا الفقهاء بالاحتجاج حتی بالسنة القولیة ، مع أن رسول الله صلی الله علیه وآله أفصح من نطق بالضاد ، وذلک لسببین ادعاهما أبو حیان وغیره من المتأخرین : وقوع التصحیف واللحن فی بعض الأحادیث ... وأن کثیرا ممن یوثق بدینه ینقل الحدیث بالمعنی ، وأساس الحکم النحوی قائم علی صحة اللفظ وإن صدر عن کافر مبتدع ، لذلک أهمل النحاة الاستشهاد بالحدیث ، حتی قال أبو حیان الأندلسی : (إن الواضعین الأولین لعلم النحو ، المستقرین للأحکام من لسان العرب ، کأبی عمرو ، وعیسی بن عمر ، والخلیل وسیبویه ، من أئمة البصریین ، والکسائی ، والفراء ، وعلی بن مبارک الأحمر ، وهشام الضریر من أئمة الکوفیین ، لم یفعلوا ذلک – یقصد الاحتجاج بالحدیث – وتبعهم علی هذا المسلک المتأخرون من الفریقین ، وغیرهم من نحاة الأقالیم ، کنحاة بغداد ، وأهل الأندلس) (2).

وقد استشهد ابن خروف (– 609 ه) بالحدیث فتعقبه ابن الضائع (– 680 ه) فی شرح الجمل ، ورد علیه متحاملا ، ثم جاء دور ابن مالک (672 ه) فأکثر من الاستشهاد بالحدیث فی التسهیل ، وقسا علیه شارحه أبو حیان

1– 1. فی أصول النحو : 44.

2– 2. دراسات فی العربیة وتاریخها : 168 نقلا عن شرح التسهیل ، وانظر : الاقتراح : 17.

(745 ه) حتى قال : «والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد فى الأثر ، متعقبا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر فى ذلک ، ولا صحب من لم التمييز) (1) كما رد على ابن مالک أبو إسحاق الشاطبى (790 ه) وجلال الدين السيوطى (911 ه) وغيرهم ، ولم ينح نحو ابن مالک فى الاحتجاج بالحديث إلا قلة ، منهم ابن هشام (761 ه) والمحقق الرضى (686 ه) فقد أضاف إلى الاحتجاج بسنة الرسول صلى الله عليه وآله احتجاج بأقوال أهل البيت عليهم السلام.

وبإهمال النحاة الاحتجاج بالسنة ، أفقدوا نحوهم أوسع مصادره الموثوقة ، واقتصروا على شواهد من الشعر والأمثال ، فوقعوا فيما وقعوا فيه من نقص الاستقراء ، فى حين استفاد أصحابهم اللغويون من احتجاجهم بالسنة فأثروا معجماتهم بمفردات عربية سليمة.

3 – إنهم لم يعتمدوا فى تحقيق ما احتجوا به من شواهد الشعر والأمثال ، كما اعتمد الفقهاء والمحدثون فى تحقيق السنة النبوية – سندا ومتنا – لذلک جاء الكثر من شواهدهم مجهول القائل والرواية ، بل وجد فيما احتجوا به نفس السببين اللذين أنكروهما على الأحاديث : وقوع التصحيف واللحن ... والنقل بالمعنى أحيانا ، كما أنهم لم يتحرجوا فى الاحتجاج بما نقله مثل حماد الرواية الذى كان – كما يقول يونس – : (يلحن ، ويكسر الشعر ، ويكذب ، ويصحف) (2) ، ويروى أن الكميت امتنع عن إملاء شعره عليه ، وقد طلب منه ذلک ، وقال له : (أنت لحان ولا أكتبک شعرى) (3).

وإذا كان الأمر كذلک ، فلم استعار واضعو هذه الأصول من أصحاب أصول الفقه كل ما قالوه فى طرق حمل النص ، وثقة النقلة والرواة ، والتواتر ، والآحاد ، والمرسل ، والمجهول وأمثالها مما لم يلتزموا به فى نقلهم لغة العرب ، الأمر الذى دعا الفخر الرازى إلى أن ينحو باللائمة على أصحابه الأصوليين ، لأنهم لم

1– 1. الاقتراح : 19.

2– 2. مراتب النحويين – لأبى طيب اللغوى – : 73.

3– 3. الموشح – للمرزبانى – : 195.

يقوموا هم بهذه المهمة بدلا من النحاة – وقد نقل النحاة المتأخرون نص قوله هذا – قال : (والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة فى الشرع ، ولم يقيموا الدلالة على ذلك فى اللغة والنحو ، وكان هذا أولى ، وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا فى أحوال اللغات والنحو ، وأن يفصحوا عن جرحهم وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك فى رواة الأخبار ، لكنهم تركوا ذلك بالكلية ، مع شدة الحاجة إليه ، فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص) (1).

ولو أن النحاة قاموا بتحقيق نصوصهم التى يحتجون بها لما دعا الرازى أصحابه إلى ذلك.

2 – القياس

يعرف القياس عند النحاة ، كما يعرف عند الأصوليين : (حمل غير المنقول على المنقول ، فى حكم ، لعلة جامعة) (2) وربما فضل الأصوليون أن يقولوا : (حمل غير المنصوص على المنصوص ...) أو : (حمل فرع على أصل فى حكم ، بجامع بينهما) (3) أو ما يشبه ذلك مما يتضمن أركانه الأربعة : الأصل ، والفرع ، والحكم ، والعلة المشتركة. ولكن هذه التعريفات عند كل من النحاة والأصوليين متأخرة جدا عن نشأة القياس عندهما ، وهذا أمر طبيعى خاضع لقانون التطور فى أى فن من الفنون.

لمحة تاريخية :

ويبدو لى أن القياس نشأ عند الطرفين ، فى عصر متقارب ، وقد يكون الفقهاء أسبق من النحاة قليلا ، وكانت نشأته عندهما نشأة بدائية ، قوام القياس

1– 1. أنظر : المزهر – للسيوطى – 1 / 118 نقلا عن المحصول للرازى ، وإرشاد الفحول للشوكانى 15 – 16 نقلا عن المحصول أيضا.

2– 2. الاقتراح – للسيوطى – : 47.

3– 3. روضة الناظر – لابن قدامة – : 145.

فيهـا على (المشابهـة) بين الحـادثتين ، ومن يقرأ (رسالـة) الشـافعى – وهى أقـدم تـدوين منظم لأصول الفقه – يجـد القياس عنـده : مرادفا للاجتهاد (1) ، وليس واحـد من مجالاته ، ولا يجـد فيها ما نجـده فى أصول الفقه المتأخرة ، من أركان القياس وشـرائطها ، ومسالك العلة وقوادحها ، وأمثال ذلک من دقة اقتضاها تطور الفقه الإسلامى.

ولا يبعـد أن النحاة – فى هـذا العصـر المتقارب – لـم يأخـذوا نفس القياس الذى كان يسـتعمله الفقهاء ، وإنما تأثروا ، جميعا ، بما جد فى الحياة العقليـة للمسـلمين يومئـذ فى جميع فروع المعرفـة ، فأخـذ كل منهما عن مصـدر ثالث ، وبخاصة إذا تذكرنا أن حلقات الدرس فى مساجد البصـرة والكوفة لا تبعد كثيرا عن بعضـها ، فالمسجد الواحد يحتوى حلقات مختلفة ، للحديث ، والفقه ، والتفسير ، وعلم الكلام ، والقراءة ، والنحو ، وأن بعض الطلاب فى بداية نشأته ينتقل عادة بين جل هذه الحلقات ، فيأخذ عن شيوخها طريقة أدائهم وأسلوب تفكيرهم ، وتنطبع فى ذهنه بعض مصـطلحاتهم ، ولكنه إذا تخصـص بعـد ذلک وانصـرف بجهده لواحدة من هذه الحلقات ، ثم جاء دوره ليكون هو شيخ الحلقة ، ظهر تأثير جولته تلک ، على أسلوبه وطريقة تفكيره ، وبعض مصطلحاته.

ولا أدرى لم يصر بعضهم على أن النحاة ، فى هذه الفترة ، أخذوا القياس عن الفقهاء ، والقياس فى اللغة أكثر طبيعة منه فى الشريعة؟! ثم لـم يصح للفقيه أن يحمل (الفقاع) المأخوذ من الشعير على (الخمر) فيحكم (بحرمته) لأنه يجد فى شاربه ما يعترى شارب الخمر من (سكر) ، ولاـ يصـح للنحوى أن يحمل (طاب الخشـكنان) الـذى لـم تعرفه العرب ، ولـم تنطق به ، على (طابق السويق) فيعطيه نفس الحركات ، لأنه يجد فيه نفس الإسـناد؟! وما لنا نذهب بعيدا ، ونحن نجد القياس أمرا طبيعيا حتى عند الأطفال حين يتعلمون لغة آبائهم ، فهم إذ يسـمعون آباءهم ، يحاولون أول الأمر أن يحاكوهم

1- 1. الرسالة : 477.

فيما يتكلمون به ، حتى إذا ألفوا حركة ألسنتهم ونطق أصواتهم ، وترسخت فى أذهانهم طريقتهم فى صياغة الأسماء والأفعال والأوصاف ، وفى التذكير والتأنيث وتأليف الجمل وأساليبها ، نراهم يعودون إلى هذا المخزون الذى ألفوه فيركبون جملا من مفردات لعل آباءهم لم يسمعوا بها من قبل ، وتكون جملهم الجديدة صحيحة فى العادة ، وما ذلك إلا نتيجة (عملية قياسية) عفوية.

فالقياس إذن أقرب إلى واقع اللغة منه إلى واقع الشريعة.

ولكن الذى يؤخذ على النحاة أنهم لم يبذلوا جهدا فى تأصيل هذا القياس ، بل فى أصولهم النحوية عموما ، كما بذل الفقهاء جهدهم فى تأصيل قياسهم وأصولهم الفقهية.

ونظرة تاريخية لما حدث من تطور فى تأصيل القياس عند الطرفين ، نجد أنه حين نشأ عند الفقهاء فى أوائل القرن الثانى ، واختلفت مدارسهم فى طريقة الأخذ به ، واضطرب كثيرا بين العراقيين وأهل المدينة ، فاختلط ب (الرأى) حينا ، و (بالاستحسان) و (المصلحة المرسلة) حينا آخر ، وبقى على هذا الاضطراب ، واختلاف المدارس فى تطبيقه ، من وفاة إبراهيم النخعى ، رأس مدرسة الرأى بالكوفة (– 95 ه) إلى وفاة محمد بن الحسن (– 189 ه) تلميذ أبى حنيفة. فى آخر هذه الفترة جاء دور الإمام الشافعى (– 204 ه) ، وهو نتاج المدرستين معا ، فنقد فقه العراقيين بنفس القوة التى نقد بها فقه أهل المدينة ، ووضع حدا لاضطراب القياس فى الفترة السابقة ، وشاعت (رسالته) التى بعثه إلى عبد الرحمن بن مهدى (– 198 ه) وفيها خطته فى أصول الفقه والاعتماد على القياس فقط ، وألف كتبه المعروفة فى : (إبطال الاستحسان) و (اختلاف العراقيين) و (الرد على محمد بن الحسن) و (اختلاف مالك والشافعى) و (جماع العلم) و (اختلاف الحديث) وكلها وصلتنا فى كتاب (الأم) ، وكان من الطبيعى أن يدافع فقهاء الحنفية والمالكية عن مناهج أئمتهم وأصولهم الفقهية ، فبدأ الأحناف فى استخراج أصولهم مما تفرق فى كتب أبى يوسف ومحمد ابن الحسن ، كما بدأ المالكية يجمعونها من أصول إمامهم فى (الموطأ) وما روى عنه

فى (المدونة) ، ونتجت عن حملة الشافعى والرد عليها ، هذه الثورة الهائلة من الكتب الأصولية المعروفة (1).

أما فى الجانب النحوى فإن القياس عندهم يقترن باسم (عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى) (117 ه) فى الكلمة المشهورة التى قالها عنه ابن سلام ورددها بعده الآخرون بأنه : (أول من بعج النحو ومد القياس والعلل) (2) ثم تلميذه من بعده عيسى بن عمر الثقفى (149 ه) الذى قيل : إنه وضع كتابين فى النحو سمى أحدهما (الإكمال) والآخر (الجامع) (3) ولكن لم يصلنا هذان الكتابان ، ولا مقتطفات منهما فى الكتب المتأخرة ، كما لم يصلنا شئ عن (القياس) الذى مده ابن أبى إسحاق ، والحقيقة أن الذى وصل إلينا هو ما بعد هذه الفترة ، مما أفاض به عبقرى البصرة الخليل بن أحمد ، الذى قام على نحوه كتاب سيبويه ، ومنه تعرف طريقته فى القياس والتعليل.

والملاحظ أنه لم يحدث أن كتب أحد النحاة ممن تأخر عن الخليل ، ما يشفى الغليل عن أصول هذا القياس ، واختلاف النحاة فى مدرستى البصرة والكوفة فى طريقة الأخذ به ، مع إمكان أن يستخرج أتباع المدرستين النحويتين - كما استخرج أتباع المدرستين الفقهيتين - أصول هذا النحو والقياس من كتاب سيبويه وشروحه ، ومن معانى الكسائى ، ومعانى الفراء ، ومقتضب المبرد ، ومجالس ثعلب ، والكتب النحوية المتأخرة عنها ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، وكل ما حدث أن انبرى نحوى فى القرن الرابع ، وآخر فى القرن السادس ، وثالث فى القرن العاشر ، ووجدوا أمامهم صنيع الفقهاء ، وما حرره من أصول القياس ومسالك علته ، فأخذوا يستعيرونها لقياسهم النحوى ، كأن لم تكن هناك فوارق بين اللغة والشريعة.

وأنا قد أتعقل أن تكون أركان القياس فى كل من الفقه والنحو هى هذه

1- 1. أنظر فى تاريخ هذه الفترة القسم الأول من كتابنا : (القياس : حقيقته وحجيته).

2- 2. طبقات الشعراء - لابن سلام - : 14.

3- 3. إنباه الراة - للقفطى - 2 / 347.

الأربعة : – الأصل والفرع والعلة والحكم – ولكن كيف أعقل أن تكون شروط هذه الأركان نفس الشروط ، وقواعدها نفس القواعد ، ومسالك العلة نفس المسالك ، وقوادحها نفس القوادح!!؟ مع اختلاف طبيعة (الأصل) وطبيعة (الحكم) الذى يبنى عليه كما تقدم بيان ذلك.

ولأضرب مثلا لذلك ب (مسالك العلة) أى الطرق التى نستطيع بها تشخيص علة الحكم.

وهذه الطرق عند الأصوليين نوعان :

نوع مقطوع بدلالته ، لأن تشخيص العلة جاء من قبل الشارع ، وذلك : بنص الشارع على العلة ، أو إيمانه إليها ، أو قيام الاجماع على أن العلة كذا.

ونوع دلالته على العلة ظنية ، لأن الشارع لم يشر إليها ، وإنما استنبطها الفقيه بطرقه الظنية ، كالمناسبة ، والشبه ، والطرد ، والدوران ، والسبر والتقسيم.

وهذه المسالك – بنوعيها – هى ما ذكروه للقياس النحوى (1).

وملاحظاتنا على المسألة القياسية فى ذلك ما يأتى :

1 – النص على العلة :

قد يكون النص على العلة من قبل الشارع ، أو الايماء إليها ممكنا ، لأن الأحكام الشرعية قوانين يراد بها تنظيم علاقات الأفراد والمجتمعات ، ولا بد أن تكون مبنية على أسباب ، ولأن نصوص الشارع فيها متوفرة فى كتاب الله وسنة نبيه ، وفى بعضها يذكر الشارع حكمه فى الحادثة ، ويريد أن يعرف المكلفين بالوجه الذى من أجله شرع لهم هذا الحكم ، فينص على العلة أو يومئ إليها ، كقوله تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) و (من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل ...) و (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) وكقول رسوله صلى الله عليه وآله : (إنما نهيتكم عن لحوم الأضاحى لأجل الدافة) و (من أحيا ميتة فهى له) وأمثال ذلك.

1– 1. أنظر : الاقتراح : 58 – 63.

ولكن هـل يعقـل أن العربى حين يتكلم بلغته – فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، ويرفع اسم كان وينصب خبرها ، ويعرب بعض الألفاظ ويبنى بعضـها ، ويشـتق ، ويصوغ ، ويذكر ويؤنث ، ويحذف ويضمر ، وأمثال ذلك – ينص على الأسباب التى جعلته ينطق بلغته على هذه الكيفية؟! بل هل له أن يراعى أو يدرك تلك الأسـباب حتى ينص عليها فى بعض ويومئ إليها فى البعض الآخر؟! أو أن العربى – كغيره من الأجناس الأخرى – يتكلم بلغـة قومه ، بصورة عفوية دون أن يخطئ فى حركاته ، واشـتقاقاته ، وتركيباته ، كما لا يخطئ غيره من المتكلمين باللغات الأخرى ، لأنهم يصدرون فى كل ذلك عن مخزون ما ألفوه من صياغة وتركيب؟!

بل هل نحن الـذين تكلمنا بلغـة العرب – بعـد أن عرفنا عللها كما اسـتنبطها النحاة – حين نتكلم بهذه اللغة ، فنرفع ، وننصب ، ونخفض ، ونجزم ، ننص أو نشير إلى أسباب ذلك؟! وهل يكون كلامنا حينئذ لغة عربية عفوية؟! أو هو بحث فى اللغة العربية!!؟.

وقـد حـاول هؤلاء المؤلفون فى أصول النحو ، أن يؤكـدوا مسـلك النص على العلـة ، وبخاصـة ابن جنى ، فهو بعبقريته اللغويـة النـادرة ، وملاحظته الدقيقة عقد فصـلا فى كتابه لذلك ، مؤكدا أن العرب نصوا على العلة أحيانا ، ولم يذكر أكثر من خمسة شواهد لا تنهض جميعا لأن تعتبر أمثلة للنص على العلة ، إلا بتدخل فهم ابن جنى لها ، بعكس تنصـيص الشارع الواضح : (من أجل ذلك) أو (لعلة كذا) أو (لأنها مكسـرة) ، ولعل أوضـح هـذه الشواهد ما دار بينه وبين صاحبه (الشـجرى) ، وهو بدوى فى القرن الرابع ، وقد سأله ابن جنى : (كيف تقول : ضربت أخاك؟ فقال : كـذاك ، فقلت : أفتقول : ضـربت أخوك؟ فقال : لا أقول (أخوك) أبدا ، فقلت : فكيف تقول : ضـربنى أخوك؟ فقال : كذاك ، فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول (أخوك) أبدا؟ فقال : أيش ذا؟! اختلفت جهتا الكلام) ثم يعلق ابن جنى مستنتجا : (فهل هذا فى معناه

إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا) (1).

وهـذا النوع من الاسـتنكار لمماحكـة من يحـاورک ، يمكن أن يصـدر عن أى عربى ألف طرائق لغته ، فإذا استوضـحته ، أو غالطته بها ، فهو يـدرک بسـليقته ومخزون ما ألفه من كلام قومه : كيف ينطق هنا ، وكيف ينطق هناک ، بل حتى الأطفال فى سن الرابعـة يـدركون (اختلاف جهـات الكلام) وإن لـم يـدركوا لماذا اختلفت ... يؤيـد ذلک ما سـبق لابن جنى - فى موضع آخر - من أنه سأل صاحبه الشـجرى هـذا : (كيف تجمع (دكانـا)؟ فقـال : دكـاكين ، قلت : فسـرحانا؟ قـال : سـراحين. قلت : فقرطانا؟ قال : قراطين ، قلت : فعثمان؟ قال : عثمانون ، فقلت له : هلا قلت أيضا : (عثامين)؟ قال : أيش عثامين! أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته ، والله لا أقولها أبدا) (2).

فـأنت تجـد أن الرجـل يعلـل اختلاف الجمع هنا وهناک ، بعادته اللغويـة فقط ، وأن الإنسان لا يتكلم بما ليس من لغته ، ولكن هـذا ليس إدراكا للعلة القياسـية ، ولا تنصيصا عليها ، بل ولا (فى معنى : صار المفعول فاعلا) - كما يقول ذلک - لأن ابن جنى لو لـم يغالط صاحبه : (ألست زعمت أن تقول (أخوک أبدا) لما كان بحاجة لأن يلتفت إلى اختلاف جهتى الكلام.

والمفروض أن النصوص العربية التى اسـتقراها الخليل وأصحابه ليستنبطوا قواعدهم منها ، كانت خالية من هذا الظرف المغالط الذى وضع ابن جنى صاحبه فيه ، فكيف ينصون على الجهات التى من أجلها رفعوا ونصـبوا ، أو اشتقوا وصرفوا!! وقد كان الخليل أقرب إلى واقع القضية ممـا ادعـاه ابن جنى لهـا ، وأنت تعرف أن موضع الخليل من النحو كموضع الشافعى من أصول الفقه ويعتبره ابن جنى (كاشف قناع القياس فى علمه) (3) وهو بعد ذلک أقدم عهدا وأكثر صلة بالعرب الذين يحتج بأقوالهم من كل هؤلاء ، يقول الخليل - حين

1- 1. الخصائص 1 / 250.

2- 2. الخصائص 1 / 242.

3- 3. الخصائص 1 / 361.

سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو - :

(عن العرب أخـذتها أم اخترعها من نفسک؟ فقال : إن العرب نطقت على سـجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لـم ينقل ذلک عنها ، واعتللت أنا بما عنـدى أنه علـة لما عللته فيه ، فإن أكن أصـبت العلة فهو الذى التمست ، وإن تكن هناک علة له ، فمثلى فى ذلک مثل رجل حكيم دخل دارا محكمـة البناء ، عجيبـة النظم والأقسام ، وقـد صـحت عنـده حكمـة بانيها ... فكلما وقف هـذا الرجل فى الدار على شـئ منها ، قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا ، ولسـبب كذا وكذا ، سـنحت له وخطرت بباله ، محتملة لذلک ، فجائز أن يكون الحكيم البانى فعل ذلک للعلـة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلک العلة ، إلا أن ذلک مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلک ، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو ، هى أليق مما ذكرت بالمعلول ، فليأت بها) (1).

وهذا كلام - فى حدود تعليل النحاة لأقيستهم - طبيعى جدا ، ولكنه من العلل المستنبطة لا المنصوصة.

2 - الاجماع على العلة :

وأغرب من نص العرب على العلـة الاجماع عليها ، فأنا قـد أفهم فى الفقهيات أن المسـلمين الذين حرمت الخمر عليهم - أو أن فقاءهم - يدركون علة ذلک ، أو يتخيلونها ، لأنهم فى صدد البحث عنها ، فيقولون هى (الاسـكار) مثلا ، وقد يجمعون على ذلک ، فيكون المسـلک لمعرفـة العلـة حينئـذ إجماع المسـلمين أو إجماع الفقهاء ، ولكن كيف يتيسـر ذلک فى اللغـة؟ ما المقصود بالإجماع على العلة هنا : أهو إجماع العرب ، أم إجماع النحاة؟

أ - فإن كان إجماع العرب ، فقد سبق أن كل قبيلة تتكلم بلغتها ولهجتها

1- 1. الإيضاح فى علل النحو - للزجاجى - : 65 - 66.

بطريقة عفوية ، ولا شك أن هناك قبائل أخرى تختلف معها فى طريقة النطق أو الاشـتقاق ، ولـم تكن هذه القبيلة ، ولا غيرها – حين التكلم – بصدد أن تدرك علل كلامها ، وعلى فرض أنها كانت بهذا الصدد فهل أدركت؟ ثم هل عللت؟ وأخيرا هل أجمعت؟ وهى أسـئلة يتوقف إمكان الاجماع على الإجابـة عنها ، ثم ما قيمـة هـذا الاجماع مع علمنا باختلاف القبائل؟ وما فائـدة هذا الاجماع لمدعيه من النحاة ، وقد كان يكفيهم أن عربيا ، أو قبيلـة عربيـة عللت كلامها ، فنقيس على تلك العلـة ، لأنها حينئـذ علة منصوص عليها ، ويصح القياس عليها من دون حاجة إلى هذا التمحل بادعاء الاجماع؟

ب – وإذا كان المقصود بالإجماع على العلـة هو إجماع النحاة ، وهو أمر معقول ، ولكن هل حصل هذا الاجماع؟ وعلى فرض حصوله فما قيمته من ناحية الاحتجاج به؟ لأن المقصود أن نقيس على كلام العرب ، لا كلام النحاة.

قـد يقال : بأن إجماع النحاة على العلة (يكشف) عن أنها هى العلة عند العرب ، كما يكشف إجماع الفقهاء على العلة أنها هى التى قصدها الشـارع فى حكمه. ولكن ذلـك قيـاس مع الفارق ، فالمفروض أن الشارع هو الـذى أعطى الحجـة لإجماع الفقهاء (ما اجتمعت أمتى على الخطأ) أو ضـلالة ، فكان لإجماعهم هـذا (الكشف) عن العلـة عنـد الشارع ، ولكن من الـذى أعطى النحاة هـذه القوة (الكاشـفة) عن قول العرب؟! أقال العرب مثلا : (ما اجتمع النحاة على خطأ) أو : (ما قاله نحاتنا فهو قولنا)!!

وسيأتى مزيد إيضاح لذلك عند الحديث عن مسألة (الاجماع) نفسها.

3 – المسالك المظنونة :

وإذا كان الحـديث عن النصـر على العلة ، والإيماء إليها والإجماع ، ما قد رأيت ، فلم يبق إلا الحديث عن المسالك المظنونة ، ولا أعتقد أن المعقول منها والمفيـد فى المسألـة النحوية غير (المشابهة) و (الاطراد) ، وهذا ما حصل فى أوليات الاسـتنباط النحوى ، حينما سأل يونس بن حبيب شيخه ابن أبى إسحاق :

(هل يقول أحـد (الصويق) يعنى (السويق)؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها – ثم أردف : وما تريـد إلى هذا ، عليك بباب من النحو يطرد وينقاس) (1) و (الشبه) و (الطرد) – ويتبعه الدوران لأنه طرد وعكس – هى المسالك المعقولة للقياس النحوى.

وأما المناسـبة ، وهى الملائمـة بين العلـة والحكم ، فإننا إذا أخـذنا المثال الـذى ضـربه النحاة لها ، فلا نجـدها تفيـد النحوى فى قياس غير المنقول على المنقول ، وهذا المثال هو ما ضـربه ابن الأنبارى ونقله عنه السيوطى ، فى رفع ما لـم يسم فاعله ، فقال : (اسم أسند الفعل إليه ، مقـدما عليه ، فـوجب أن يكـون مرفوعـا ، قياسـا على الفاعـل ، فالفاعـل : أصـل مقيس عليه ، ونـائبه : فرع مقيس ، والحكم : الرفع ، والعلة الجامعة : الإسناد) (2).

وهـذه العلـة مناسـبة فعلا ، ولكن القياس حينئـذ هدر ، لا فائدة منه ، لأنه لـم يكن أكثر من توجيه لكلام العرب ، ولا يفيدنا فى القياس على كلاـمهم ، فكلاهمـا – المقيس والمقيس عليه – عرف بالنقـل لاـ بالقيـاس ، ولاـ حاجـة حينئـذ للعمليـة القياسـية ، وكثير من علـل النحاة المتأخرين – وبخاصة الأنبارى والسـيوطى – كذلك ، فهم لا يذكرونها لتفيد فى قياس غير المنقول على المنقول ، وإنما ليجدوا مثالا للعلة القياسية عند الفقهاء (3).

4 – أركان القياس :

وفى أركان القياس نجـد الأصوليين لا يقيسون (الأصل) على أصل آخر ، لأنه إذا جعلنا أحدهما مقيسا والآخر مقيسا عليه ، فإن ظهر حكم الفرع – بنتيجـة القياس – موافقا لحكم الأصل ، بطلت فائـدة القياس ، لأن الحكم فى كل منهما معلوم بالنص ، وإن ظهر مخالفا فقد أبطلنا النص الوارد فى الفرع بالقياس وهو منفى

1– 1. طبقات الشعراء – لابن سلام – : 15.

2– 2. الاقتراح : 47.

3– 3. أنظر : الاقتراح : 56 وما بعدها.

إجماعا (1). كذلک هم لا يقيسون الأصل على الفرع ، للسبب نفسه ، ولا الفرع على الفرع – إلا ما قيل عن بعضهم – لما فيه من التشريع الباطل ، لأنه من دون مستند.

وهذه اللوازم كلها لا تتنافى عند هؤلاء النحاة لذلک نراهم يحملون : الفرع على الأصل ، والأصل على الفرع ، كما يحملون الأصل على الأصل ، والفرع على الفرع ، وقد ذكر السيوطى لذلک أربعة أنواع :

1 – حمل فرع على أصل ، كإعلال الجمع لإعلال المفرد ، مثل (قيمة ، وقيم) أو تصحيحه لصحته مثل : (ثور وثورة).

2 – حمل أصل على فرع ، كإعلال المصدر لإعلال فعله : (قام قياما) أو تصحيحه لصحة فعله : (قاوم قواما).

3 – حمل النظير على نظيره ، كما منعوا (أفعل التفضيل) من رفع الظاهر لشبهه ب (أفعل التعجب) ، وأجازوا تصغير (أفعل التعجب) حملا على اسم التفضيل.

4 – حمل ضد على ضد ، ومن أمثلته النصب ب (لم) حملا على الجزم ب (لن) ، أولهما لنفى الماضى ، والثانى لنفى المستقبل (2).

وأنت تعلم أنهم فى هذا كله فى غنى عن القياس ، لأن الأصل والفرع قد ورد به السماع من العرب فى كل هذه الأمثلة ، فلماذا القياس؟

على أن هذه الأنواع الأربعة – من وجهة فنية – نوع واحد ، لأنها كلها فى المصطلح القياسى من باب (حمل الأصل على الأصل) ولعل الذى أشبه السيوطى فيها كلمتا (الفرع) و (الأصل) فهما تردان فى باب القياس بمعنى المقيس والمقيس عليه ، وفى باب الاشتقاق بمعنى المشتق والمشتق منه ، وكون المصدر (أصل) الاشتقاق والفعل (فرعه) عند البصريين ، وكون المفرد (أصل)

1– 1. أنظر : التقرير – لابن أمير الحاج ، من علماء الحنفية – 3 / 140.

2– 2. الاقتراح – للسيوطى – : 46 فما بعدها.

التصـريف ، والمثنى والجمع ، فرعـان ، مسألـة لاـ دخل لها مطلقا فى باب القياس ، فالأصل والفرع فى تنويع السـيوطى من باب القياس ، والأصل الفرع فى أمثلته من باب الاشتقاق والتصريف!!

ويقول ابن جنى : إن النحويين (شـبهوا الأصـل بـالفرع فى المعنى الـذى أفاده الفرع من ذلک الأصل ، ألا ترى أن سـيبويه أجاز فى قولک : (هذا الحسن الوجه) أن يكون الجر فى الوجه من موضعين : أحدهما الإضافة ، والآخر تشبيهه ب (الضارب الرجل) الذى إنما جاز فيه الجر تشبيهـا ب (الحسن الوجه) (1) ثم نسب ابن جنى هـذا الوضع (الـدائر) إلى العرب ، وذلـک فى دفاعه عن رأى سـيبويه ب : (أن العرب إذا شبهت شـيئا بشـئ مكنت ذلـک الشـبه لهما ، وعمرت به الحال بينهما ، ألا تراهم لما شـبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلک المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه) (2).

وقـال فى موضع سـابق : (وهـذا يـدلک على تمكن (الفروع) عنـدهم ، حتى أن (أصولهـا) التى أعطتهـا (حكمـا) من أحكامها قـد حارت فاستعادت فى فروعها ما كانت هى أدته إليها ، وجعلته عطية منها لها!!) (3).

وهـذا كلام لو صدر عن غير ابن جنى لقيل : هو إلى الخيال الشـعرى أقرب منه إلى البحث اللغوى ، وكله مما لا حاجة لهم به ، لأن الدليل عليه ، ليس هو القياس ولا التشبيه ، وإنما هو كلام العرب الذى ثبت بالاستقراء ، والعرب لم تشبه شيئا بشئ ، ولم تفترض أن أحدهما أصل ، والآخر فرع ، وإنما أنت الـذى شـبهت الفعل المضارع بالاسم ، فادعيت : أنه أعرب لـذلک ، وشـبهت اسم الفاعل بالفعل ، فادعيت : أنه أعمل لـذلک ، والحقيقـة أن العرب نطقوا بالفعل المضارع مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجزوما ، ونطقهم بذلک يكفى فى الدلالة على إعرابه ، من دون حاجة إلى قياسه على الاسم ، ولا تأتى النوبة إلى القياس إلا بعد فقدان النص

1- 1. الخصائص 1 / 303 - 304.

2- 2. الخصائص 1 / 303 - 304.

3- 3. الخصائص 1 / 298.

(السماع).

5 – القياس والاستقراء :

ومن الفوارق المهمة بين القياس النحوى والفقهى مسألة (الاستقراء) فالمحققون من النحاة حين يعرفون النحو يقولون هو : (علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب) (1). ويقول ابن السراج : (وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب) (2). ويقول أبو إسحاق الشاطبى : (الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب ، وما لا يعد ، لم يثبتوا شيئا إلا بعد الاستقراء التام ، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام) (3).

فالقياس النحوى إذن قائم على الاستقراء ، ولا تكاد تتم لهذا الأصل فائدته دون الاعتماد على أصل آخر هو (الاستقراء) وهذا أمر معروف عند النحويين عموما ، حتى قال بعض المحدثين : (لست أعقل النحو إلا استقراء ثم قياسا) (4).

والأمر ليس كذلك بالنسبة للقياس الفقهى ، فهو عندهم : عملية اجتهادية تتم من دون حاجة إلى الاستقراء ، لا التام منه ولا الناقص ، وذلك لأن المشرع عند الفقهاء (واحد) ونصوصه معروفة فنضبطه فى كتاب الله وسنة نبيه ، ويمكن القياس على أى نص تظهر لهم علته ، والمشرعون عند النحاة لا يحصون عددا ، وبلادهم متباعدة ، ولهجاتهم مختلفة ، لذلك فعملية الاستنباط عندهم بحاجة إلى : التتبع ، والإحصاء ، والفرز ، والملاحظة ، ثم استنتاج العلة حتى يصح القياس عليها ، ولا يصح لهم القياس على أى نص لأى عربى ، كما يصح ذلك عند الفقهاء.

1– 1. السكاكى فى القسم النحوى من المفتاح : 41.

2– 2. الأصول – لابن السراج – 1 / 37.

3– 3. دراسات فى العربية وتاريخها : 71.

4– 4. الأستاذ سعيد الأفغانى فى كتابه (فى أصول النحو) : 78.

وإذا افترضنا أننا سمعنا عربيا ، ممن يصح الاحتجاج بقوله ، قال : (علمته تعليما) فلا يصح لنا أن نصوغ المصدر بزنة (تفعيل) من كل فعل مضعف (فعل) ما لم نستقرئ ما وصلنا من كلام العرب فى ذلك ، فإذا وجدناهم يصوغون - باطراد - مصدر هذا الفعل بهذه الصيغة ، قسنا حينئذ عليها : (تثقيف من ثقف) و (تنظيم من نظم) و (تبويب من بوب) وأمثالها ، وهكذا القول فى صوغ أسماء الفاعلين والمفعولين ، وأسماء الزمان والآلة ، وجموع التكسير ، والنسب ، والتصغير وغير ذلك.

الاستقراء أولا ثم القياس.

ولهذا أخذ الأخفش على بشار بن برد حين قال :

الآن أقصر عن سمية باطلى

وأشار ب (الوجلى) على مشير

وقال :

على (الغزلى) منى السلام فربما

لهوت بها فى ظل مخضلة زهر

فاشتق من الوجل والغزل وصفا : (وجلى) و (غزلى) لأن ذلك لم يسمع من العرب.

وإنما قاسه بشار على (جمزى) من (الجمز) - أى السرعة - وهو ليس موضع قياس (1).

و (جمزى) هذه لم ترد إلا فى بيت لأمية بن أبى عائذ :

كأنى ورحلى إذا رعتها

على جمزى جازى بالرمال (2)

فقاس بشار عليه غزلى ووجلى دون أن يتم استقراء هذا الوصف.

ومع هذا الفرق الواضح بين قياس لا يتم إلا بالاستقراء ، وقياس لا علاقة له به ، لا بد أن تكون هناك فروق بين قواعد تأصيل كل منهما ، ولذلك اختلفت الأقيسة النحوية بين مدرستى البصرة والكوفة ، وبين نحاة المدرسة الواحدة أحيانا

====

.71 / 2

1- 1. دراسات فى العربية وتاريخها - للشيخ محمد الخضر حسين - : 71.

2- (62) المزهر - للسيوطى -

تبعا لنقص التتبع والتصنيف الذين لا يتم تجريد القاعدة ثم القياس عليها إلا بهما ، وهذا شئ لا حاجة به للإطالة لأنه معروف.

يضاف إلى ذلك أن المدرستين معا أهملتا الاحتجاج بالحديث الشريف - كما سبق - ففقدتا مادة غنية جدا لاستقراء اللغة ، كما أهملوا الاحتجاج بالقراءات المتواترة لأنها تخالف القاعدة التى استعجلوا فى تجريدها وبنائها على استقرائهم الناقص ، وأمثال ذلك مما تم عرضه.

3 - الاجماع

وقد ذكر هؤلاء النحاة ، لهذا الأصل ، ثلاثة أنواع : إجماع العرب ، وإجماع البلدين ، والإجماع السكوتى.

أ - إجماع العرب :

ونستبق الأمر فنقرر : أن إجماع العرب لا يمكن أن يكون دليلا (مستقلا) عن السماع والقياس ، لسببين :

1 - لعدم إمكانه ، وقد قال عنه السيوطى نفسه : (إجماع العرب حجة ، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه) (1). وقد كانت تجربة الأصوليين قبله فى (إجماع الأمة) قليلة الجدوى ، لعدم إمكانه ، إلا فيما هو ضرورى من ضروريات الدين ، وهى فى غنى عن الاجماع ، لتوافر النصوص فيها ، لذلك ضاق هذا الاجماع ، عند المذاهب الفقهية المختلفة ، فأصبح يعنى : إجماع الصحابة ، أو إجماع الخلفاء الراشدين ، أو إجماع أهل المدينة ، أو إجماع الإمامية ، أو إجماع العترة ، أو إجماع المذاهب الأربعة ، إلى آخر ما ادعاه الأصوليون من صور الاجماع ، كل ذلك من أجل أنهم لم يتمكنوا من تحصيل (إجماع الأمة) فكيف يمكن لمقلديهم من النحويين تحصيل (إجماع العرب) على قول ما ، مع أننا نعلم أن استقراءهم ، سواء أكانوا فى البصرة أم الكوفة ، كان استقراء ناقصا ، لأنه مقصور على قبائل بعينها فى

1- 1. الاقتراح : 34.

كل من المصرين.

2 – لعدم الحاجة لهذا النوع من الاجماع ، وذلک لأن أساس الأحكام النحوية هو السماع من العرب ، والسماع ، عندهم ، يكفى أن تمثله القبلية والقبيلتان ، بل والشاهد والشاهدان ، فلم الاجماع أذن؟ ولم نجد نحويا اشترط (للسماع) أن تجمع عليه العرب ، فإذا قال سيبويه مثلاـ عن الفعل المضاعف مثل (وددت) أنه : (إذا تحرک الحرف الأخير فالعرب مجمعون على الادغام) (1) ، أو قال فى المفرد المنادى : (كل العرب ترفعه بغير تنوين) (2) ، أو قال : (وليس من العرب إلا وهو يقول (تنبأ) مسيلمة) (3) ، وأمثال ذلک ، فليس معناه : أنه يحتج بالإجماع باعتباره دليلا مستقلا عن السماع ، بل إنه يريد أن ينفى عن السماع الذى احتج به الندرة أو الشذوذ ، إلى حد أن العرب كلها تنطق به.

تماما كما لو قال الفقيه مستدلا بحديث ما : (أجمعت (الصحاح) على نقله) أو (المحدثون قاطبة يروون ذلک) ، أو (لا أحد منهم إلا ويروى ذلک) وليس معنى هذه العبارات أنه يستدل ب (الاجماع) ، بل بالنص المستفيض.

ب – إجماع البلدين :

والبلدان هما : البصرة والكوفة ، وأول من بحث فى هذا النوع من الاجماع ، أبو الفتح عثمان بن جنى فى الخصائص ، قال : (اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة ، إذا أعطاک خصمک يده : ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلک ، فلا يكون إجماعهم حجة عليه) (4).

معنى ذلک أن ترتيب الأدلة – من حيث حجيتها – عند ابن جنى : النص أولا ، ثم القياس على النص ، ثم الاجماع ، وقد كان ترتيبها عند الأصوليين ، أن يقع

1– 1. الكتاب – لسيبويه – 2 / 158.

2– 2. الكتاب – لسيبويه – 1 / 304.

3– 3. الكتاب – لسيبويه – 2 / 126.

4– 4. الخصائص 1 / 189.

الاجماع بعد النص ، ثم يأتى القياس على أصل ثبت بالنص أو الاجماع.

وسر مخالفة ابن جنى ترتيب الأصوليين ، أن حجية الاجماع عندهم تستند إلى قوله صلى الله عليه وآله : (لا تجتمع أمتى على ضلالة) الذى أعطى لإجماعهم العصمة عن الوقوع فى الخطأ ، (ولم يرد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم - النحاة - لا يجتمعون على الخطأ) (1). من أجل ذلك قدم القياس على إجماعهم ، وسوغ لكل قائس بلغ شأوهم ، أن يخالف إجماعهم ، وذلك لأن النحو (علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة ، كان (خليل) نفسه و (أبا عمرو) فكره) (2).

ثم ذكر بعد ذلك : أنه (مما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا فى قولهم : (هذا حجر ضب خرب) فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماض ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ... إلى آخره) ثم يذكر حجته فى مخالفة هذا الاجماع (3).

وحين تصل إلى هذا الحد من قول أبى الفتح ، تعجب ممن فهم عن هذا الرجل قوله بحجية الاجماع ، لأنه - وهو من نعرف جلالة قدر ، ودقة ملاحظة ، وتمكنا من زمام قول - لا يمكن أن يصل إلى رأى لا محصل له!! وذلك لأنه إما أن يكون إجماع البلدين - عنده - حجة ، فبعد عصر انعقاده لا يصح له ولا لأى مجتهد آخر ، وإن بلغ مبلغ الخليل ، أن يخرق هذا الاجماع لأية علة فرقت له ، وهذا هو معنى حجية الاجماع عند من يعترف به ... وإما أن يكون جائزا له ، أو لغيره ، أن يخرجوا على إجماع البلدين ، لإمكان وقوعهم فى الخطأ - وهو رأى سديد جدا - فلماذا يذهب إذن إلى أن إجماعهم حجة؟!

قد تقول لى : إن أبا الفتح اشترط لحجية هذا الاجماع من أول : أن يعطيك خصمك يده ، ألا يخالف هذا الاجماع المنصوص ، ولا المقيس

1- 1. 1 / 189 - 190.

2- 2. 1 / 189 - 190.

3- 3. الخصائص 1 / 190.

على المنصوص ، وقد خالف إجماع النحويين على تغليط (هذا جحر ضب خرب) القياس الذى انعقد فى نفس ابن جنى ، فلم يعد إجماعهم حجة عليه.

فأقول لک : أنا أفهم من اشتراط ابن جنى ذلک ، أنه قصد به إضعاف القول بحجية الاجماع ، وذلک لأننا نفهم من حجية الاجماع أنه ، بعد انعقاده ، يكون حجة على المجتهدين الذين يستطيعون أن يقيسوا ، لا على المقلدين أو المبتدئين فى النحو ، وإلا فإذا جاز لكل مجتهد فرقت له علة صحيحة أن يخالف إجماع المجمعين ، فلا خصوصية حينئذ لقصر الحجية على (إجماع البلدين) ، ذلک لأن إجماع أهل البصرة وحدهم حجة عليک إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس عليه ، وإجماع أهل الكوفة ، أو بغداد ، أو الأندلس ، أو مصر ، كذلک حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص ، بل إن قول الكسائى وحده ، أو سيبويه ، أو المبرد ، أو ابن جنى حجة عليک إذا لم يخالف المنصوص والمقيس ، فإذا انعقد فى نفسک قياس على خلاف ما قاسوا ، لم يعد قولهم حجة!!

فما معنى حصر الحجية إذن بإجماع البلدين وحده؟!

أما الذين تأخروا عن ابن جنى من مؤلفى هذه الأصول ، فإن السيوطى - كعادته - نقل قوله ولم يعقب (1).

وابن الأنبارى ، فى لمع الأدلة ، حصر أدلة النحو فى ثلاثة : النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال (2). وذكر الاستحسان وأدلة أخرى ولم يرتضها ، ولم يذكر فى كتابه الاجماع لا بنفى ولا إثبات ، ولكنه فى كتاب (الإنصاف) احتج كثيرا بالإجماع ، أو بخلاف الاجماع ، لآراء البصريين والكوفيين ، أو للرد

====

3. أنظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - 1 / 33 ، و 2 / 490 و 528 و 535 و 552 و 571 و 609 وغيرها.

1- 1. أنظر : الاقتراح : 35 - 36.

2- 2. لمع الأدلة : 27.

ويبدو لى أنه لم يكن يقصد من ذكر (الاجماع) فى الإنصاف ، إلا معناه اللغوى (الاتفاق على الأمر) لا المعنى الاصطلاحى الذى يقصد منه أن الاجماع دليل مستقل عن النقل والقياس ، وذلک :

1 – لأن هذه المسائل التى ذكر فيها الاجماع ، كانت أدلتها – عند الطرفين – إما منصوص عليها ، أو مقيسة ، وذكر الاجماع فيها إنما هو من باب إلزام الخصم بأنه (متفق) مع خصمه على صحة النص ، أو صحة القياس ، وليس هذا من باب الاحتجاج بالإجماع ، على أنه دليل مقابل للنص أو للقياس عليه.

2 – أن الأنبارى لو كان يذهب إلى حجية الاجماع لذكره فى موضعه الطبيعى ، وهو كتاب (لمع الأدلة) مع أن هذا الكتاب وضعه – كما يقول فى مقدمته – بعد وضع كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف (1).

3 – ولو سلمنا بأنه كان يعنى هنا بالإجماع معناه المصطلح عليه ، فإنه يكون من باب (الاجماع المنقول) وهو كخبر الواحد ، لا بد من معرفة ناقله ، وعدالته وتوثيقه ، ومعرفة العصر الذى نقل الاجماع عنه ، وعدم وجود المخالف فيه ، وأمثال ذلک مما هو غير متوافر فيما حكاه الأنبارى ، والكتاب ، بعد ذلک ، كتاب فى مسائل الخلاف ، وما من مسألة فيه إلا كانت مسرحا لخلاف بين نحاة المصرين ، أو بين نحاة كل مصر منهما أحيانا ، فيكف نقطع بعدم وجود المخالف؟!

ج – الاجماع السكوتى :

والإجماع السكوتى ذكره السيوطى ، على أساس أنه صورة من صور (إجماع العرب) وعرفه بما يلى : (أن يتكلم العربى بشئ ، ويبلغهم – يعنى العرب – ويسكتون عليه) (2).

ثم استشهد له باستدلال ابن مالک فى التسهيل على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ، ونصبه بقول الفرزدق :

1– 1. لمع الأدلة : 22.

2– 2. الاقتراح : 36.

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم – إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر

وقد قرب استدلاله بالإجماع : (أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة ، يشنعون بها عليه ، مبادرين لتخطئته ، ولو جرى شئ من ذلک لنقل ، لتوفر الدواعی علی التحدث بمثل ذلک ، إذا اتفق ففی عدم نقل ذلک دليل علی إجماع أضداده الحجازيين والتميميين علی تصويب قوله) (1).

وهذا الحديث كله ضرب من الوهم ، وذلک :

1 – لأنه يكاد يكون نقلا حرفيا من احتجاج بعض الأصوليين بالإجماع السكوتی ، وقد كفانا الشافعی مؤنة الرد عليهم بقوله : (لا ينسب إلی ساكت قول) (2).

2 – أن مدعی هذا الاجماع بينه وبين الحادثة قرون وقرون ، فمن أدراه بأن كل واحد من الحجازيين والتميميين بلغه قول الفرزدق؟ أو أن كل واحد لم يعترض عليه حين بلغه ذلک؟ علی أن المسألة لا تتعلق بأضداده من الحجازيين والتميميين ، فالمفروض أن الاجماع هنا صورة من صور إجماع العرب ، لا إجماع أهل الحجاز ، ولا بنی تميم ، فلا بد أن يبلغ العرب كلهم فيسكتوا ، ثم إن مجرد عدم علم السيوطی – أو ابن مالک – بنقل اعتراضهم لا يكون له علما بعدم وقوعه ، لأن (عدم الوجدان لا يدل علی عدم الوجود).

3 – أن مدعی هذا الاجماع من الأصوليين ، يشترطون أن يتوفر فی سكوت الساكتين عنصر (الرضی) بالقول ، حتی يتم الاجماع ، فمن أدرانا – علی فرض أنهم سمعوا وسكتوا علی قول الفرزدق غير معترضين – أن سكوتهم كان عن (رضی) بقوله ، ألا يحتمل أن كل قبيلة سمعته ظنت أنه يتكلم بلغة قبيلة أخری ، فلم تعترض عليه؟ ألا يحتمل أن من سمعه ، ولم يعترض اعتبره خطأ من أخطاء

1– 1. الاقتراح : 36.

2– 2. المنخول من تعليقات الأصول – للغزالی – : 318.

الفرزدق ، وتجنب الاعتراف إما لعـدم اهتمامه ، أو اعتمادا على اعتراض غيره ، كما سـكت معاصـرو عبـد الله بن أبى إسـحاق حين اعترض الفرزدق ، وخطأه بقوله :

مستقبلين شمال الشام تضربنا

بحاصب من نديف القطن منثور

على عمائمنا تلقى وأرجلنا

على زواحف تزجى مخها رير

فقال : إنما هى (رير) بالضم ... ثم حاول أن يصلح له البيت : (على زواحف نزجيها محاسير) (1) أو لعلهم سكتوا خوفا من لسان الفرزدق لأنه هجا ابن أبى إسحاق حين اعترضه :

ولو كان عبد الله مولى هجوته

ولكن عبد الله مولى مواليا (2)

وهـذه الاحتمالات ، أو أكثرها واردة على الحادثـة وأمثالها ، ومع ورودها لا يمكن التحقق من أن قول الفرزدق بلغ كل العرب ، وأنهم حين بلغهم سكتوا ولم يعترضوا ، وأن سكوتهم كان عن رضى بقوله ، حتى يتم هذا الاجماع!!

4 – أن الفرزدق ممن يحتج بأقوالهم عادة ، وتكلف الاجماع على مثله – سكوتيا أو غير سكوتى – ضرب من العبث لا طائل تحته ، على أن (ما) هنا تسـمى (الحجازيـة) ، ولا بـد أن الفرزدق نطق بها على لغتهم ، لأنهم هم الذين يعملونها ، والتميميون يخالفون فى ذلك ، فيكف يعتبر سكوتهم عن رضى ، لنكون بذلك إجماعا!

4 – الاستحسان

والاستحسان من أدلة الحنفية ، وقد رده الشافعى وكتب فيه (إبطال الاستحسان) ولذلك لم يعتبره الأنبارى والسيوطى من أدلة النحو ، لأنهما شافعيان!! ومن تعاريفه عنـد الحنفية أنه : (ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس) (3) على أساس أن العلة القياسـية – وإن كانت ظاهرة – إلا أن العمل بها

1– 1. الشعر والشعراء – لابن قتيبة – : 35.

2– 2. الشعر والشعراء – لابن قتيبة – : 35.

3– 3. المبسوط – للسرخسى – 10 / 145.

قـد يقتضـى فى بعض الأحيان عسـرا وحرجا ، فيتركها المجتهـد إلى العمل بعلـة خفيـة ضـعيفة (اسـتحسانا) منه لها ، لأنها توجب اليسـر والسهولة على الناس.

وعلى هذا الأساس خص ابن جنى هذا الاسـتحسان بباب فى خصائصه ، وعرفه بما يشـبه تعريف أصحابه من الحنفية ، فقال : (وجماعة أن علته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف) (1). ثم ضرب له أمثلة كثيرة منها :

قولهم : الفتوى ، والبقوى والتقوى ، على أسـاس أن القياس يقتضـى أن تكون بالياء : الفتيا والبقيا ... ولكنهم تركوا القياس هنا ، للتفريق بين الاسم والصفة.

ثم رأى أن هـذا (التفريق) علـة خفيـة غير مطردة ، لأننا نراهم لا يفرقون بينهما - الاسم والصـفة - أحيانا ، وضـرب لذلك أمثلة منها : أنهم يجمعون (حسن) على (حسان) - وهى صـفة - كما يجمعون (جبل) على (جبال) - وهى أسم - ولو كان التفريق بين الاسم والصفة واجبا ، لاطرد فى جميع الباب ، كاطراد رفع الفاعل ونصف المفعول (2).

(ومن الاسـتحسان : رجل غـديان وعشـيان ، وقياسه : غدوان وعشوان ، لأنهما من : غدوت وعشوت ... ومثله : دامت السـماء تديم ديما ، وهو من الواو ...

ومن ذلك : استحوذ ، وأغيلت المرأة ، و (صددت فأطولت الصدود وقلما ...) (3) إلى آخر ما ذكر من أمثلة بخروج بعض الكلمات العربية عن قياساتها.

وهناك ملاحظتان على هذا الاستحسان باعتباره واحدا من أدلة النحو :

1 - أن هـذه الأمثلـة التى ذكرهـا ابن جنى هنـا فى بـاب الاسـتحسان ، سـبق له أن ذكرها فى أبواب أخرى تعود للقياس ، مثل باب الاطراد والشذوذ 1 / 96 ،

1- 1. الخصائص 1 / 133.

2- 2. الخصائص 1 / 124.

3- 3. الخصائص 1 / 143.

وباب تخصيص العلل 1 / 144 ، وهى بالقياس أشبه منها بالاستحسان ، وذلک لأن خروج مثل (فتوى) و (غديان) و (ديما) و (استحوذ) و (أغيلت) وأمثالها عن أبوابها يعتبر شذوذا ، وعدم اطراد للعلة القياسية فى هذه المواضع ، وهنا يأتى النزاع الذى أثاره الأصوليون وتبعهم فيه النحاة أنه : إذا اطردت العلة القياسية فى أكثر أمثلة الباب ، ودار الحكم معها حيث تدور ، ولكنه تخلف فى بعض الأمثلة ، مع وجود العلة ، فهل يعتبر هذا التخلف (نقضا) للعلة ، بمعنى أنه يكشف أن ما افترضناه علة لم يكن فى الواقع علة ، فيبطل القياس؟ أو أن ذلک يعتبر (تخصيصا) لعموم العلة ، ويبقى القياس جاريا فى كل ما اطردت علته ، عدا الأمثلة الشاذة؟

وكثير من الأصوليين والنحويين – ومنهم ابن جنى – اختار القول بتخصيص العلة وعدم النقض ، بمعنى أن يبقى القياس عاما جاريا فى كل موضع وجدت فيه العلة ، أما الشواذ التى كانت موارد لتخصيص العموم ، فهى صحيحة أيضا – استنادا إلى نصوصها المسموعة – ولكنها تظل مقصورة على مواردها ولا يقاس عليها.

قال فى باب تخصيص العلل : (اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ، ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلل ، وذلک أنها ، وإن تقدمت علل الفقه ، فإنها ، أو أكثرها ، إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلک ممكنا ، وإن كان على غير قياس) (1).

وقال فى باب الاطراد والشذوذ : (واعلم أن الشئ إذا اطرد فى الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنک إذا سمعت (استحوذ) و (استصوب) أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ، ألا تراک

1- 1. الخصائص 1 / 144 – 145.

لا تقول فى استقام : (استقوم) ولا فى استساغ : (استسوغ) ... إلى آخر) (1).

وحتى فى باب الـذى عقـده للاسـتحسان ، فإنه بعـد أن ذكر أمثلـة خارجـة على أبوابها ، علل ذلک بأنه : (يخرج ليعلم به أن أصل اسـتقام : اسـتقوم ، وأصل مقامـة : مقومـة وأصل يحسن : يوحسن ، ولا يقاس هـذا ، ولا ما قبله ، لأنه لم تسـتحكم علته ، وإنما خرج تنبيها وتصـرفا واتساعا) (2).

وعقب على قول الشاعر : (أقائلن أحضروا الشهودا) بقوله : (فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع ، فهذا إذن استحسان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراک لا تقول : أقائمن يا زيدون ، ولا : أمنطلقن يا رجال ، إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه ، واحتمال بالشبهة له) (3).

فإذا تم هذا ، وكانت هذه الأمثلة راجعة إلى القول بتخصـيص العلة القياسـية ، فهى إذن ليست من باب الاسـتحسان المصـطلح عليه ، لأن الاستحسان شئ ، وتخصيص العلل شئ آخر (4) ، وأصحاب ابن جنى من الحنفية – الذين تابعهم فى تأصيل الاستحسان فى النحو لأنهم أصلوه فى الفقه – هؤلاء فى الوقت الذى يلتزمون به صحة القول بالاستحسان ، يذهبون إلى فساد القول بتخصيص العلل (5).

2 – وفى حالة الفرض بأن القول بالاستحسان قول بتخصيص العلة القياسية – كما يراه بعضهم – وإن كان ذلک خطأ عند أصحاب ابن جنى من الأحناف – (6) نعود لمناقشة الذين يذهبون إلى أن هذا الاستحسان دليل من أدلة

1– 1. الخصائص 1 / 99.

2– 2. الخصائص 1 / 144.

3– 3. الخصائص 1 / 136.

4– 4. أنظر تفريق السرخسى فى أصوله 2 / 204 ، والبزدوى فى أصوله 4 / 7 – 8.

5– 5. أصول السرخسى 2 / 208 ، وأصول البزدوى 4 / 32.

6– 6. أصول السرخسى 2 / 204.

النحو ، كالقياس وكالسماع فنسألهم : إذا كانت هذه هى أمثلة الاستحسان عند ابن جنى : أى : المواضع التى يشذ فيها الحكم القياسى ولا تطرد علته ، وإذا كانت هذه المواضع – عنده – نسمعها ولا نقيس عليها ، أى أننا لا يمكن أن نستفيد منها (حكما نحويا فيما لا نص فيه) كما يستفيد الأحناف من استحسانهم (حكما شرعيا فيما لا نص فيه) فكيف يكون هذا الاستحسان من أدلة النحو ومصادر أحكامه؟!

إن كل ما يفيده هذا الباب الذى عقده ابن جنى للاستحسان ، ونقله السيوطى فى الاقتراح ، هو تفسيره لشذوذ هذه الأمثلة ، وقد يكون بعض هذا التفسير مقبولا فى الأسباب التى دعت العربى للخروج عن سنن القول التى سار عليها ، ولكن ليس هذا هو الغرض من الاستحسان باعتباره (أصلا) ، فالأصول ليست بصدد أن تقول لنا : إن هذا العربى ترك نهج القياس الذى سار عليه و (استحسن) هنا أن يضيف نون التوكيد إلى اسم الفاعل ، وإنما هى بصدد أن تقول : إن النحوى يستطيع أن يترك القياس ويستحسن إضافة نون التوكيد إلى اسم الفاعل ، وابن جنى يصرح بأن ذلك غير ممكن ، فلا يصح أن تقول : أقائمن يا زيدون ، ولا : أمنطلقن يا رجال.

وإذا كان هذا الاستحسان مخالفا لوظيفة (الأصول) المشابهة له ، لأنه (أصل غير منتج) فجعله فى أصول النحو وأدلتها إرباك لهذه الأصول ، وإذا كانت وظيفته تفسيرية فقط ، فليجلس فى زاوية من زوايا (فقه اللغة) وأسرار العربية.

5 – الاستصحاب

لم يذكر ابن جنى الاستصحاب ، كما ذكر الاستحسان ربما لأن أصحابه من الحنفية لم يعتبروه من أدلة الفقه ، وإن ذهب بعض المتأخرين منهم إلى أنه : (حجة دافعة ، لا حجة مثبتة ، أى : حجة لدفع ما يخالف الأمر الثابت

بالاستصحاب ، وليس هو حجة على إثبات أمر لم يقم دليل على ثبوته) (1).

ولكن الأنبارى والسيوطى - وهما شافعيان - أثبتا الاستصحاب وأنكرا الاستحسان ، ولك أن تقدر بعد ذلك ، أكانت هذه الأصول النحوية قائمة على تتبع مناهج النحو الكوفى والبصرى لمعرفة أدلتهما؟ أم على تقليد مناهج الفقه الحنفى والشافعى لتطبيق أصولهما؟

ومهما يكن من أمر ، فإن الأصوليين وإن اختلفوا فى تعريف الاستصحاب وحجيته ، إلا أنهم اتفقوا على أنه : (استفعال مأخوذ من الصحبة ، وهى استدامة إثبات ما كان ثابتا ، أو نفى ما كان منفيا) (2).

وأوجز تعريفاته أنه : (إبقاء ما كان) أو (الحكم ببقاء أمر شك فى بقائه) (3).

والظاهر أن الاستصحاب عندهم يستند إلى قاعدة قد تكون مسلمة عند العقلاء هى : (عدم نقض اليقين بالشك) تؤيدهما روايات كثيرة (4) لذلك قال ابن القيم فى توجيه بعض أمثلته : (ولما كان الأصل بقاء الصلاة فى ذمته أمر الشاك أن يبنى على اليقين ويطرح الشك) (5).

يؤخذ من ذلك أن أهم أركانه ، أو العناصر التى تضبط عملية استصحاب الحال هى :

1 - اليقين السابق ، وهو العلم بواقع الحال السابقة للشئ.

2 - الشك اللاحق ، وهو - عندهم - أعم من الشك المنطقى - أى تساوى الاحتمالين - والظن ، والوهم.

3 - فعلية اليقين والشك ، ويعنون بذلك : أن اليقين السابق ما يزال قائما بالنفس فى ظرف وجود الشك اللاحق ، أى أن ما حصل من شك متأخر

1- 1. سلم الوصول - للشيخ عمر عبد الله - : 307.

2- 2. أعلام الموقعين 1 / 339.

3- 3. أنظر : فرائد الأصول - للشيخ الأنصارى - : 329 وما بعدها ، وأعلام الموقعين 1 / 339 وما بعدها.

4- 4. أنظر : فرائد الأصول - للشيخ الأنصارى - : 329 وما بعدها ، وأعلام الموقعين 1 / 339 وما بعدها.

5- 5. أعلام الموقعين 1 / 340.

يعارض بقاء المتيقن واستمراره فقط ، لا أنه يسرى إلى اليقين السابق ، فى ظرف وجوده ، فيزلزله من أساسه ، لأنه حينئذ لا يبقى شئ يمكن استصحابه.

ولتوضيح فكرتهم عن ذلک نضرب المثل الآتى :

لنفترض أنى كنت فى يوم (الجمعة) على يقين من أن (هندا) هى زوج (عمرو) ، واستمر هذا (اليقين) إلى يوم السبت حيث سمعت بخصومة وقعت بينهما ، حصل لى منها (شک) أو (ظن) بطلاقها وانتهاء زوجيتها ، فيقال لى حينئذ : كنت على يقين من (بقاء) الزوجية ، ولم يحصل لک يقين آخر بانقطاعها ، وإنما حصل لک شک (ولا ينبغى لک أن تنقض اليقين بالشک) (1) أما إذا افترضنا بأن شک يوم (السبت) لم يعارض استمرار اليقين فقط ، وإنما رجع القهقرى إلى يقين يوم الجمعة فزلزله من الأساس ، فلم تعد الزوجية ثابتة لنستصحب بقائها.

على ضوء ذلک نعود إلى تطبيق النحاة لقاعدة الاستصحاب فى المسائل النحوية ، وهم يعرفونه بما يشبه تعريف الأصوليين : (إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل) (2).

ثم يضرب ابن الأنبارى لذلک مثلا فيقول :

(ومثال التمسک باستصحاب الحال فى الفعل أن نقول فى فعل الأمر : الأصل فى الأفعال البناء ، وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم ، فكان باقيا على أصله فى البناء) (3).

وأنا – فى حدود جهدى – لا أعرف كيف يمكن تطبيق الاستصحاب هنا ، ولا يوجد (يقين) نشک فى استمراره وبقائه!! ومع ذلک فلنلاحظ ما يأتى :

1 – ما المقصود من استصحاب الحال هنا؟! :

أ – فإن كان المقصود : أن الأفعال كلها محكومة بالبناء يقينا ، وفعل الأمر

1– 1. إحدى النصوص التى يستند إليها الأصوليون ، راجع : فرائد الأصول.
2– 2. اللمع : 87 ، والاقتراح : 72.
3– 3. اللمع : 87 ، والاقتراح : 72 – 73.

واحد منها ، فلا يشذ عن هذا الحكم ، فالمسألة إذن خاضعة للقياس المنطقى (الاقتران) ، لا للاستصحاب ، وتكون مقدمات القياس هكذا : (صيغة الأمر فعل ، وكل فعل مبنى ، إذن صيغة الأمر مبنية).

وكذلک إذا كان المقصود أن : كل فعل غير ما شبه للاسم مبنى ، وفعل الأمر غير مشابه للاسم ، إذن هو مبنى.

ب – وإن كان المقصود من الاستصحاب هنا : أننا كنا على (يقين) من أن الأفعال كلها مبينة ، لأنها تتحمل المعانى الإعرابية كالأسماء ، ثم حصل لنا (شک) – أو يقين آخر – بأن بعضها يتحمل المعانى الإعرابية لمشابهته الاسم ، فذلک يقتضى نقض اليقين السابق ، أى نقض الأصل ، لأن الذى حصل إن كان يقينا فقد نقضنا اليقين السابق بيقين مثله ، وإن كان (شكا) فليس هو شكا فى استمرار اليقين السابق حتى نستصحبه ، وإنما هو شک فى أصل وجود اليقين ، أى أن الزمن الذى تيقنا به أن الأفعال كلها مبنية انتقض هو نفسه ، فقد ظهر لنا فيه أن بعض الأفعال غير مبنى ، فزال ذلک اليقين.

2 – على أن المسألة خالية من (اليقين) أصلا ، وكلها ظنون يختلف فيها النحاة بحسب اجتهادهم وإن سموها (أصولا) ، فالبصريون يرون أن (أصل الإعراب للأسماء فقط) والكوفيون يرون أن (أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف) (1) وليست هناک قاعدة عقلية أو غير عقلية تقول : (لا تنقض الظن بالظن) حتى تكون مجالا للاستصحاب.

3 – أن بعض النحاة المتأخرين ، ومنهم الأنبارى والسيوطى وبعض الدارسين المحدثين ، يحملون قدماء النحويين – بصريين وكوفيين – حتى سيبويه والخليل (100) استدلالهم بقاعدة الاستصحاب ، لأنهم قالوا – مثلا – : وهذا (مخالف للأصل) أو (موافق للأصل) أو (وهو الأصل) ، أو استدل بعضهم بقاعدة

====

2. أنظر الدكتورة خديجة الحديثى فى كتابها (الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه) : 448 – 464.

1– 1. الإيضاح – للزجاجى – : 78.

ما دون أن يسميها (أصلا) أو (استصحابا) ، كاستدلال سيبويه بقاعدة : (إن الواو لا تزاد أولا أبدا) وأمثال ذلک (101) من قواعد أصول استنبطها النحاة من استقرائهم الناقص ، ولا يمكن أن يقصد بها الخليل أو سيبويه (قاعدة الاستصحاب) لأن التطور الفكرى فى عصرهما لم يصل بعد إلى هذه القاعدة.

يؤيد ذلک أن (استصحاب الحال) لم يكن أصلا من أصول الفقه إلا فى وقت متأخر ، (وهو من وضع متأخرى الشافعية) (102) لذلک لم نجد لمصطلح الاستصحاب ذكرا فى (رسالة الشافعى) ، ولا فى كتب محمد بن الحسن وغيره من أصحاب أبى حنيفة ، ولا عند غيرهم من الفقهاء إلا فى القرن الرابع ، وليس من المعقول أن يكون (الاستصحاب) أصلا من أصول النحو ، فى زمن لم يعرف عند الفقهاء ، مع اعتراف واضعى هذه الأصول النحوية بأنهم وضعوها طبقا لأصول الفقه!!

على أن هذا المصطلح (الاستصحاب) لم يذكر - كما ذكر القياس - ولا مرة واحدة فى كتب النحو المتقدمة ، من كتاب سيبويه إلى خصائص ابن جنى ، ولعل أول مرة ذكره منهم هو ابن الأنبارى فى القرن السادس.

4 - أن كلمة (الأصل) لا تعنى (الاستصحاب) بالضرورة ، فقد سبق أنها تطلق على معان منها : (الدليل) الذى قد يكون نصا ، وقد يكون قياسا ، ومنها : (القاعدة) التى انتهى إلى تعقيدها أصحاب الفن فى توجيه الاستفادة من الدليل ، كالذى يقوله الأصوليون مثلا : (الأصل أن النص مقدم على الظاهر) و (الأصل أن عام الكتاب قطعى) وأمثالها ، كما تطلق كلمة (الأصل) على (الراجح) عند التردد بين أمرين كل منهما محتمل ، فيقال : (الأصل الحقيقة) عند تردد اللفظ بين حمله على الحقيقة أو المجاز ، و (الأصل عدم الاشتراک) عندما يتردد كون اللفظ مشتركا أو غير مشترک.

====

1. الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه : 454.

2. نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى - للدكتور الشيخ على عبد القادر - : 269.

فإذا تنازع الفقهاء فى مسألـة ما وطبقوا عليها واحـدة من هـذه الأصول والقواعـد فليس معنى ذلک أنهم عملوا بالاستصـحاب ، وإنما رجعوا لتطبيق القاعدة على جزئياتها ومصاديقها.

وتعبير النحاة هنا ب (الأصل) من هذا القبيل.

ذلک لأن ما يسـميه النحاة ب (الأصل) مثل : (الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة) و (الأصل فى الخبر أن يكون نكرة) و (الأصل فى الفعل أن يكون ثلاثيـا صـحيحا مجردا ... إلى آخره) و (الأصـل فى الأسـماء الإعراب) و (الأصل فى الأفعال البناء) وأمثال ذلک من أصول ذهنية مجردة ، اخترعهـا النحـاة دون أن تخطر ببال المتكلم العربى ، أقول : هـذه الأصول ما هى فى الواقع إلا (مثل عليا) افترضـها النحاة للكلمة والجملة العربية لتسـهل عليهم عملية التصنيف والتبويب فيما بعد ، فما كان جاريا على هذا (الأصل المثالى) جعلوه فى (قاعدة) وما خرج عن هذا الأصل ، فإن كان غير مطرد اعتبروه (شاذا) لا يقاس عليه ، وإن كان مطردا ، جعلوا له (قاعدة) فرعية أخرى ، فالفعل (ضـرب) جار على (الأصـل) والفعـل (قـال) معـدول به عن هـذا الأصل ، ولكنهم أخضـعوه لأصل آخر ، مفترض أيضا ، فقالوا : (الأصل فى قال : قول ، والأصل فى باع : بيع) ليسـتنتجوا من ذلک قاعدة تصـريفية مطردة يصـرح القياس عليها : (إذا تحركت الواو – أو الياء – وانفتح ما قبلها قلبت ألفا) كما استنتجوا قاعدة : (إذا وقعت الواو أو الياء متطرفة ، إثر ألف زائدة ، قلبت همزة) مثل : كساء وبناء ، فإن أصلهما (كساو) و (بناى).

وحين وجـدوا المبتـدأ فى قوله تعالى : (وجوه يومئـذ ناضـرة) معدولا به عن الأصل المفترض : (الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة) جعلوه ضمن (أصل) فرعى آخر : (حصول الفائدة للمخاطب) :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة

(ما لم تفد) كعند زيد نمرة

وهكذا ... فليس مرادهم من هذه (الأصول) المفترضة إذن غير بناء نظريتهم النحوية الكاملة ، وتأسـيس القواعد والضوابط التى لا تشذ عنها بنية

صرفية ، أو جملة نحوية.

والخلاصة : أن ما يقوله النحاة السابقون : (موافق للأصل) أو (مخالف للأصل) لا يقصدون به – فيما أعتقد – أن (ضرب) مستصحبة لأنها موافقة للأصل ، و (قال) غير مستصحبة لأنها معدولة عن الأصل!! – كما فهم ذلك أستاذنا الدكتور تمام حسان فى أصوله (103) مع كبير إجلالى لما قدمه من جديد فى المسألة النحوية – ولعل ذلك كان اعتمادا منه على ما قاله ابن الأنبارى فى الإنصاف : (من تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال) (104) ويبدو لى أن ذلك كان تطبيقا غير سيم للاستصحاب وذلك لأن المقصود ب (استصحاب الحال) – كما هو واضح من بعض تعريفاته : (الحكم بثبوت أمر فى الزمان الثانى بناء على ثبوته فى الزمان الأول) (105) أن يكون للشئ الواحد حالان فى زمانين : الحال الأولى معلومة ثابتة ، والحال الثانية مجهولة مشكوكة ، فنستصحب حال العلم به فى الزمان السابق إلى حال الشك به فى الزمان اللاحق ، لنلغى بهذه العملية الاستصحابية دور الشك الطارئ وقيمته. وليس الأمر كذلك بالنسبة ل (ضرب) و (قال) فكل منهما معلوم الحال فى كل من الزمانين : السابق واللاحق ، لاطرادهما فى كلام العرب – جاهليين وإسلاميين – فأين الاستصحاب إذن؟!

نعم لو حدث ل (ضرب) أو (قال) نطق آخر ، يختلف عما كانت تنطق به سابقا ، وحصل لنا من ذلك ما يوحى بأن هذا النطق المتأخر قد يكون فصيحا ، فلنا حينئذ أن (نستصحب) الحال المعلومة لكل منهما ، ونلغى ذلك دور النطق المتأخر المشكوك بفصاحته ، وهنا يكون للاستصحاب دور فى المسألة النحوية ، ولكن مثل هذا – فى حدود ما أعلم – لم يحصل عند النحاة السابقين ، أى أنهم لم يجروا الاستصحاب فى نفى ما طرأ على اللغة من تطور أو تغيير ، لأنهم

====

1. الأصول – للدكتور تمام حسان – : 204.

2. الأصول – للدكتور تمام حسان – : 72 ، وقارن الإنصاف للأنبارى 2 / 634.

3. الأسنوى على منهاج البيضاوى 3 / 131 ، وانظر : الجلال المحلى على جمع الجوامع 2 / 286.

حـددوا الفترة الزمنيـة التى يحتـج بها ، فى الحواضـر ، من الجاهليـة إلى منتصف القرن الثانى ، دون أن يعطوا للسابق فيها حق الامتياز عن اللاحق ، فإبراهيم بن هرمة (– 150 ه) – وهو آخر من يحتـج به عندهم – له من قوة الاحتجاج بشـعره ما لامرئ القيس وغيره من الأوائل ، أما ما تأخر عن هذه الفترة فقد قطعوا بعدم فصاحته ، ولم يحتاجوا فيه إلى الاستصحاب لعدم وجود الشك بفصاحته.

ص: 146

خلاصة البحث

بعـد هذا العرض الموجز لما سـمى ب (أصول النحو) يبدو لى أن الذين وضـعوا هذه الأصول ، لـم يكونوا على جانب من الجدية فى وضـع (أصـول) يراد لهـا أن تكون (منطقـا) أو منهـج بحث للتفكير النحوى ، واسـتنباط أحكـامه ، كمـا كـانت (أصول الفقه) منطق الفقه ، ومنهج التفكير الفقهى ، وكـل مـا فى الأـمر أنهم رأوا فى أصول الفقه (أصولاـ جاهزة) يمكن ضـرب الأمثال لها – ولو بالتمحل – من مسائل النحو وأحكامه.

وقـد رأيت أن الأصول – أية أصول – تبحث فى ناحيتين : تشـخيص الأدلة ... وأوجه دلالتها ولـم يوفق هؤلاء المؤلفون – عدا ابن جنى – فى عمليـة (التقليـد) التى ساروا عليها ، لا فى تشـخيص أدلة النحو ، ولا فى طرق دلالتها ، أما التشـخيص فلم يثبت منها ما يصـلح لأن يكون (دليلا) لاسـتنباط الحكم النحوى غير (النص) و (القياس على النص) مع ما أثرناه وأثاره الكثيرون من ملاحظات على أصولهم فى السـماع والقياس.

أما الاجماع ، والاستحسان ، والاستصحاب ، فهى إلى الوهم أقرب منها إلى الظن ، وقد أوحتها طبيعة تقليد هؤلاء النحاة لمذاهبهم الفقهية كما رأيت!! وأما أوجه دلالـة الأدلـة ، فقد نقشت بصورة ساذجة عن أصول المذاهب الفقهية التى كان يتبعها هؤلاء النحاة سواء فى الأركان ، أم الشرائط ، أم الأقسام ، أم المسالك ، أم قواعد التوجيه.

وأنـا إذ أسـتثنى ابن جنى ، فلأن كتابه (الخصائص) لـم يعقـد لأصول النحو وحـدها – وإن توسع فى بحوث القياس بما يعود نفعه على فروع اللغة عموما – ولأنه ، بما له من أصالة وسعة ، وجدية ، لـم ينقل عن أصول الفقه نقلا يكاد يكون حرفيا – كما فعل الأنبارى والسيوطى – ، بل إن عقده بابين للإجماع والاستحسان ، لـم يكن فيهما ما يشعر بأنه يؤكد حجيتهما ، على أساس أنهما كالقياس والسماع ، وقد رأيت كيف أنه غمز من قناة الاجماع وجوز للقائس مخالفته ، وجعل

الاستحسان أصلا تفسيريا ، أما بقية كتابه فهو من أروع ما كتب فى فقه اللغة وخصائصها وأسرارها ، وسيبقى مصدر طلاب فروع اللغة الذى لا يغنى عنه مصدر آخر.

ويغلب على الظن أنه إذا أريد وضع أصول يستكشف منها طبيعة استنباط الحكم النحوى عند مؤسسيه ، فيجب أن تترك هذه المحاولات جانبا ، ويعمد الدارسون المحدثون ، إلى كتاب سيبويه وشروحه ، ومقتضب المبرد ، ومعانى الفراء ، ومجالس ثعلب ، وأمثالها من كتب تمثل الفروع النحوية فى فترتين من ألمع فترات الدرس النحوى فى مدرستى البصرة والكوفة ، ويستنتج من بناء أصحابها أحكامهم على النصور المسموعة ، وما استعانوا به من تعليل أقيستهم وطرق احتجاجهم ، وتؤخذ بنظر الاعتبار النقود المتأخرة المتسمة بالجدية لمناهج النحاة السابقين ، وتكتب بذلك كله (أصول النحو) الصحيحة الملائمة لطبيعة أحكامه وأدلته ، وليس ذلك على جهد الدارسين المحدثين ببعيد.

مصطفى جمال الدين.

ص: 148

مصادر البحث ومراجعه

1 – الإحكام فى أصول الأحكام ، على بن محمد الآمدى (631 ه) ، مطبعة صبيح 1357 ه.

2 – إرشاد الفحول ، محمد بن على الشوكانى (1255 ه) ، مطبعة مصطفى الحلبى 1927 م.

3 – الأشباه والنظائر النحوية ، لجلال الدين السيوطى (911 ه) ، حيدر آباد 1359 ه.

4 – الأصول ، لابن السراج محمد بن سرى بن سهل (316 ه) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ، النجف الأشرف 1972.

5 – الأصول ، الدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982.

6 – أصول البزدوى ، على بن محمد (482 ه) ، استامبول 1308.

7 – أصول السرخسى ، محمد بن أحمد السرخسى (490 ه) دار الكتاب العربى 1372.

8 – أصول النحو العربى ، للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب 1982.

9 – أعلام الموقعين ، لابن قيم (791 ه) ، مطبعة السعادة 1948.

10 – الاقتراح ، للسيوطى ، حيدر آباد 1359.

11 – إنباه الرواة فى أنباه النحاة ، للقفطى على بن يوسف (625 ه) دار الكتب المصرية 1950.

12 – الإنصاف فى مسائل الخلاف ، كمال الدين الأنبارى (577 ه) ، تحقيق محمد محيى الدين ، القاهرة 1945.

13 – الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى (327 ه) ، تحقيق الدكتور مازن المبارک ، مطبعة المدنى 1959.

14 – التبيان فى تفسر القرآن ، للشيخ الطوسى محمد بن الحسن (460 ه) ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف.

15 – التحرير (فى أصول الحنفية والشافعية) ، لكمال الدين بن الهمام (816 ه) ، المطبعة الأميرية بمصر 1216.

16 – التفسير الكبير ، لفخر الدين الرازى (606 ه) ، مصر

17 – التقرير والتحبير فى شرح التحرير ، لابن أمير الحاج (879 ه) ، المطبعة الأميرية بمصر 1216.

18 – حجة الله البالغة ، للدهلوى (1176 ه) ، القاهرة.

19 – الخصائص ، لأبى الفتح عثمان بن جنى (392 ه) ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية 1952.

20 – دراسات فى العربية وتاريخها ، للشيخ محمد الخضر حسين ، دمشق.

21 – الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى (592 ه) ، تحقيق شوقى ضيف ، القاهرة 1947.

22 – الرسالة ، للإمام محمد بن إدريس الشافعى (204 ه) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة 1358.

23 – روضة الناظر ، لابن قدامة المقدسى (620 ه) المطبعة السلفية 1358.

24 – سلم الوصول ، للشيخ عمر عبد الله ، الإسكندرية ، مطبعة المعهد.

25 – الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثى.

26 – الشعر والشعراء ، لابن قتيبة دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة 1364.

27 – شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، على بن أحمد المحلى (864 ه) ، الأميرية 1306.

28 – صبح الأعشى ، للقلقشندى ، المطبعة الأميرية ، بمصر 1221.

29 – طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام ، دار المعارف 1952.

30 – فرائد الأصول ، الشيخ مرتضى الأنصارى (1280 ه) ، طبع الحجر بإيران.

31 – فى أصول النحو ، سعيد الأفغانى ، دار الفكر بدمشق 1964.

32 – القياس : حقيقته وحجيته ، الدكتور مصطفى جمال الدين ، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف 1972.

33 – الكتاب ، لسيبويه (180 ه) ، الأميرية 1317.

34 – الكشاف ، للزمخشرى الاستقامة 1365.

35 – كشف الأسرار على أصول البزدوى ، عبد العزيز البخارى (720 ه) ، إسلامبول 1308.

36 – لسان العرب ، لابن منظور (711 ه) ، دار صادر ، بيروت 1955.

37 – لمع الأدلة ، كمال الدين الأنبارى ، مطبعة الجامعة السورية 1957.

38 – المبسوط ، للسرخسى ، مطبعة السعادة 1324.

39 – مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى ، مطبعة نهضة مصر 1375.

40 – المزهر ، للسيوطى ، دار إحياء الكتب العربية.

41 – المستصفى ، للغزالى (505 ه) ، الأميرية 1324.

42 – المصباح المنير ، للفيومى ، الأميرية 1925.

43 – مفتاح العلوم ، للسكاكى يوسف بن أبى بكر (626 ه) الأدبية بمصر 1317.

44 – مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهانى (565 ه) ، دار الكتاب العربى.

45 – المنخول من تعليقات الأصول ، للغزالى ، تحقيق محمد حسن هيتو ، دمشق 1970.

46 – الموشح ، للمرزبانى ، السلفية بمصر 1343.

47 – نزهة الألباء ، للكمال الأنبارى ، دار النهضة بمصر.

48 – نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى ، للدكتور الشيخ على عبد القادر ، السعادة 1956.

49 – النهاية فى غريب الحديث ، لابن الأثير مجد الدين (606 ه) ، الخيرية بالقاهرة.

50 – نهاية السؤول على منهاج الأصول ، جمال الدين الأسنوى (772 ه) ، طبع صبيح القاهرة.

فقه القرآن

فی التراث الشیعی

(1)

الشیخ محمد علی الحائری الخرم آبادی

بسم الله الرحمن الرحیم

کان لرسول الله صلی الله علیه وآله وسلم اهتمام بتبلیغ بکتاب الله العزیز ، فی تعلیمه وتعلمه ، والعمل بما ورد فیه من الأحکام والتعالیم الإلهیة التی تهدی الإنسان إلی السعادة والرشاد.

والقرآن هو المعجزة الخالدة للرسول الأعظم صلی الله علیه وآله وسلم ، وقد جاء لإصلاح المجتمع البشری فهو نظام عام للإنسانیة جمعاء ، وإنه أحسن الحدیث ، وربیع القلوب ، وشفاء للصدور.

فعلی هذا تری المسلمین اهتموا بشؤون القرآن ، وسعوا فی جمعه وحفظه وکتابته ، وتعلیمه وتعلمه ، وتفسیر نصوصه ، إلی غیر ذلک.

فشیعة أهل البیت - اقتداء بهم علیهم السلام - کانوا ولا یزالون یهتمون بالکتاب العزیز ...

فأول من جمع القرآن وفسره هو :

1 - أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب علیه السلام ، وبعده أصحابه وأصحاب الأئمة من ذریته علیهم السلام ، فمنهم :

الشیخ محمدعلی الحائری الخرم آبادی

ص: 152

2 – عبد الله بن عباس ، الذى أملى كتابا فى تفسير القرآن (1).

3 – جابر بن عبد الله الأنصارى ، وهو من الطبقة الأولى من المفسرين.

4 – أبى بن كعب الأنصارى ، الذى صنف فى فضائل القرآن (2).

5 – أبو الأسود الدؤلى ، فهو أول من وضع نقط المصحف وحفظه عن التصحيف.

6 – سعيد بن جبير ، الذى صنف فى علم التفسير (3) ، واستشهد فى سبيل ولاء أهل البيت عليهم السلام.

7 – أبان بن تغلب ، الذى دون علم القراءة وصنف كتابا فى معانى القرآن (4) ، وكتابا فى غريبه.

8 – أبو حمزة الثمالى ، ثابت بن دينار ، أبو صفية الكوفى الذى صنف فى التفسير (5) ، وهو من أصحاب الإمام على بن الحسين عليهما السلام.

9 – محمد بن السائب الكلبى ، من أصحاب أبى جعفر الباقر وأبى عبد الله الصادق عليهما السلام ، صاحب التفسير المشهور (6) وأحكام القرآن (7).

10 – محمد بن الحسن الصيرفى ، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ، صنف كتاب : (التحريف والتبديل).

11 – على بن حسن بن فضال ، من خواص أصحاب الإمام الرضا عليه السلام ، له كتاب : (الناسخ والمنسوخ) (8).

12 – الشيخ فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفى ، من علماء عصر الإمام

1– 1. الفهرست – للنديم – : 36.

2– 2. الفهرست – للنديم – : 39.

3– 3. الفهرست – للنديم – : 37.

4– 4. الفهرست – للنديم – : 276.

5– 5. الفهرست – للنديم – : 36.

6– 6. الفهرست – للنديم – : 36.

7– 7. الفهرست – للنديم – : 41.

8– 8. الفهرست – للنديم – : 39 و 278.

الجواد علیه السلام ، له تفسیر معروف ، مطبوع.

13 - الفراء ، یحیی بن زیاد ، الذی صنف فی مجاز القرآن.

14 - العیاشی محمد بن مسعود بن محمد بن العیاش السلمی السمرقندی ، له کتاب (التفسیر) المعروف بتفسیر العیاشی.

15 - علی بن إبراهیم القمی ، من أجلاء مشایخ الشیعة ، له کتاب تفسیر القرآن (1) ، مطبوع.

16 - النعمانی ، محمد بن إبراهیم بن جعفر أبو عبد الله الکاتب ، له تفسیر یعرف بتفسیر النعمانی.

17 - الشیخ المفید ، محمد بن محمد بن النعمان ، صنف کتاب : (البیان فی أنواع علم القرآن).

18 - الشریف الرضی ، الذی صنف فی جمیع علوم القرآن ، منها : (حقائق التأویل فی متشابه التنزیل) و (تلخیص البیان عن مجازات القرآن).

19 - شیخ الطائفة محمد بن الحسن بن علی الطوسی ، ألف فی التفسیر کتاب : (التبیان الجامع لکل علوم القرآن).

20 - الشیخ رشید الدین محمد بن علی بن شهرآشوب المازندرانی ، ألف کتاب : (أسباب النزول فی القرآن) و (متشابه القرآن ومختلفه).

21 - الشیخ أبو الفتوح الرازی ، حسین بن علی بن محمد بن أحمد الخزاعی النیشابوری ، ألف (روض الجنان فی تفسیر القرآن) فی عشرین جزءا ، مطبوع.

22 - إمام المفسرین أمین الدین أبو علی الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسی ، صنف (مجمع البیان فی علوم القرآن) فی عشرة أجزاء ، و (جامع الجوامع) ، مطبوعان.

23 - قطب الدین الراوندی ، سعید بن هبة الله ، ألف (خلاصة التفاسیر) فی عشرة أجزاء ، و (فقه القرآن) فی جزءین کما یأتی.

1- 1. الفهرست - للندیم - : 40.

فهـذه نماذج من أسـماء بعض مفسـرى الشـيعة من أصـحاب الأئمـة ومن بعدهم إلى القرن السادس ، ومن تلك القرون إلى هذا العصـر ، والذين لم يألوا جهدا فى هذا السبيل حتى بلغت مؤلفاتهم المئات.

وملخص القول : إن عنايـة الشـيعة بالقرآن العظيم واهتمامهم بعلومه عبر القرون لا يقل عن اهتمام غيرهم ، ولا تراثهم فى هذا الصدد بأقل من تراث الآخرين.

ولتجنب الإطالـة تركنا ذكرهم ، لأن سـرد الجميع يحتاج إلى كتاب مسـتقل ، ويمكن مراجعة كتب التراجم والرجال والفهارس ، وخاصة : تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام ، والذريعة إلى تصانيف الشيعة – الجزء 4 – للوقوف على ذلك.

ولما كان العلم بالأحكام الشرعية المستفاد من الآيات القرآنية ، من أجل العلوم المتعلقة بكتاب الله العزيز ، وفن من فنونه ، وبه تنظم قواعد الحيـاة فى المجتمع الإسـلامى ، ولمـا كـانت تلك الآيات الشـريفة من أهم الأدلـة التى يرجع إليها الفقهاء لاسـتنباط الأحكام الشـرعية ، توجهت إليها أنظار كبار العلماء بالبحث فيها واستنباط الأحكام منها.

وقد ألف فى فقه القرآن عدد كبير من علماء الإسلام على اختلاف مذاهبهم ... فمن علماء أهل السنة :

1 – الشافعى ، أبو عبد الله محمد بن إدريس ، المتوفى سنة 204 ه ، ألف كتاب (أحكام القرآن).

2 – أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوى ، ألف كتاب (أحكام القرآن).

3 – أبو بكر أحمـد بن على الرازى البغدادى الحنفى الجصاص ، المتوفى سـنة 370 ه ، ألف كتاب (شـرح أحكام القرآن) مطبوع فى ثلاثة أجزاء.

4 – أبو الحسن على بن محمد الطبرسـى الشافعى ، المعروف بالكيا الهراسى ، المتوفى سنة 504 ه ، ألف كتاب (أحكام القرآن) مطبوع فى أربعة أجزاء.

5 – ابن العربى ، القاضى أبو بكر محمد بن عبد الله ، بن أحمد المالكى

الأندلسى ، المتوفى سنة 543 ه ، ألف كتاب (أحكام القرآن) مطبوع فى أربعة أجزاء.

وغيرهم من كبار علماء المذاهب الأربعة.

وأما علماء الشيعة الذين اقتفوا أثر آل بيت الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، الذين هم موضع الرسالة ، ومختلف الملائكة ، ومهبط الوحى ، وعيبة العلم ، ومنار الهدى ، وخزائن أسرار الوحى ، والتنزيل ، ومعادن جواهر العلم والتأويل ، أهل الذكر الذين أمر بمسألتهم ، وأولو الأمر الذين أمر بطاعتهم ، والراسخون فى العلم الذين عندهم علم القرآن كله ... فهم أول من صنف فى أحكام القرآن لا الشافعى ، ولا القاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البياتى الأندلسى كما سنشير إلى ذلك فى ذيل البحث عن (أحكام القرآن) لمحمد بن السائب الكلبى.

وآثار ومصنفات الذين ألفوا من الشيعة فى فقه القرآن كثيرة ، أذكر فى هذا الثبت ما تيسر لى الوصول إليه من أسمائهم أو مؤلفاتهم المخطوطة أو المطبوعة.

وأرجو أن يكون هذا العمل اليسير موجبا لإحياء ذكر علمائنا الماضين قدس الله أسرارهم ، الذين خدموا الشريعة المطهرة وأتبعوا أنفسهم فى سبيل تشييد مبانيها ورفعة الثقافة الإسلامية منذ انبثاقها إلى يومنا هذا.

ومن الله التوفيق وهو المستعان.

ص: 156

(1)

أحكام القرآن

لمحمد بن السائب الكلبی ، المتوفی سنة 146 ه.

و (أول من صنف فی أحكام القرآن هو محمد بن السائب الكلبی ، المفسر ، الآتی ذكره فی طبقات المفسرين ، قال النديم فی الفهرست - عند ذكره للكتب المؤلفة فی أحكام القرآن - ما لفظه : كتاب أحكام القرآن للكلبی ، رواه عن ابن عباس.

قلت : وستعرف أن وفاة محمد بن السائب سنة ست وأربعين ومائة ، وحينئذ فقد وهم جلال الدين السيوطی فی كتاب الأوائل حيث قال : أول من صنف أحكام القرآن الإمام الشافعی ، فإن الإمام الشافعی توفی سنة أربع ومائتين وله من العمر أربع وخمسون سنة ، وذكر فی طبقات النحاة أول من كتب فی أحكام القرآن هو القاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البيانی القرطبی الأندلسی الأخباری اللغوی ، المتوفی سنة أربعين وثلاثمائة عن ثلاث وتسعين سنة. وأيا ما كان فهو متأخر عن محمد بن السائب ، اللهم إلا أن يريد أول من صنف فی هذا من علماء السنة والجماعة وحينئذ لا ينافی ما ذكرنا من تقدم الشيعة فی ذلک) (1).

الفهرست للنديم : 41 ، أعيان الشيعة 1 / 127 ، الذريعة 1 / 140 و 300 ، تاريخ التراث العربی 1 / 80 ، ريحانة الأدب 5 / 74.

(2)

أحكام القرآن

للعلامة أبی الحسن عباد بن العباس بن عباد الديلمی القزوينی الطالقانی ، والد الصاحب بن عباد ، المتوفی سنة 334 أو 335 ه.

1- 1. تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام : 321.

كان وحيد عصره فی العلم والفضل والكمال والورع والتقی والأمانة وحسن السياسة وإصلاح الأمور ، كان وزيرا لركن الدولة ابن بويه والد فخر الدولة.

قال السمعانی فی الأنساب : (أبو الحسن عباد بن العباس بن عباد الطالقانی ، سمع أبا خليفة الفضل بن الحباب البصری بها ، وأبا بكر محمد بن يحيی المروزی ثم البغدادی ، وجعفر بن الحسن الفريانی ، ومحمد بن حبان المازنی وجماعة من البغداديين ... وتوفی سنة أربع أو خمس وثلاثين وثلاثمائة.

سمعت أبا العلاء أحمد بن الفضل الحافظ من لفظه بأصبهان : سمعت أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسی الحافظ ، يقول : رأيت لأبی الحسن عباد بن العباس الطالقانی والد الصاحب إسماعيل فی دار كتب ابنه أبی القاسم إسماعيل ابن عباد بالری كتابا فی أحكام القرآن) (1).

المنتظم فی تاريخ الملوک والأمم 7 / 184 رقم 297 ، الأنساب - للسمعانی - 8 / 178 ، أعيان الشيعة 7 / 410 ، الذريعة 4 / 234 ، ريحانة الأدب 8 / 95 ، معجم الأدباء - لياقوت - 6 / 172 ، معجم المؤلفين 5 / 57.

(3)

فقه القرآن فی شرح آيات الأحكام

للشيخ الإمام قطب الدين أبو الحسن سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندی الكاشانی ، المتوفی يوم الأربعاء رابع عشر شهر شوال سنة 573 ه.

كان من محققی الفقهاء ، ومن أعاظم المحدثين والمتكلمين والمفسرين ، ومن الشعراء المتبحرين ، كتب فی الحديث والفقه والتفسير والكلام والفلسفة والتاريخ وغيرها ، ولا تزال تآليفه القيمة محط أنظار المحققين والدارسين.

يروی عن جماعة كثيرة من المشايخ كأمين الإسلام الطبرسی ، والسيد

1- 1. الأنساب - للسمعانی - 8 / 178.

المرتضى بن الداعى الرازى ، وعماد الدين الطبرى ، وابن الشجرى ، والآمدى ، ومحمد بن الحسن الطوسى والد المحقق الخواجة الطوسى ، وغيرهم.

ويروى عنه القاضى جمال الدين على بن عبد الجبار الطوسى ، والقاضى أحمد بن على بن عبد الجبار الطوسى ، ورشيد الدين محمد بن على بن شهرآشوب ، وعلى بن محمد المدائنى ، وابناه نصير الدين الحسين بن سعيد ، وظهير الدين محمد بن سعيد الراوندیان ، وغيرهم.

ومن آثاره هذا الكتاب الذى يعتبر من أهم المؤلفات وأقدمها فى هذا المجال ، يبحث فيها بترتيب الكتب الفقهية ، فرغ من تأليفه سنة 563 ه.

أمل الآمل 2 / 127 ، رياض العلماء 2 / 423 ، لؤلؤة البحرين : 306 ، روضات الجنات 4 / 6 ، أعيان الشيعة 1 / 127 ، الذريعة 16 / 295 ، ريحانة الأدب 4 / 468 ، إيضاح المكنون 2 / 200 ، فهرست منتجب الدين : رقم 186 ، الفوائد الرضوية : 200.

1 - نسخة منه مكتوبة فى القرن السابع أو الثامن الهجرى ، نسخها أحد أحفاد المؤلف ، كانت فى خزانة كتب الشيخ على العلومى اليزدى (1) فانتقلت إلى المكتبة المركزية لجامعة طهران ، وهى الآن فيها تحت رقم 5471 ، مذكورة فى فهرسها 18 / 223 و 16 / 17.

وعنها مصورة فى المكتبة المركزية لجامعة طهران أيضا ، رقم الفلم 2275 ، كما فى فهرس مصوراتها 1 / 360.

2 - ونسخة كاملة منه فى خزانة كتب ثقة الإسلام التبريزى ، كتبها حسن ابن يعقوب بن يوسف بن محمد الحائرى الحلى ، فى يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شهر شوال سنة 759 ه (2).

1- 1. نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران 5 / 441.

2- 2. فهرس مخطوطات مكتبة ثقة الإسلام - بقلم العلامة المحقق السيد عبد العزيز الطباطبائى - ضمن نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران 7 / 537.

وانتقلت هذه النسخة إلى مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، برقم 1570 ، مذكورة فى فهرسها 4 / 379.

3 - ونسخة أخرى منه ، كتبها أحمد بن معين بن همايون ، يوم الجمعة 9 شهر رمضان سنة 807 ه ، قوبلت مع نسخة مصححة على نسخة المصنف ، فى مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، برقم 1042 ، مذكورة فى فهرسها 3 / 235.

4 - وعنها مصورة أيضا فى المكتبة المركزية لجامعة طهران ، رقم الفلم 2302 ، كما فى فهرس مصوراتها 1 / 361.

5 - نسخة فى مكتبة المغفور له الأستاذ المحقق المحدث الأرموى ، فرغ من كتابتها على بن شمروخ ، عصر يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة 768 ه ، مذكورة فى تعليقات الأرموى على كتاب النقض للقزوينى 1 / 107 ، وذكرت فى فهرس مصورات المكتبة المركزية لجامعة طهران 1 / 361.

6 - ونسخة منه فى النجف الأشرف ، فى بيت الشيخ جعفر المحيصر ، مذكورة فى الذريعة 16 / 296.

7 - ونسخة فى مكتبة مجلس الشورى الإيرانى فى طهران ، برقم 62413 ، من القرن الحادى عشر ، مذكورة فى فهرسها 16 / 407.

وطبعته مكتبة آية الله المرعشى العامة سنة 1397 ه بتحقيق السيد أحمد الحسينى ، فى جزءين ب 900 صفحة تقريبا.

(4)

النهاية فى تفسير خمسمائة آية

للشيخ أحمد بن عبد الله بن سعيد المتوج ، أو سعيد بن المتوج البحرانى ، المعروف بابن المتوج ، الملقب بفخر الدين ، المتوفى حدود سنة 800 ه.

كان عالما بارعا وزاهدا ، ومفسرا متبحرا ، وأديبا شاعرا.

يروى عن (فخر المحققين ابن العلامة الحلى. ويروى عنه جماعة منهم الشيخ فخر الدين أحمد بن مخدم الأوالى البحرانى ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن

فهد بن إدريس المقرئ الأحسائی کما صرح به ابن أبی جمهور) (1).

له تآلیف قیمة منها : آیات الأحکام الموسوم بالنهایة.

کان معاصرا للفاضل المقداد السیوری - المتوفی 826 ه - وهو المعنی بقوله فی هذا الکتاب : (قال المعاصر) (2) وبالعکس.

أعیان الشیعة 3 / 11 ، الذریعة 1 / 42 و 24 / 402 رقم 2137 ، طبقات أعلام الشیعة - القرن الثامن - : 7 ، ریحانة الأدب 8 / 194.

(5)

منهاج الهدایة

للشیخ أبی الناصر جمال الدین أحمد بن عبد الله بن محمد بن علی بن الحسن بن المتوج البحرانی ، المعروف بابن المتوج ، المتوفی سنة 820 ه ، علی ما یظهر من کتابه (الناسخ والمنسوخ) بخط ولده الناصر الحفظة المشهور (3).

یروی عن فخر المحققین ابن العلامة الحلی ، وکان من أجل تلامذته ، وعن غیره من علماء الحلة.

ویروی عنه : أحمد بن فهد الحلی - صاحب (المهذب البارع) ، و (شرح الإرشاد) و (عدة الداعی) - ، والشیخ فخر الدین أحمد بن محمد بن رفاعة السبعی ، وابنه الشیخ ناصر بن أحمد وغیرهم (4).

تآلیفه کثیرة منها : آیات الأحکام الموسوم ب (منهاج الهدایة).

ریاض العلماء 1 / 44 ، لؤلؤة البحرین : 179. کشف الحجب والأستار : 324 رقم 1762 ، أعیان الشیعة 3 / 14 ، الذریعة 1 / 42 رقم 211 و 23 / 180 ، طبقات أعلام الشیعة - القرن الثامن - : 7 ، ریحانة الأدب 8 / 195.

1- 1. أعیان الشیعة 3 / 11.

2- 2. أعیان الشیعة 3 / 10.

3- 3. أعیان الشیعة 3 / 13.

4- 4. أعیان الشیعة 3 / 14.

وهنا لا بد من التوضيح حول هذين الكتابين ومؤلفيهما ، إذ يظهر من كلام جماعة من العلماء أن أحمد بن عبد الله بن المتوج رجل واحد. ورأينا أن ما أفاده العلامة الأمين فى الأعيان فى هذا الشأن ما لا مزيد عليه ، فلذا نذكر قسما منه بعينه ... فيقول :

ولكن صاحب (الذريعة إلى معرفة مؤلفات الشيعة) قال : إن أحمد بن عبد الله بن المتوج اثنان :

أحدهما : الشيخ جمال الدين أحمد بن عبد الله بن محمد بن على بن الحسن ابن المتوج البحرانى ، الذى هو شيخ أحمد بن فهد الحلى ، والمعاصر والمصاحب للشهيد الأول ، والمؤلف لآيات الأحكام المختصر الموسوم بمنهاج الهداية ، الذى ترجمه كذلك الشيخ سليمان البحرانى فى رسالته فى تراجم علماء البحرين.

ثانيهما : سميه ومعاصره الشيخ فخر الدين أحمد بن عبد الله بن سعيد بن المتوج ، الذى كان من مشايخ أحمد بن فهد الأحسائى ، وله كتاب النهاية فى تفسير الخمسمائة آية.

وما ذكره قريب من الاعتبار لاختلاف اللقب ، فأحدهما يلقب بفخر الدين والآخر جمال الدين ، ولاختلاف النسب ، فأحدهما أحمد بن عبد الله بن محمد بن على بن الحسن بن المتوج ، والثانى أحمد بن عبد الله بن سعيد بن المتوج ، ولكن لاشتراكهما فى الاسم واسم الأب واسم الجد - وهو المتوج - ، وكونهما فى عصر واحد ، واشتراك تلميذيهما فى الاسم واسم الأب ، وقد يكونان مشتركين فى بعض الأسانيد ، لذلك وقع الاشتباه بينهما وظنا رجلا واحدا ، ونسب إليه ما لكل منهما ، والله أعلم ، فراجع) (1).

1- 1. أعيان الشيعة 3 / 11.

(6)

آيات الأحكام

للشيخ ناصر بن الشيخ جمال الدين أحمد بن الشيخ عبد الله بن المتوج البحرانى.

ذكره فى الذريعة فقال : (المذكور فى أمل الآمل ، ووالده الشيخ أحمد من تلاميذ فخر المحققين ابن العلامة الحلى ، ذكر سيدنا حسن الصدر أنه رآه فى مكتبات النجف).

الذريعة 1 / 43 رقم 220.

(7)

كنز العرفان فى فقه القرآن

تفسير لآيات الأحكام.

للشيخ الإمام شرف الدين أبى عبد الله مقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد الحلى الأسدى السيورى ، المتوفى ضحى نهار الأحد 26 من شهر جمادى الآخرة سنة 826 ه بالمشهد المقدس الغروى على مشرفه السلام.

كان من أعاظم تلامذة الشهيد الأول محمد بن مكى والرواين عنه.

ويروى عنه : شرف الدين المكى ، والحسين بن علاء الدين مظفر بن فخر الدين بن نصر الله القمى ، وتاج الدين الحسن بن راشد - أو الحسن بن محمد ابن راشد - الحلى ، ومحمد بن شجاع القطان الحلى ، وأحمد بن فهد الحلى.

كان متقنا لعلوم كثيرة ، فقيها متكلما أصوليا نحويا منطقيا ، صنف وأجاد ، وصنف فى الفقه هذا الأثر الخالد (كنز العرفان فى فقه القرآن) ورتبه على مقدمة وأبواب على ترتيب كتب الفقه وخاتمة (1).

1- 1. راجع : الضياء اللامع : 138.

وهذا الكتاب المشـهور فى الأوساط العلمية ، يقتفى فيه أثر أمين الإسـلام الطبرسى فى (مجمع البيان فى تفسير القرآن) فى نقل الأحاديث والأقوال وشأن نزول الآيات ويتعرض لآراء المذاهب الإسلامية الأخرى.

أمل الآمل 2 / 325 ، رياض العلماء 5 / 216 ، روضات الجنات 7 / 171 ، لؤلؤة البحرين : 172 ، أعيان الشيعة 1 / 127 ، الذريعة 18 / 159 ، الضياء اللامع : 139 ، الكنى والألقاب 3 / 10 ، كشف الحجب والأستار : 126 رقم 608 ، إيضاح المكنون 2 / 386 ، الأعلام - للزركلى - 7 / 282 ، الفوائد الرضوية : 667.

ونسخة كثيرة ، نذكر ما كتب منها إلى حدود سنة 1000 للهجرة.

1 - نسـخة ثمينـة فى خزانـة كتب الأسـتاذ فخر الـدين النصـيرى ، تمت كتابتها قبل وفاة المؤلف بشـهرين ، بخط مقصود بن زين العابدين الحسينى المرعشى فى ربيع الأول سنة 826 ه مقروءة على المولى المحقق عبد الله التسترى ، وعليها حواش بخطه الشريف.

2 - نسـخة فى المكتبة الوطنية فى تبريز ، برقم 3379 ، كتبها أحمد بن محمد ابن على رضا الشـعرانى فى النجف الأشـرف فى ليلة الثلاثاء 27 جمادى الآخرة 833 ه ، مذكورة فى فهرسها صفحة 1136.

3 - وعنها مصورة أيضا فى المكتبة المركزية لجامعة طهران ، رقم الفلم 6221 ، مذكورة فى فهرسها

3 / 245.

4 - نسخة فى مكتبة الوزيرى فى يزد ، برقم 634 ، تاريخ كتابتها يوم الثلاثاء 5 صفر 879 ه ، عليها البلاغ والمقابلة ، مذكورة فى فهرسها 2 / 535.

5 - نسخة فى مكتبة المسجد الأعظم فى قم ، برقم 364 ، تاريخها سنة 907 ه ، مذكورة فى فهرسها صفحة 335.

6 - نسـخة فى مكتبـة مجلس الشـورى فى طهران ، برقم 62676 ، تاريـخ كتابتها يوم الخميس 15 جمادى الأولى 913 ه ، مـذكورة فى فهرسها 12 / 123.

7 - نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، رقم 3177 ، تاريخ

كتابتها 7 ربيع الأول 963 ه ، عليها تصحيح ، مذكورة فى فهرسها 8 / 401.

8 – نسخة فى مكتبة المسجد الأعظم فى قم ، برقم 655 ، تاريخها سنة 963 ه ، مذكورة فى فهرسها صفحة 335.

9 – نسخة فى مكتبة جامعة لوس أنجلس فى أمريكا ، ضمن مجموعة M 1061 ، برقم 1 ، تاريخ كتابتها يوم الثلاثاء 20 ذى القعدة 967 ه ، مذكورة فى نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران 11 – 12 / 708.

10 – نسخة فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد ، برقم 5867 ، عليها مقابلة ، تاريخها سنة 970 ه.

11 – نسخة فى مكتبة مدرسة المروى فى طهران ، برقم 459 ، تاريخها سنة 973 ه.

12 نسخة فى المكتبة الوطنية فى طهران ، تاريخها سنة 978 ه ، مذكورة فى فهرسها 7 / 128.

13 – نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، تاريخها 24 رمضان 979 ه ، مذكورة فى فهرسها 1 / 105.

14 – نسخة فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد ، تاريخها سنة 980 ه ، رقم 2534 ، مذكورة فى فهرس مخطوطات (دو كتابخانه مشهد) : 964.

15 – نسخة فى مكتبة القاضى الطباطبائى فى تبريز ، تاريخها سنة 983 ه ، مذكورة فى نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران 7 / 519.

16 – نسخة أخرى فى المكتبة الوطنية (كتابخانه ملى) فى طهران ، تاريخها سنة 1011 ه ، وعليها مقابلة وتصحيح ، مذكورة فى فهرسها 9 / 495.

17 – نسخة فى مكتبة الحسينية الشوشترية فى النجف الأشرف ، كتبت سنة 1012 ه ، رقم 549 ، مذكورة فى نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران 11 – 12 / 808.

18 – نسخة فى مكتبة ثقة الإسلام فى تبريز ، كتبت سنة 1015 ه ، مذكورة فى نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران 7 / 537.

19 – نسخة فی مکتبة سپهسالار فی طهران ، تاریخها سنة 1022 ه ، برقم 2056 ، مذکورة فی فهرسها 1 / 87 ، وفی حواشیها مطالب من تفسیر البیضاوی وکتاب القاموس.

20 – نسخة فی مکتبة کلیة وادهان Wadhan فی أوکسفورد فی إنگلترة ، کتبت سنة 1023 ه ، مذکورة فی نشرة المکتبة المرکزیة لجامعة طهران 11 – 12 / 782 ، رقم 237.

21 – نسخة فی مکتبة جامعة أصفهان ، تاریخها یوم الأربعاء 15 شوال 1041 ه ، مذکورة فی نشرة المکتبة المرکزیة لجامعة طهران 11 – 12 / 913.

22 – نسخة أخری فی مکتبة جامعة لوس أنجلس ، برقم M 171 ، تاریخها یوم السبت 2 شوال 1042 ه ، وعلیها مقابلة ، مذکورة فی نشرة المکتبة المرکزیة لجامعة طهران 11 – 12 / 333.

23 – نسخة فی مکتبة روضة السیدة المعصومة علیها السلام فی قم المقدسة ، بخط القاضی الچلبی قازاده الرومی ، تاریخها 15 جمادی الآخرة 1081 ه ، مذکورة فی فهرسها صفحة 156.

طبع فی طهران سنة 1313 ه ، علی الحجر فی 417 صفحة ، بخط محمد حسن بن محمد علی الجرفادقانی ، وفی تبریز سنة 1315 ه ، علی الحجر أیضا فی هامش التفسیر المنسوب إلی الإمام العسکری علیه السلام ، وفی النجف الأشرف علی الحروف (1).

وطبعته المکتبة المرتضویة فی طهران سنة 1384 ه ، فی جزءین مع تعالیق الشیخ محمد باقر شریف زاده – رحمه الله – ، وأشرف علی تصحیحه وتخریج أحادیثه محمد باقر البهبودی.

1– 1. فهرس المطبوعات العربیة – للمشار – : 756.

(8)

معدن العرفان فی فقه مجمع البیان لعلوم القرآن

للمحقق الفقیه إبراهیم بن حسن الدراق - الوراق - (1).

من أهل أوائل المائة ، العاشرة ، ومن أوثق مشایخ الإجازة للشیخ إبراهیم ابن سلمان القطیفی البحرانی.

ذکره فی (مستدرک الوسائل) من مشایخ إبراهیم القطیفی ، فقال : (وعن شیخه الذی قال فی حقه : المحقق المدقق ، أفضل أهل عصره ، وزبدة دهره ، المعتمد علی الله الخلاق إبراهیم بن حسن الدراق) (2).

وذکره القطیفی هذا فی إجازات صدرت منه للمجازین عنه ، منهم : الشیخ شمس الدین محمد بن ترکی فقال :

(وأجزت له أن یروی عنی عن شیخی المحقق المدقق ، فاضل عصره ، وزبدة دهره ، المعتمد علی الله الخلاق ، إبراهیم بن الحسن الدراق ، وعن عدة مشایخ ثقات عنه أیضا ... تاریخها 6 عاشوراء سنة 915 ه) (3).

(ومنهم : الشیخ شمس الدین محمد بن الحسن الأسترآبادی ، تاریخها 11 عاشوراء سنة 920 ه ، إلی أن قال - : هی طرقنا إجازة ، وطرقنا إلیهم متعددة ، منها ما أجازه لی عدة من الفضلاء أوثقهم الشیخ إبراهیم بن الحسن الشهیر بالدراق عن الشیخ علی بن الهلال الجزائری) (4).

ومنهم : السید الشریف جمال الدین بن نور الله بن السید شمس الدین

1- 1. راجع أعیان الشیعة 2 / 127 ، ورياض العلماء 1 / 15 ، وبحار الأنوار 108 / 94 و 114 و 123 کتاب الإجازات.

2- 2. مستدرک الوسائل 3 / 417.

3- 3. بحار الأنوار 108 / 95.

4- 4. بحار الأنوار 108 / 114.

محمد شاه الحسینی التسترى ، تاریخها 11 جمادى الأولى سنة 944 ه (1).

ومنهم : الخلیفة شاه محمود ، فقال فی إجازته : (الثالثة : رویت عن جماعة ثقات ، أوثقهم شیخی الشیخ إبراهیم بن الحسن الدراق مشافهة ، وعن جماعة عنه ، أوثقهم الشیخ على بن جعفر بن أبی سمیط ، عن الشیخ إبراهیم بن الحسن الدراق ، عن الشیخ الأجل على بن هلال) (2).

لم یذکر هذا الکتاب فی الذریعة! وقد وجدت نسخته لأول مرة فی مکتبة جامعة لوس أنجلس فی أمریکا کما یأتی.

نسخة فریدة - حتی الآن - منه فی مکتبة جامعة لوس أنجلس ، ضمن مجموعة M 1061 ، بخط النستعلیق ، کتبها عطاء الله بن أمیر السلام فی یوم الاثنین 17 جمادى الآخرة سنة 968 ه. وملکها ملا على نقی التویسرکانی فی شهر ذی القعدة سنة 1160 ه.

مذکورة فی نشرة المکتبة المرکزیة لجامعة طهران 11 - 12 / 708.

أوله : (بسم الله الرحمن الرحیم ، الحمد لله الذی أنزل الذکر قرآنا وفرقانا ، لکل شئ جامعا وتبصرة وتبیانا ، والصلاة على القائم به تبلیغا وبیانا ، محمد وآله وسیلتنا ومبتغانا .. وبعد ، فأضرع المحاویج إلی الرزاق إبراهیم بن الحسن الدراق ، یقول : هذا کتاب معدن العرفان فی فقه مجمع البیان لعلوم القرآن - إلی أن قال فی سبب تألیفه : - ثانیهما : إن الآیات الفقهیة لم یفرد لها أصحابنا رضوان الله علیهم مجمعا وافیا ولا نصابا شافیا مع أنها أعظم الطرق إلی الأحکام الفقهیة والآلة الاستدلالیة على المسائل الاجتهادیة ، فیشتمل على مقدمة ، والمقدمة تشتمل فنونا).

آخره : (وهذا آخر ما أردنا تألیف تشتته ، وتنظیم شوارد نکته ، على أسلوب سهل التناول ، بهج التداول ، وقد خرج بحمد الله کتابا مستوفی جامعا لعلوم الآیات الفقهیة ، وافیا بخط الآلة الاستدلالیة ، حاویا لأقوال المفسرین والفقهاء ، من خلاف وإجماع وناسخ ومنسوخ مجمع علیه ومختلف فیه ، ولم أتکل فی سبر

1- 1. بحار الأنوار 108 / 123.

2- 2. بحار الأنوار 108 / 87.

آيات الأحكام على ما أفرد قبلى من الـدساتر فى هذا المقام ، بل لـم آل جهدا فى ذلک بأحسن ترتيب ، وأنهج توصـيف وتهذيب ، خال من الحشو والإطناب ، مظفرا بالبغية فى الباب ، وذلک بتوفيق الله سبحانه ...)

للبحث صلة ...

ص: 169

مقتل أمير المؤمنين

الإمام على عليه السلام

أسامة آل جعفر

بسم الله الرحمن الرحيم

نشر على صفحات نشرة (تراثنا) وفى عددها الثانى عشر ، من ص 79 – 133 ، كتاب مقتل الإمام على عليه السلام لابن أبى الدنيا ، ولم يحمله هذا المقتل من تجن على الحقيقة وما فيه من المغالطات ، فلقد قمنا وبعون الله تعالى بجمع جملة من الروايات الواردة فى كتب أهل السنة والتى أشارت إلى الحقائق الناصعة التى أهملها ابن أبى الدنيا فى مقتله المذكور.

تقديم :

لا يغالى المرء عندما يجزم بأن التاريخ الإسلامى بسجله الحافل وصفحاته الواسعة لم تستوقفه شخصية ما ما بعد رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم – الرحمة الإلهية المهداة – غير شخصية الإمام على بن أبى طالب عليه السلام ، ولا يذهب – قطعا – إلى هذا القول بسطاء الناس وعامتهم ، ولا فقط من يحمل عليهم البغض ويصمهم بشتى النعوت وأقسى الأوصاف ، كالمغالاة ، والحب المفرط ، بل قلما يجد المرء – بعد عسير الجهد ومشقة البحث – من يتجاهلها ، وهم أولاء لا يعدو كونهم إلا ممن أعمتهم الشمس الساطعة ... فاتهموها بالكسوف. ناهيک عن

اُسامة آل جعفر

ص: 170

أنه ما حظيت شخصية بالتكريم الإلهى والثناء المحمدى - وبهذا الإطناب الرائع - عدا شخصية أمير المؤمنين عليه السلام ، وكذا لم ينقل لأحد ما نقل له من هذه الأوصاف والنعوت التكريمية (1) ، واغترف الكثيرون من هذا البحر الكبير ، فى حين تجرأ البعض منهم فخاضوا عبابه ، فما استدل معظمهم على مرافئه الآمنة وشواطئه الساكنة ، فحلت بهم سفنهم حيث الضلال والانحراف.

فالتجرد الواعى ، والنزاهة السليمة لا بد وأن تكون محك البحث ، ومقياس الحكم ، ومداد الأقلام ، حيث أن مئات من السنين العجاف التى ألمت بالعالم الإسلامى لا بد وأن تستوقف كل ذى عقل لبيب ، وذهن فطن.

فالصراع الأزلى بين الظلمة والنور ، وبين الخير والشر لا يمكن أن يسترسل على منوال واحد وسبيل معروف ، ومن الخطأ التسليم بأن لا جديد تحت الشمس ، فالتلون أمسى ستارا يستخفى خلفه ذوو المآرب الدنيئة والنفوس الفاسدة.

ولعله من قبيل الأمر المسلم به أن الأمويين وقفوا كالشوكة المدببة ، والذئب الضارى ، يعمل أنيابه الناتئة وأضراسه الحادة فى كل ما خلفه على عليه السلام نسلا وحرثا وتراثا.

وهذى أمهات المكتبات حبلى من آثار تلك البصمات الوسخة التى حاولت جاهدة أن تخفى نور النهار بمساحة الكف.

وإذا كان الظلم قد أنشب أظافره بادئ ذى بدء بذاك الجسد الطرى للصبى الذى كان أول من نطق بالشهادتين (2) ، فإن هذا الظلم لازمه ولصق به حتى يومنا هذا ، فلذا ما أصدق قوله عليه السلام : (أنا أول من يجثو بين يدى

====

وروى عن زيد بن أرقم قوله : (كان أول من أسلم على بن أبى طالب) الرياض النضرة3. 3 / 110 وقال : خرجه أحمد والترمذى.

1- 1. روى مثل هذا القول ابن حجر فى الإصابة 2 / 507.

2- 2. الرياض النضرة 3 - 4 / 110 ، مستدرک الحاكم 3 / 136 ، تاريخ بغداد 2 / 8 ، الإستيعاب 2 / 457 ، رووا عن رسول الله صلى الله عليه وآله : (أولكم ورودا على الحوض أولكم إسلاما ، على ابن أبى طالب) وأورده الطبرانى فى الأوائل : 78 ح 51 بطرق مختلفة.

الرحمن للخصومة يوم القيامة) (1) وقوله عن رسول الله صلى الله عليه وآله : (إن مما عهد إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن الأمة ستغدر بى بعده) (2) وإذا كان للزمن أثر ، فما تركه الأمويون من آثار لهى من الكثرة بمكانة بحيث تستوجب التأمل والتريث فى أخذ ما مر تحت أنظارهم وما تناقلته ألسنتهم ، فقد (عمل الأمويون على طمس مناقب الإمام على وفضائله بسبب حقدهم عليه ، (ولم يكتفوا بذلك بل) كانوا يهددون كل من تحدث بمناقبه (3) ، ولعل روايات مقتله عليه السلام جانب من تلك الجوانب التى امتدت إليها أصابع التزوير وتركت فيها آثارا واضحة لا تخفى على من وهبه الله تعالى بصيرة يستهدى بها ويتجنب العثار.

فحقد الأمويين هذا وسعيهم الدؤوب فى طمس فضائل الإمام على عليه السلام دفع الكثيرين إلى التساؤل ... لم؟! ولا تفسير أبلغ لهذا السؤال من قول مروان للإمام على بن الحسين عليهما السلام عندما سأله عن مغزى الاصرار على شتم على عليه السلام على المنابر ، فقال : (لا يستقيم لنا هذا إلا بهذا) (4).

بيد أن ما يسمو بعلى ويزيد فى غيظ أعدائه قول رسول الله صلى الله عليه وآله له : (يا على ، إنک أول من يقرع باب الجنة فتدخلها بغير حساب بعدى) (5).

وإن كنت قد حشرت نفسى فى ساحة لا موطئ قدم لى فيها ، فإنى قد استللت بعض الروايات التى تروى جانبا من قصة هذا المقتل ، وبشكل مختصر ، وأوردتها فى أبواب تساير الفتنة وحتى الاستشهاد ... والله من وراء القصد.

1- 1. نور الأبصار - للشبلنجى - : 90.

2- 2. مستدرک الحاكم 3 / 140.

3- 3. الإصابة - لابن حجر - 2 / 507.

4- 4. أنساب الأشراف 2 / 184.

5- 5. الرياض النضرة 3 - 4 / 114.

إشارة

ابن إسحاق ، وابن شهاب ، أنه كتب حلية أمير المؤمنين عليه السلام عن ثبيت الخادم ، فأخذا عمرو بن العاص فزم بأنفه ، فقطعها وكتب : إن أبا تراب كان شديد الأدمة ، عظيم البطن ، حمش الساقين ... ونحو ذلک ، فلذلک رقع الخلاف فی حليته (1).

الصفات الجسمية للإمام علی عليه السلام

1 - كان علی ربعة من الرجال ، أدعج العينين عظيمهما ، حسن الوجه كأنه قمر ليلة البدر ، عظيم البطن إلی السمن ، عريض ما بين المنكبين ، لمنكبه مشاش كمشاش السبع الضارى ، لا يبين عضده من ساعده قد أدمج إدماجا ، شثن الكفين ، عظيم الكراديس ، أغيد كأن عنقه إبريق فضة ، أصلع ليس فی رأسه شعر إلا من خلفه ، كثير شعر اللحية ، وكان لا يخضب ، وقد جاء عنه الخضاب ، والمشهور أنه كان أبيض اللحية ، وكان إذا مشی تكفأ ، شديد الساعد واليد ، وإذا مشی إلی الحروب هرول ، ثبت الجنان قوى ، ما صارع أحدا إلا صرعه ، شجاع منصور عند من لاقاه (2).

2 - وقال ابن عباس رحمه الله فی وصفه : وكان علی أمير المؤمنين يشبه القمر الزاهر ، والأسد الهادر ، والفرات الزاخر ، والربيع الباكر ، أشبه من القمر ضوءه وبهاءه ، ومن الأسد شجاعته ومضاءه ، ومن الفرات جوده وسخاءه ، ومن الربيع خصبه وحياءه (3).

3 - وروى العلامة المحدث الشيخ علی بن محمد بن أحمد المالكی ، الشهير

1- 1. المناقب - لابن شهرآشوب - 3 / 306 ، حمش الساقين : أی دقيقهما.

2- 2. ذخائر العقبی - للطبری - : 57 طبعة القاهرة ، الدعج : شدة السواد فی العين أو شدة سوادها فی شدة بياضها ، شثن : غليظ. المشاش : رؤوس العظام.

3- 3. لسان العرب - لابن منظور - 14 / 216 مادة (حيا).

بابن الصباغ ، مما رواه العز المحدث ، فی صفته ، وذلک عند سؤال بدر الدین لؤلؤ صاحب الموصل له عن صفته فقال : کان ربعة من الرجال ، أدعج العینین ، حسن الوجه کأنه القمر لیلة البدر حسنا ، ضخم ، عریض المنکبین ، ششن الکفین ، کأن عنقه إبریق فضة ، أصلع ، کث اللحیة ، له مشاش کمشاش السبع الضاری ، لا یتبین عضدة من ساعده قد أدمجت إدماجا (1).

4 - حدثنا الشیخ أبو الحجاج ، قال : رأیت علیا یخطب ، وکان من أحسن الناس وجها ، کان کأنما کسر ثم جبر ، لا یغیر شیبه ، خفیف المشی ، ضحوک (2).

5 - وذکر العلامة الشیخ عبد الرحمن بن عبد السلام الصفوری البغدادی فی باب مناقب أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب علیه السلام : کان مربوع القامة ، أدعج العینین عظیمهما ، حسن الوجه کأن وجهه القمر لیلة البدر ، عظیم البطن أعلاه علم وأسفله طعام ، وکان کثیر شعر اللحیة ، قلیل شعر الرأس ، کأن عنقه إبریق فضة (3).

6 - وروی السید محمد مرتضی الواسطی الحنفی فی حدیث ابن عباس : ما رأیت أحسن من شرصة علی رضی الله عنه (4).

7 - ... وکان رضی الله عنه ربعة من الرجال ، أدعج العینین عظیمهما ، حسن الوجه کأنه قمر لیلة البدر ... (5).

8 - وروی ابن العماد الحنبلی فی وصف علی علیه السلام بأنه کان أدعج العینین ، حسن الوجه .. عریض المنکبین لهما مشاش کالسبع ... (6)

1- 1. الفصول المهمة - لابن الصباغ - : 110.

2- 2. أسد الغابة - لابن الأثیر - : 4 / 39.

3- 3. نزهة المجالس 2 / 204.

4- 4. تاج العروس 4 / 401 ، ومثله فی الفائق - للزمخشری - 2 / 237 ، والشرص : انحسار الشعر عن جانبی الرأس.

5- 5. الریاض النضرة فی مناقب العشرة - للطبری - : 3 / 107.

6- 6. شذرات الذهب 1 / 49.

مقتل أمير المؤمنين عليه السلام

أ – المقدمة :

1 – روى الحسن بن على بن الأسود ، عن يحيى بن آدم ، عن إسرائيل ، عن إبراهيم بن عبد الأعلى ، عن طارق بن زياد ، قال : قام على بالنهروان فقال : إن نبى الله قال لى : سيخرج قوم يتكلمون بكلام الحق – لا يجوز حلوقهم ، يخرجون من الحق خروج السهم – أو مروق السهم – سيماهم أن فيهم رجلا مخدج اليد ، فى يده شعرات سود ، فإن كان فيهم فقد قتلتم شر الناس (1).

2 – أخبرنا أحمد بن عثمان بن على الزرارى – إجازة إن لم يكن سماعا – ، بإسناده عن أبى إسحاق الثعلبى ، أخبرنا عبد الله بن حامد بن محمد ، حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين ، أخبرنا محمد بن يحيى ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهرى ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبى سعيد الخدرى ، قال : بينا رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم يقسم قسما – قال ابن عباس كانت غنائم هوازن يوم حنين – إذ جاءه ذو الخويصرة التميمى ، وهو حرقوص بن زهير ، أصل الخوارج ، فقال : إعدل يا رسول الله! فقال : ويحك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ... الحديث (2).

3 – وعن أبى سعيد ، قال : حضرت رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم يوم حنين وهو يقسم ، قلت : – فذكر الحديث إلى أن قال : – علامتهم رجل يده كثدى المرأة كالبضعة تدر در ، فيها شعيرات كأنها سبلة سبع (3).

---

1 – 1. أنساب الأشراف 2 / 376 ، المسند – لأحمد بن حنبل ، فى مسند على – 2 / 848 ، خصائص أمير المؤمنين – للنسائى – : 41 ح 174 ، تاريخ بغداد 9 / 366.

2– 2. أسد الغابة 2 / 140.

3– 3. مجمع الزوائد 6 : 234.

ب – صفین والفتنة :

1 – فثار أهل الشام فی سواد اللیل ینادون (عن قول معاویـة وأمره) : یا أهل العراق ، من لذرارینا إن قتلتمونا ، ومن لذراریکم إذا قتلناکم ، الله الله فی البقیة ، وأصـبحوا قد رفعوا المصاحف علی رؤوس الرماح ... ومصحف دمشق الأعظم یحمله عشرة رجال علی رؤوس الرماح وهم ینادون : کتاب الله بیننا وبینکم ...

فقـال علی علیه السـلام : یا أیها الناس ، إنی أحق من أجاب إلی کتاب الله ، ولکن معاویـة وعمرو بن العاص وابن أبی معیط وابن أبی سـرح وابن مسلمة لیسوا بأصحاب دین ولا قرآن ...

فجـاءه من أصـحابه زهاء عشـرین ألفا مقنعین فی الحدیـد ، شاکی السـلاح ، سـیوفهم علی عواتقهم ، وقـد اسودت جباههم من السـجود ، یتقدمهم مسـعر بن مذکی وزید بن حصین وعصابة من القراء الذین صاروا خوارج من بعد ، فنادوه باسمه لا بإمرة المؤمنین : یا علی ، أجب القوم إلی کتاب الله إذ دعیت إلیه وإلا قتلناک (1).

2 – إن علیا علیه السـلام لما دخل الکوفـة ودخلها معه کثیر من الخوارج ، وتخلف منهم بالنخیلـة وغیرها خلق کثیر لم یـدخلوها ، فدخل حرقـوص بن زهیر السـعدی وزرعـة بن البـرج الطـائی – وهمـا من رؤوس الخوارج – علی علی علیه السـلام فقـال له – حرقوص : تب من خطیئتک واخرج بنا إلی معاویـة نجاهـده! فقال له علی علیه السـلام : إنی کنت نهیتکم عن الحکومة فأبیتم ، ثم الآن تجعلونها ذنبا ...!؟ أما إنهـا لیست بمعصـیة ، ولکنهـا عجز من الرأی ، وضـعف عن التـدبیر ، وقـد نهیتکم عنه ، فقـال زرعـة : أما والله لئن لم تتب من تحکیمک لأقتلنک (2).

1– 1. شرح نهج البلاغة – لابن أبی الحدید – 2 / 217.

2– 2. شرح نهج البلاغة – لابن أبی الحدید المعتزلی – 2 / 268 ، ومثله فی تاریخ الطبری 5 / 52 ، ولکنه أورد : قاتلتک ، وکذا فی الکامل 3 / 334.

3 – حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا ابن إدريس ، قال : سمعت إسماعيل ابن سميع الحنفى ، عن أبى رزين ، قال : لما وقع التحكيم ورجع على من صفين رجعوا مباينين له ، فلما انتهوا إلى النهر أقاموا به ، فدخل على فى الناس الكوفة ونزلوا بحروراء (1).

ج – فساد :

1 – قال أبو العباس : ثم مضى القوم (أى الخوارج) إلى النهروان ، وقد كانوا أرادوا المضى إلى المدائن ... (فأصابوا) فى طريقهم مسلما ونصرانيا فقتلوا المسلم لأنه عندهم كافر إذ كان على خلاف معتقدهم!! واستوصوا بالنصرانى ، وقالوا : احفظوا ذمة نبيكم! (2).

2 – وروى ابن ديزيل فى كتاب صفين ، قال : كانت الخوارج فى أول ما انصرفت عن رايات على عليه السلام تهدد الناس قتلا ...!! (3).

3 – قال أبو العباس : ولقيهم عبد الله بن خباب فى عنقه مصحف على حمار ومعه امرأته وهى حامل ، فقالوا له : إن هذا الذى فى عنقك ليأمرنا بقتلك ، فقال لهم : ما أحياه القرآن فأحيوه ، وما أماته فأميتوه.

فوثب رجل منهم على رطبة سقطت من نخلة فوضعها فى فيه ، فصاحوا به فلفظها تورعا ... وعرض لرجل منهم خنزير فضربه فقتله ، فقالوا : هذا فساد فى الأرض ، وأنكروا قتل الخنزير ...

ثم قالوا لابن خباب : فما تقول فى على بعد التحكيم والحكومة؟ قال : إن عليا أعلم بالله وأشد توقيا على دينه وأنفذ بصيرة ، فقالوا : إنك لست تتبع الهدى ، إنما تتبع الرجال على أسمائهم ، ثم قربوه إلى شاطئ النهر فأضجعوه فذبحوه! (4)

1– 1. تاريخ الطبرى 4 / 54.

2– 2. شرح نهج البلاغة – لابن أبى الحديد – 2 / 280 ، الكامل 3 / 212.

3– 3. شرح نهج البلاغة 2 / 269.

4– 4. شرح نهج البلاغة 2 / 282.

4 – ... وأقبلوا إلى المرأة ، فقالت : إنى إنما أنا امرأة ألا تتقون الله ، فبقروا بطنها ..!! وقتلوا ثلاث نسوة من طى ، وقتلوا أم سنان الصيداوية (1).

د – النهروان :

1 – فلما بلغ عليا قتلهم عبد الله بن خباب واعتراضهم الناس ، بعث إليهم الحارث بن مرة العبدى ليأتيهم وينظر ما بلغه عنهم ويكتب به إليه ولا يكتمه ، فلما دنا منهم يسائلهم قتلوه ، وأتى عليا الخبر والناس معه ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ، علام ندع هؤلاء وراءنا يخلفوننا فى عيالنا وأموالنا؟! سر بنا إلى القوم فإذا فرغنا منهم سرنا إلى عدونا من أهل الشام (2).

2 – قال أبو مخنف : حدثنى مالك بن أعين ، عن زيد بن وهب ، أن عليا أتى أهل النهر فوقف عليهم فقال : أيتها العصابة التى أخرجتها عداوة المراء واللجاجة ، وصدها عن الحق الهوى ، وطمح بها النزق ، وأصبحت فى اللبس والخطب العظيم ، إنى نذير لكم أن تصبحوا تلفيكم الأمة غدا صرعى بأثناء هذا النهر ، وبأهضام هذا الغائط ، بغير بينة من ربكم ، ولا برهان بين (3).

3 – ... فتنادوا (أى الخوارج) : لا تخاطبوهم ، ولا تكلموهم ، وتهيئوا للقاء الرب ، الرواح الرواح إلى الجنة!!

فخرج على معبئا الناس ، فجعل على ميمنته حجر بن عدى ، وعلى ميسرته شبث بن ربعى – أو معقل بن قيس الرياحى – ، وعلى الخيل أبا أيوب الأنصارى ، وعلى الرجالة أبا قتادة الأنصارى ، وعلى أهل المدينة – وهم سبعمائة أو ثمانمائة رجل – قيس بن سعد بن عبادة.

قال : وعبأت الخوارج ، فجعلوا على ميمنتهم زيد بن حصين الطائى ، وعلى الميسرة شريح بن أوفى العبسى ، وعلى خيلهم حمزة بن سنان الأسدى ، وعلى

1– 1. تاريخ الطبرى 4 / 61 ، الكامل 3 / 342.

2– 2. الكامل – لابن الأثير – 3 : 342.

3– 3. تاريخ الأمم والملوك – تاريخ الطبرى – 5 / 84 ، حوادث سنة 37.

الرجالة حرقوص بن زهير السعدى ، ثم تنادوا : الرواح الرواح إلى الجنة! فشدوا على الناس والخيل أمام الرجال ، فلم تثبت خيل المسلمين لشدتهم ، وافترقت الخيل فرقتين ، فرقة نحو الميمنة وأخرى نحو الميسـرة ، وأقبلوا نحو الرجال فاستقبلت المرامية وجوههم بالنبل ، وعطفت عليهم الخيل من الميمنة والميسرة ، ونهض إليهم الرجال بالرماح والسيوف ، فوالله ما لبثوهم أن أناموهم ، ثم إن حمزة بن سنان – صاحب خيلهم – لما رأى الهلاک نادى أصحابه أن انزلوا ، فذهبوا لينزلوا فلم يتقاروا حتى حمل عليهم الأسود بن قيس المرادى وجاءتهم الخيل من نحو على فأهمدوا فى الساعة (1).

4 – وقـد روى جماعـة أن عليا كان يحـدث أصـحابه قبل ظهور الخوارج أن قوما يخرجون يمرقون من الدين كما يمرق السـهم من الرمية ، علاـمتهم رجل مخـدج اليـد. سـمعوا ذلک منه مرارا ، فلما خرج أهل النهروان سار بهم إليهم على ، وكان منه معهم ما كان ، فلما فرغ أمر أصـحابه أن يلتمسوا المخـدج ، فـالتمسوه ، فقال بعضـهم : ما نجـده حتى قال بعضـهم : ما هو فيهم ، وهو يقول : والله إنه لفيهم ، والله ما كذبت ولا كذبت ، ثم إنه جاءه رجل فبشـره ... وقيل (إنه) خرج فى طلبه ... فوجده فى حفرة على شاطئ النهر فى خمسين قتيلا ... فلما رآه قال : الله أكبر ، ما كذبت ولا كذبت (2).

ه – المؤامرة :

1 – حدثنى عباس بن هشام الكلبى ، عن أبيه ، عن لوط ، أن يحيى وعوانة – ابنا الحكم – وغيرهما قالوا : اجتمع ثلاثة نفر من الخوارج بمكة ، وهم عبـد الرحمن ابن ملجم الحميرى ... والبرک بن عبـد الله التميمى ، وعمرو بن بكير ، وتذاكروا أمر إخوانهم الذين قتلوا بالنهروان ... فتعاهدوا وتعاقدوا ليقتلن على بن أبى طالب

1– 1. تاريخ الأمم والملوک 5 / 85 ، ومثله فى الكامل 3 / 346.

2– 2. الكامل – لابن الأثير – 3 / 347.

ومعاوية بن أبى سفيان وعمرو بن العاص ، ثم توجه كل رجل منهم إلى البلد الذى فيه صاحبه ... وجعلوا ميعادهم ليلة واحدة ... وأما ابن ملجم - قاتل على - فإنه أتى الكوفة ، فكان يكتم أمره ولا يظهر الذى قصد له ، وهو فى ذلک يزور أصحابه من الخوارج فلا يطلعهم على إرادته ، ثم أتى يوما قوما من تيم الرباب ، فرأى امرأة منهم جميلة يقال لها : قطام بنت شجنة - وكان على قتل أباها شجنة بن عدى ، وأخاها الأخضر بن شجنة يوم النهروان - فهواها حتى أذهلته عن أمره فخطبها ، فقالت : لا أتزوجک إلا على عبد وثلاثة آلاف درهم وقينة وقتل على ابن أبى طالب!!.

فقال : أما الثلاثة آلاف والعبد والقينة فمهر ، وأما قتل على بن أبى طالب فما ذكرته لى وأنت تريدينى ، فقالت : بلى ، تلتمس غرته ، فإن أصبته وسلمت شفيت نفسى ونفعک العيش معى ، فقال : والله ما جاء بى إلا قتل على (1).

2 - فقدم ابن ملجم ، وجعل يكتم أمره ، فتزوج قطام بنت علقمة ، من تيم الرباب - وكان عليا قتل أخاها - فأخبرها بأمره ، وكان أقام عندها ثلاث ليال ، فقالت له فى الليلة الثالثة : لشد ما أحببت لزوم أهلک وبيتک وأضربت عن الأمر الذى قدمت له! فقال : إن لى وقتا واعدت عليه أصحابى ولن أجاوزه (2).

3 - قالوا : لم يزل ابن ملجم تلک الليلة عن الأشعث بن قيس يناجيه حتى قال له الأشعث : قم فضحک الصبح. وسمع ذلک من قوله حجر بن عدى الكندى فلما قتل على قال له حجر : يا أعور ، أنت قتلته! وقال المدائنى : قال مسلمة بن المحارب : سمع الكلام عفيف عم الأشعث ، فلما قتل على قال عفيف : هذا من عملک وكيدک يا أعور (3).

1- 1. تاريخ الخلفاء 1 / 159 ، تاريخ الأمم والملوک 5 / 143 ، أنساب الأشراف 2 / 491 ، أسد الغابة 4 / 36 ، طبقات ابن سعد 3 / 35 ، تذكرة الخواص : 160 ، الرياض النضرة 3 - 4 / 234.

2- 2. أنساب الأشراف 2 / 488.

3- 3. أنساب الأشراف 2 / 493 ، مقاتل الطالبيين : 33 وفيه : (النجاء ... النجاء لحاجتک فقد

4 – فبعثت (أی قطام) إلی رجل من تیم الرباب یقال له : وردان ، فکلمته فی ذلک فأجابها ، وجاء ابن ملجم برجل من أشجع یقال له : شبیب بن بحرة ، فقال له : هل لک فی شرف الدنیا والآخرة!! قال : وما ذاک؟ قال : قتل علی بن أبی طالب! قال : ثکلتک أمک ، لقد جئت شیئا إدا ، کیف تقدر علی ذلک؟! قال : أکمن له فی المسجد ، فإذا خرج لصلاة الغداة شددنا علیه فقتلناه فإن نجونا شفینا أنفسنا وأدرکنا ثارنا ، وإن قتلنا فما عند الله خیر من الدنیا!! (1).

و – الإخبار ... قبل الحدث :

1 – حدثنا دعلج بن أحمد السجزی – ببغداد – ثنا عبد العزیز بن معاویة البصری ، ثنا عبد العزیز بن الخطاب ، ثنا ناصح بن عبد الله الملحمی ، عن عطاء بن السائب ، عن أنس بن مالک ، قال : دخلت مع النبی علی علی بن أبی طالب یعوده وهو مریض ، وعنده أبو بکر وعمر فتحولا حتی جلس رسول الله صلی الله علیه (وآله) وسلم ، فقال أحدهما لصاحبه : ما أراه إلا هالک! فقال رسول الله صلی الله علیه (وآله) وسلم : إنه لن یموت إلا مقتولا ، ولن یموت حتی یملأ غیظا (2).

2 – قال النبی صلی الله علیه (وآله) وسلم : أشقی الأولین عاقر الناقة ، وأشقی الآخرین من هذه الأمة الذی یطعنک یا علی ، وأشار إلی حیث طعن (3).

3 – قال علی : قال رسول الله صلی الله علیه (وآله) وسلم : من أشقی الأولین؟ قلت : عاقر الناقة ، قال : صدقت. قال : فمن أشقی الآخرین؟ قلت :

====

4. أنساب الأشراف 2 / 499.

1– فضحک الصبح).

2– 2. المناقب – للخوارزمی – : 276 ، الکامل فی التاریخ 3 / 389 ، تفسیر نهج البلاغة – لابن أبی الحدید – 6 / 115.

3– 3. المستدرک 3 / 139 ، تاریخ دمشق 3 / 266.

لا علم لی یا رسول الله ، قال : الذی یضربک علی هذا ، وأشار بیده إلی یافوخه (1).

4 – عن عبد الله بن سبع ، قال : سمعت علیا علی المنبر یقول : ما ینظر أشقاها؟ والذی خلق الحبة وبرأ النسمة عهد إلی أبو القاسم رسول الله صلی الله علیه (وآله) وسلم : لتخضبن هذه من هذه ، وأشار إلی لحیته ورأسه ، فقالوا : یا أمیر المؤمنین ، من هو؟ لنبیرنه ... قال : أنشدکم الله أن یقتل غیر قاتلی (2).

5 – لما خرج علی علیه السلام لطلب الزبیر ، خرج حاسرا ، وخرج إلیه الزبیر دارعا مدججا ... قال علی علیه السلام : إنه لیس بقاتلی ، إنما یقتلنی رجل خامل الذکر ضئیل النسب غیلة ، فی غیر ما قط حرب ولا معرکة ولا رجال ، ویل له ، إنه أشقی البشر ، لیودن أن أمه هبلت به ، أما إنه وأحیمر ثمود لمقرونان فی قرن (3).

6 – حدثنی العباس بن علی ومحمد بن خلف ، قالا : حدثنا أحمد بن منصور الرمادی ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن أیوب ، عن ابن سیرین ، عن عبیدة السلمانی ، قال : کان علی بن أبی طالب إذا أعطی الناس فرأی ابن ملجم قال :

أرید حیاته ویرید قتلی

عذیرک من خلیلک من مراد (4)

7 – عن سکین بن عبد العزیز العبدی أنه سمع أباه یقول : جاء عبد الرحمن ابن ملجم یستحمل علیه فحمله ، ثم قال : إن هذا قاتلی ، قیل : فما منعک منه؟ قال : إنه لم یقتلنی بعد (5).

1– 1. أسد الغابة 4 / 35 ، تاریخ دمشق 3 / 281 ، تذکرة الخواص : 158 ، تاریخ الخلفاء – لابن قتیبة – 1 / 162.

2– 2. تاریخ بغداد 12 / 57 ، الریاض النضرة للطبری 3 – 4 / 233.

3– 3. شرح نهج البلاغة – لابن أبی الحدید المعتزلی – 1 / 78 طبعة القاهرة.

4– 4. الأغانی – للأصبهانی – 14 / 69 طبعة دار الفکر ، مقاتل الطالبیین : 31 ، ورواه ابن سعد فی طبقاته 3 / 34.

5– 5. الریاض النضرة 3 – 4 / 234.

ز – التنفيذ :

1 – روى ابن الأثير ، قال : وأنبأنا جدى ، حدثنا زيد بن على ، عن عبيد الله بن موسى ، حدثنا الحسن بن كثير ، عن أبيه ، قال : خرج على لصلاة الفجر فاستقبله الإوز يصحن فى وجهه ، قال : فجعلنا نطردهن عنه ، فقال : دعوهن فإنهن نوائح ... (1).

2 – روى العلامة القندوزى فى ينابيع المودة : فى جواهر العقدين : عن الحسين بن كثير ، عن أبيه ، قال : فلما كانت الليلة التى قتل فى صبيحتها ، أكثر الخروج والنظر إلى السماء ، وجعل يقول : والله ما كذبت ولا كذبت ، وإنها الليلة التى وعدت لى (2).

3 – أنبأنا عمر بن محمد بن طبرزد ، أنبأنا أبو القاسم بن السمرقندى ، أنبأنا أبو بكر بن الطبرى ، أنبأنا أبو الحسن بن بشران ، أنبأنا أبو على بن صفوان ، حدثنا ابن أبى الدنيا ، حدثنى هارون بن أبى يحيى ، عن شيخ من قريش أن عليا لما ضربه ابن ملجم قال : فزت ورب الكعبة ، ثم قال : لا يفوتنكم الرجل ، فشد الناس عليه فأخذوه (3).

4 – ... عن الزهرى أن ابن ملجم طعن عليا حين رفع رأسه من الركعة ، فانصرف وقال : أتموا صلاتكم (4).

5 – أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد ، أنبأنا أحمد بن محمد بن أحمد ، أنبأنا عيسى بن على ، أنبأنا عبد الله بن محمد البغوى ، أنبأنا أحمد بن منصور ، أنبأنا

---

1 – 1. أسد الغابة 4 / 36 ، ومثله فى الكامل 3 / 195 ، البداية والنهاية – لابن كثير – 8 / 13 ، الفصول المهمة : 121 ، ذخائر العقبى : 113.

2 – 2. ينابيع المودة : 164.

3 – 3. أسد الغابة 4 / 38 ، تاريخ دمشق 3 / 303 ، أنساب الأشراف 2 : 492 ، الإمامة والسياسة – للدينورى – 1 / 160.

4 – 4. كنز العمال 13 / 190.

يحيى بن بكير المصرى ، أخبرنى الليث بن سعد : أن عبد الرحمن بن ملجم ضرب عليا فى صلاة الصبح على دهش بسيف كان سمه ... (46).

أمير المؤمنين ... يوصى

أ – الوصايا العامة

1 – دعا (على بن أبى طالب عليه السلام) حسنا وحسينا ، فقال : أوصيكما بتقوى الله ، وألا تبغيا الدنيا الفانية وإن بغتكما ، ولا تبكيا على شئ زوى عنكما ، وقولا الحق ، وارحما اليتيم ، وأعينا الضائع ، واصنعا للآخرة ، وكونا للظالم خصما وللمظلوم ناصرا ، اعملا بما فى الكتاب ، فلا تأخذكما فى الله لومة لائم.

ثم نظر إلى محمد بن الحنفية فقال : هل حفظت ما أوصيت به أخويک؟ قال : نعم. قال : فإنى أوصيک بمثله ، وأوصيک بتوقير أخويک لعظيم حقهما عليک ، ولا تؤثر أمرا دونهما.

ثم قال للحسن والحسين : أوصيكما به ، فإنه أخوكما وابن أبيكما ، وقد علمتما أن أباكما كان يحبه ... (47).

2 – فلما حضرته الوفاة أوصى ، فكانت وصيته :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أوصى به على بن أبى طالب :

أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريک له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، ثم إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريک له ، وبذلک أمرت وأنا من المسلمين.

ثم أوصيک يا حسن وجميع ولدى وأهلى ومن يبلغه كتابى بتقوى الله ربكم ، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعا ، ولا تفرقوا ، فإنى سمعت أبا القاسم عليه السلام يقول : إن صلاح ذات البيت أفضل من عامة الصلاة والصيام.

انظروا إلى ذوى أرحامكم فصلوهم يهون عليكم الحساب.

الله الله فى الأيتام فلا تغيروا أفواههم ، ولا يضيعوا بحضرتكم.

الله الله فى جيرانكم فإنهم وصية نبيكم ، ما زال يوصى بهم حتى ظننا أنه سيورثهم.

الله الله فى القرآن فلا يسبقنكم بالعمل به غيركم.

الله الله فى الصلاة فإنها عماد دينكم.

الله الله فى بيت ربكم فلا يخلون ما بقيتم ، فإنه إن ترک لم تناظروا.

الله الله فى شهر رمضان ، فإن صيامه جنة من النار.

الله الله فى الجهاد فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم.

الله الله فى الزكاة فإنها تطفئ غضب الرب.

الله الله فى ذمة أهل بيت نبيكم ، فلا يظلموا بين ظهرانيكم.

الله الله فى أصحاب نبيكم فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بهم.

الله الله فى الفقراء والمساكين فأشركوهم فى معايشكم.

الله الله فيما ملكت أيمانكم ، فإن آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله أن قال : أوصيكم بالضعيفين ، نساؤكم وما ملكت أيمانكم.

الصلاة الصلاة ، لا تخافن فى الله لومة لائم ، يكفيكم من أرادكم وبغى عليكم ، وقولوا للناس حسنا كما أمركم الله ، ولا تتركوا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيتول الأمر شراركم ثم تدعون فلا يستجاب لكم ، عليكم بالتواصل والتباذل وإياكم والتدابر والتقاطع والتفرق ، وتعاونوا على البر والتقوى ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب.

حفظكم الله من أهل بيت ، وحفظ فيكم نبيكم ، أستودعكم الله ، وأقرأ عليكم السلام ورحمة الله ... (1).

3 – عن أبى وائل بن سعد ، قال : كان عند على مسک ، فأوصى أن يحنط به ، وقال : هو فضلة حنوط رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم (2).

ب – الوصية باستخلاف الإمام الحسن عليه السلام

1 – ذكروا أن جندب بن عبد الله دخل على على عليه السلام يسليه (بعد إصابته) فقال : يا أمير المؤمنين ، إن فقدناک فلا نفقدک فنبايع الحسن؟ قال : نعم (3).

2 – أخبرنى حبيب بن نصر المهلبى ، قال : حدثنا عمر بن شبة ، قال : حدثنا على بن محمد المدائنى ، عن أبى بكر الهذلى ، قال : أتى أبا الأسود الدؤلى (4) نعى أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام وبيعة الحسن عليه السلام ، فقام على المنبر فخطب الناس ونعى لهم عليا عليه السلام – حتى قال : وقد أوصى بالإمامة بعده إلى ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وابنه وسليله وشبيهه فى خلقه وهديه ، وإنى لأرجو أن يجبر الله عزوجل به ما وهى ، ويسد به ما انثلم ، ويجمع به الشمل ، ويطفئ به نيران الفتنة ، فبايعوه ترشدوا.

فبايعت الشيعة كلها (5).

1– 1. المناقب – للخوارزمى : 278 ، تاريخ الأمم والملوک 5 / 147 ، مقاتل الطالبيين : 39.

2– 2. كنز العمال 13 / 191.

3– 3. المناقب – للحافظ الموفق بن أحمد الحنفى ، المعروف بأخطب خوارزم – : 278.

4– 4. أبو الأسود الدؤلى : من المتحققين بولاية أمير المؤمنين عليه السلام ، ومحبته وصحبته ومحبة ولده ، وشهد معه الجمل وصفين وأكثر مشاهده ، واستعمله أمير المؤمنين عليه السلام على البصرة (إنباه الرواة 1 / 52).

5– 5. الأغانى – لأبى الفرج الأصبهانى – 12 / 328 ونقله صاحب تعليقات كتاب (إحقاق الحق) 18 / 257 عن مهذب الأغانى – لابن منظور – المجلد 2.

ج- - الوصية بقاتله والقصاص منه

1 - قال الإمام على عليه السلام : إنه أسير ، فأحسنوا نزله وأكرموا مثواه (1) فإن بقيت قتلت أو عفوت ، وإن مت فاقتلوه قتلتى ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين (2).

2 - ... أنظر يا حسن ، إن أنا مت من ضربته هذه فاضربه ضربة بضربة ، ولا تمثل بالرجل فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم يقول : إياكم والمثلة ولو أنها بالكلب العقور (3).

3 - قال له (أى الإمام على عليه السلام لابن ملجم) : ولقد كنت أعلم أنك قاتلى ، وإنما أحسنت إليک لأستظهر بالله عليک ، ثم قال لبنيه : يا بنى ، إن هلكت النفس بالنفس ، اقتلوه كما قتلنى ، وإن بقيت رأيت فيه رأيا (4).

4 - ... يا بنى عبد المطلب ، لا تخوضوا دماء المسلمين خوضا تقولون : قتل أمير المؤمنين ، قتل أمير المؤمنين ، ألا لا تقتلن بى إلا قاتلى ، انظروا ، إذا أنا مت من ضربته هذه فاضربوه ضربة ، ولا تمثلوا به ، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم يقول : إياكم والمثلة ولو بالكلب العقور (5).

5 - قال على عليه السلام عندما أدخل عليه ابن ملجم بعد أن ضربه : النفس بالنفس ، إن هلكت فاقتلوه كما قتلنى ، وإن بقيت رأيت فيه رأيى. وقال لابن ملجم : يا عدو الله ألم أحسن إليک؟! ... ألم أفعل بک ...؟! قال : بلى (6).

---

1 - 1. إن هذا الخلق العظيم لم يسجله التاريخ إلا لأهل بيت النبوة عليهم الصلاة والسلام ، فهل أوصى مقتول بقاتله قط ، إنها كلمة تدل على جوهر نفيس.

2- 2. أنساب الأشراف 2 / 502 ، أسد الغابة 4 / 35 ، ومثله الإمامة والسياسة - لابن قتيبة - : 160.

3- 3. تاريخ الطبرى 4 / 114.

4- 4. تذكرة الخواص : 162.

5- 5. الرياض النضرة 3 - 4 / 238.

6- 6. مجمع الزوائد 9 / 139.

الرحيل

1 – أنبأنا عبد الوهاب بن أبى منصور بن سكينة ، أنبأنا أبو الفتح محمد بن عبد الباقى بن سليمان ، أنبأنا أحمد بن الحسين بن خيرون وأحمد بن الحسن الباقلانى – كلاهما إجازة – ، قالا : أنبأنا أبو على بن شاذان ، قال : قراءة على أبى محمد بن الحسن بن محمد بن يحيى العلوى ، حدثنى جدى ، حدثنا أحمد بن محمد ابن يحيى ، حدثنى إسماعيل بن أبان الأزدى ، حدثنى فضيل بن الزبير ، عن عمرو ذى مر ، قال : لما أصيب على بالضربة دخلت عليه وقد عصب رأسه ، قال : قلت : يا أمير المؤمنين أرنى ضربتك. قال : فحلها. فقلت : خدش وليس بشئ.

قال : إنى مفارقكم فبكت أم كلثوم من وراء الحجاب. فقال لها : اسكتى ، فلو ترين ما أرى لما بكيت. قال : فقلت : يا أمير المؤمنين ، ماذا ترى؟ قال : هذه الملائكة وفود النبيون ، وهذا محمد صلى الله عليه (وآله) وسلم يقول : يا على أبشر فما تصير إليه خير مما أنت فيه (1).

2 – ... ثم كتب وصيته ولم ينطق إلا بلا إله إلا الله ، حتى مات (2).

3 – ... لما فرغ على من وصيته قال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ثم لم يتكلم إلا بلا إله إلا الله حتى توفى (3).

4 – عن ابن شهاب ، قال : قدمت دمشق وأنا أريد العراق ، فأتيت عبد الملك لأسلم عليه ، فوجدته فى قبة على فرش تفوت القائم وتحته سماطان ، فسلمت ثم جلست ، فقال لى : يا ابن شهاب ، أتعلم ما كان فى بيت المقدس صباح قتل على بن أبى طالب؟ قلت : نعم. قال : فقمت من وراء الناس حتى أتيت خلف القبة ، وحول إلى وجهه وأحنى على فقال : ما كان؟! فقلت : لم

1– 1. أسد الغابة 4 / 38.

2– 2. الكامل فى التاريخ 3 / 392 ، المناقب – للخوارزمى – : 279.

3– 3. وسيلة النجاة – للمولوى – : 188 ، الإتحاف – للزبيدى – 10 / 319 ، البصائر – للداجونى الحنفى – : 44.

يرفع حجر فی بیت المقدس إلا وجد تحته دم (1).

5 – أخبرنا أبو محمد الشاهد ، أنبأنا أبو بكر الحافظ ، أنبأنا أبو الحسن المقرئ ، أنبأنا على بن أحمد بن أبی قيس.

حيلولة ، وأخبرنا أبو القاسم بن السمرقندی ، أنبأنا محمد بن محمد ، أنبأنا أبو الحسين على بن محمد بن بشران ، أنبأنا عمر بن الحسن ، قالا : أنبأنا ابن أبی الدنيا ، أنبأنا سعيد بن يحيى الأموی ، عن أبيه ، عن ابن إسحاق.

وقال ابن السمرقندی : أنبأنا أب ی ، عن محمد بن إسحاق ، قال : مات على فی إحدی وعشرين ليلة مضت من شهر رمضان (2).

6 – أخبرنی أحمد بن بالويه العقصی ، ثنا محمد بن عثمان بن أبی شيبة ، ثنا عباد بن يعقوب ، ثنا نوح بن دراج ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهری أن أسماء الأنصارية قالت : ما رفع حجر بإيلياء ليلة قتل على إلا ووجد تحته دم عبيط (3).

7 – روی الحاكم ، عن أبی عبد الله الحافظ أنه بلغه : قال على للحسن والحسين رضی الله عنهم : إذا مت أنا فاحملانی على سرير ، ثم ائتيا بی الغری – وهو نجف الكوفة – فإنكما تريان صخرة بيضاء تلمع نورا ، فاحتفرا فإنكما تجدان فيها ساجة ، فادفنانی فيها (4).

8 – ... ثنا المعتمر ، قال : قال أبی : حدثنا الحريث بن مخشی أن عليا قتل صبيحة إحدی وعشرين من رمضان ، قال : فسمعت الحسن بن على يقول وهو يخطب – وذكر مناقب على – فقال : قتل ليلة أنزل القرآن ، وليلة أسری بعيسی ، وليلة قبض موسی (5).

---

1 – 1. الرياض النضرة 3 – 4 / 237 ، وروی الخوارزمی فی مناقبه : 281 بنفس المعنی ، ومثله فی الصواعق المحرقة – لابن حجر – : 192 طبعة مصر.

2– 2. تاريخ دمشق 3 / 317 ترجمة الإمام على عليه السلام.

3– 3. مستدرک الحاكم 3 / 144.

4– 4. أرجح المطالب : 669.

5– 5. المستدرک 3 / 143 ، تلخيص المستدرک – للذهبی – 3 / 143.

1 – فلما مات على رضى الله عنه ، استدعى الحسن ابن ملجم ، فقال له ابن ملجم : إنى أعرض عليک خصلة. قال : وما هى؟ قال : إنى كنت عاهدت الله عند الحطيم أن أقتل عليا ومعاوية أو أموت دونهما ، فإن خليتنى ذهبت إلى معاوية ، على أنى إن لم أقتله أو قتلته وبقيت فلله على أن أرجع إليک حتى أضع يدى فى يدک ، فقال الحسن : كلا والله حتى تعاين النار فلا. ثم قدمه فقتله (1).

2 – فلما قبض عليه السلام بعث الحسن إلى ابن ملجم فقال للحسن : هل لک فى خصلة ، إنى والله ما أعطيت الله عهدا إلا وفيت به ، إنى كنت قد أعطيت الله عهدا عند الحطيم أن أقتل عليا ومعاوية أو أموت دونهما ، فإن شئت ... فقال الحسن : أما والله حتى تعاين النار فلا ، ثم قدمه فقتله ... (2).

3 – ودعا الحسن – بعد دفنه – بابن ملجم – لعنه الله – فأتى به فأمر بضرب عنقه ، فقال له : إن رأيت أن تأخذ على العهود أن أرجع إليک حتى أضع يدى فى يدک بعد أن أمضى إلى الشام ، فأنظر ما صنع صاحبای بمعاوية ، فإن كان قتله وإلا قتلته ثم أعود إليک تحكم فى بحكمک ، فقال له الحسن : هيهات والله لا تشرب الماء البارد أو تلحق روحک بالنار ، ثم ضرب عنقه (3).

1– 1. البداية والنهاية – لابن كثير – 7 / 330.

2– 2. تاريخ الطبرى 4 / 144 ، ومثله فى المناقب – للخوارزمى – : 279.

3– 3. مقاتل الطالبين : 41 ، تفسير نهج البلاغة – لابن أبى الحديد – 6 / 125.

من ذخائر التراث

ص: 191

مختصر

إثبات الرجعة

للفضل بن شاذان

السيد باسم الموسوى

المؤلف :

هو أبو محمد الفضل بن شاذان بن الخليل الأزدى النيشابورى ، المتوفى سنة 260 ه.

قال عنه الشيخ الطوسى : (فقيه متكلم جليل القدر ، له كتب ومصنفات) (1) ثم ذكر كتبه وعد منها كتاب (إثبات الرجعة).

وقال عنه النجاشى : (كان أبوه من أصحاب يونس ، وروى عن أبى جعفر الثانى وقيل عن الرضا أيضا عليهما السلام ، وكان ثقة ، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين ، وله جلالة فى هذا الطائفة ، وهو فى قدره أشهر من أن نصفه وذكر الكنجى أنه صنف مائة وثمانين كتابا) (2) ثم عد كتبه ومنها : (إثبات الرجعة).

وقال عنه ابن داود الحلى - بعد أن نقل قولى الشيخ والنجاشى - : (كان أحد أصحابنا الفقهاء العظام المتكلمين ، حاله أعظم من أن يشار إليها ، قيل : إنه

تحقيق : السيد باسم الموسوى

1- 1. الفهرست : 124 رقم 552.

2- 2. فهرست أسماء مصنفى الشيعة (رجال النجاشى) : 306 رقم 840.

دخل على أبى محمد العسكرى عليه السلام فلما أراد أن يخرج سقط منه كتاب من تصنيفه فتناوله أبو محمد عليه السلام ونظر فيه وترحم عليه ، وذكر أنه قال : (أغبط أهل خراسان لمكان الفضل وكونه بين أظهرهم) وكفاه بذلک فخرا) (1).

الكتاب :

لقد ذكر النجاشى نقلاـعن أبى القاسم يحيى بن زكريا الكنجى كتابين للفضل بن شاذان – من جملة كتبه – هما : (الرجعة) و (إثبات الرجعة).

أما كتابه الأول فقد ذكره الشيخ آقا بزرک الطهرانى فى الذريعة 10 / 162 رقم 294 تحت عنوان (الرجعة وأحاديثها) وقال : (الرجعة وأحاديثها : للفضل بن شاذان بن الخليل بن أبى محمد الأزدى النيشابورى ، المتوفى سنة 260 ه ، وهو غير (إثبات الرجعة) له أيضا ، وهذا هو الذى يعبر عنه بكتاب الغيبة كما يأتى بتصريح النجاشى ، وكان عند الميرلوحى الأصفهانى على ما ينقل عنه فى كتابه الأربعين الموسوم : كفاية المهتدى).

وعاد فذكره فى الذريعة 16 / 78 رقم 395 بعنوان (كتاب الغيبة) وذكر أن نسخة منه عند الميرزا إبراهيم الأصفهانى ، كما ذكر أن المحدث النورى نقل فى (مستدرک الوسائل) عن هذا الكتاب بتوسط الميرلوحى الأصفهانى الذى كان يمتلک نسخة من هذا الكتاب.

أما كتابه الثانى (إثبات الرجعة) فهو أصل رسالتنا هذه ، وقد ذكره له إسماعيل باشا البغدادى فى إيضاح المكنون 1 / 23 إضافة إلى من ذكره له من الشيعة.

====

راجع فى تفصيل ترجمته : اختيار معرفة الناقلين (رجال الكشى) 2 / 817 ، منهج المقال : 260 ، تنقيح المقال 2 / 9 ، جامع الرواة 2 / 5 ، الرجال – للشيخ الطوسى – : 420 رقم 1 ، معجم رجال الحديث 13 / 298 رقم 9355 ، مصفى المقال : 360 ، الأعلام – للزركلى – 5 / 149 ، مقدمة تحقيق كتابه (الإيضاح)

1– 1. الرجال : 151 رقم 1200.

وقد ذكره العلامة الطهرانى فى الذريعة 1 / 93 رقم 450 بعنوان (إثبات الرجعة).

وعبر عنه فى الذريعة 22 / 367 رقم 7472 قائلا : (منتخب إثبات الرجعة : للفضل بن شاذان ، انتخبه بعض فضلاء المحدثين ، كما كتب عليه الشيخ الحر بخطه ، صورة الخط فى آخر النسخة الموجودة عند الشيخ محمد السماوى : هذا ما وجدناه منقولا من رسالة (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان ، بخط بعض فضلاء المحدثين).

وذكرها أيضا فى الذريعة 20 / 201 رقم 2574 بعنوان (مختصر الغيبة للفضل بن شاذان) ونسب المختصر هذا إلى السيد بهاء الدين على النيلى النجفى ، وقال : (وذكرت هذه النسخة بعنوان : منتخب إثبات الرجعة ، لاحتمال تعددهما ، فراجع) كما مر آنفا.

النسخة :

إن ما حصلنا عليه من نسخ هذه الرسالة هى النسخة التى فرغ من كتابتها ابن زين العابدين محمد بن حسين الأرموى فى ثمان ليال بقين من ذى القعدة سنة 1350 ه نقلا عن نسخة صاحب الوسائل المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى ، المتوفى سنة 1104 ه ، وكان عليها خطه قدس سره.

ونسخة رسالتنا هذه محفوظة فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد ، ضمن مجموعة رقم 7442 مع مخطوطتى كتابى الأمالى والإفصاح فى إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ، وكلاهما للشيخ المفيد ، وقد احتلت نسختنا هذه الأوراق من 1 - 11 من المجموعة ، وقد فات المفهرس أن يذكر وجودها ضمن المجموعة المذكورة آنفا فذكر كتابى الشيخ المفيد دونها! وقد دلنا عليها سماحة العلامة المحقق السيد عبد العزيز الطباطبائى على أثر تتبعاته وتنقيباته فى مخطوطات المكتبات المختلفة ، وزودتنى مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث مشكورة بمصورتها ،

وفقهم الله جميعا.

والنسخة هذه تحتوى على (1) حديثا فقط تدور حول موضوع إمامة المهدى عليه السلام وغيبته وبعض علائم الظهور اختارها منتخبها من أصل الكتاب لهذا الغرض كما يبدو، ولا ندرى نسبة ما خرج فى هذه الرسالة من الأحاديث إلى أصل الكتاب، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأحاديث العشرون لم تذكر موضوع الرجعة إلا فى الحديثين رقم 7 و 16.

كما أن هناك نسخة مخطوطة أخرى - لم نستطع الحصول عليها - بعنوان (مختصر كتاب الرجعة) لابن شاذان فى مكتبة آية الله الحكيم، فى النجف الأشرف، ضمن مجموعة تحتوى على خمسة كتب أخرى، جاء ذكرها فى فهرس المكتبة 1 / 56 برقم 316، وهى نسخة المحدث الحر العاملى - صاحب (وسائل الشيعة) - وعلى ظهرها تملك جماعة من الأعلام بخطوطهم، وآخر من تملك النسخة الشيخ محمد السماوى، المتوفى سنة 1370 ه.

وجاء ذكرها أيضا فى (سلسلة تعريف المخطوطات) نشر جامعة طهران 5 / 423 رقم 40 فى عداد نوادر مخطوطات مكتبة آية الله الحكيم.

وهناك روايات فى رجوع الأموات إلى الحياة الدنيا تجدها فى مصادر أهل السنة المعتمدة ولم يستنكروها بل عدوها من الكرامات (2) فابن أبى الدنيا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد الله الأموى القرشى ألف كتابا فى ذلك بعنوان (من عاش بعد الموت) وصدر هذا الكتاب بتحقيق على أحمد جاب الله عن دار الكتب العلمية فى بيروت سنة 1987 م، فليس بدعا أن تقول الشيعة بالرجعة

---

1 - 1. لاحظ : الإستيعاب 1 / 192، البداية والنهاية 6 / 156 و 158، الروض الآنف 2 / 370، الإصابة 1 / 565 و 2 / 24 تهذيب التهذيب 3 / 410، الخصائص الكبرى 2 / 85، شرح شفا القاضى عياض - للخفاجى - 3 / 105 و 108.
2- راجع : الغدير 11 / 103 و 105 و 113 و 119 و 135 و 167 و 187 و 190.

بعـد أن نطق بها القرآن الكريم (1) والأحاديث الواردة عن النبى وأهل بيته عليهم أفضل الصـلاة والسـلام ، كما أن العقل لا يمنع من وقوع ذلک ، وكل ذلک فى مقدور الله سبحانه ..

ولمزيد الاطلاع على موضوع الرجعة راجع (الايقاظ من الهجعة فى إثبات الرجعة) للمحدث الحر العاملى.

منهج التحقيق :

لما كانت جل كتب الفضل بن شاذان قـد فقدت على مر العصور ولم يصـلنا منها إلا النزر القليل – ومما فقد منها كتابا (الرجعة) و (إثبات الرجعـة) على فرض تعددهما ، ولم يصـلنا إلا هذا المنتخب من الأصل – كان أساس العمل فى هذه النسـخة هو محاولة تخريج أحاديثها على أكبر عدد ممكن من المصادر الأصول تعضـيدا لها ، ومن ثم تشخيص الاختلافات فيما بينها وبين هذه الرسالة وإثبات ما هو الصواب أو الأرجـح فى المتن بما فى ذلک الإضافات على النسـخة وقـد حصـرناها بين معقوفتين () ، فما كان منها مأخوذا من المصادر لم نذكر له هامشا ، وما كان من عندنا – وهو قليل – أثبتنا له هامشا موضحا ذلک.

هـذا ولم نطلب التطابق التام بين أحاديث هذه الرسالة وبقية المصادر لما لهذه الرسالة من مسـحة مصدرية ، وما ذكر من مصادر لأحاديثها إنما لوحظ فيه اتحاد المتن نصا أو مضمونا ، إلا ما كان من (إثبات الهداة) حيث نقل مؤلفه

====

وقوله تعالى : (ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم) البقرة 2 : 243.

وقوله تعالى : (... فأماته الله مائة عام ثم بعثه ... وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحما ...) البقرة 2 : 259.

وقوله تعالى : (... ثم أدعهن يأتينک سعيا ..) البقرة 2 : 260.

1– 1. من الآيات الشريفة التى استدل بها الشيعة على وقوع الرجعة : قول تعالى : (... ثم بعثناكم من بعد موتكم ...) البقرة 2 : 55.

المحدث الحر العاملى بعض أحاديث هذه الرسالة فكان بذلک نسخة أخرى لها ، أو بالأحرى النسخة الأم لهذه النسخة والتى كانت عنده.

والحمد لله رب العالمين.

السيد باسم الموسوى

ص: 198

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه نبذة يسيرة من كتاب اثبات الرجعة لشيخ الفرقة وثقة الطائفة ابي محمد الفضل بن شاذان بن الخليل النيشابوري تغمده الله تعالى بغفرانه وفسح له في جنانه ووفقنا الله لجمع جميع ما فيه والاستضائة بعوالي جواهره وعوالي لئاليه انه قريب مجيب قال روح الله روحه الشريف وارد فه بمنه المنيفة حدثنا محمد بن اسماعيل بن بزيع رضي الله عنه قال حدثنا حماد بن عيسى قال حدثنا ابراهيم بن عمر اليماني قال حدثنا ابان ابن ابي عياش قال حدثنا سليم بن قيس الهلالي قال قلت لامير المؤمنين عليه السلام اني سمعت من سلمان والمقداد وابي ذر شيئا من تفسير القرآن والاحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله غير ما في ايدي الناس ثم سمعت منك تصديق ما سمعت منهم ورايت في ايدي الناس اشياء كثيرة من تفسير القرآن والاحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله انتم تخالفونهم فيها وتزعمون ان ذلك كله باطل افترى الناس يكذبون على الله وعلى رسوله متعمدين ويفسرون القرآن بارائهم قال فاقبل علي عليه السلام قد سئلت فافهم الجواب ان في ايدي الناس حقا وباطلا وصدقا وكذبا وناسخا ومنسوخا وخاصا وعاما ومحكما ومتشابها وحفظا ووهما وقد كذب على رسول الله في عهده حتى قام خطيبا فقال ايها الناس فقد كثر الكذب علي فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ثم كذب عليه من بعده اكثر مما كذب عليه في زمانه وانما اتاكم الحديث من اربعة ليس لهم خامس رجل منافق مظهر للاسلام متصنع للايمان لا يتاثم ولا يتحرج ان يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله متعمدا فلو علم الناس انه منافق كذاب لم يقبلوا منه ولم يصدقوه ولكنهم قالوا هذا رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله رآه وسمع منه فاخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله وقد اخبر الله عن المنافقين بما اخبر ووصفهم بما وصف فقال عز وجل واذا رايتهم تعجبك اجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم كانهم خشب مسندة ثم تقربوا بعده الى الائمة الضالة والدعاة الى النار بالزور والكذب والبهتان فولوهم

● صورة الورقة الأولى من نسخة الرسالة المحفوظة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام ـ مشهد.

١١

والمقام اسمه محمد بن الحسن ولقبه النفس الزكية وجاء صيحة من السماء بان الحق مع علي وشيعته
فعند ذلك خروج قائمنا عليه السلام فاذا خرج اسند ظهره الى الكعبة واجتمع عنده ثلثمائة وثلثة
عشر رجلا واول ما ينطق به هذه الاية بقية الله خير لكم ان كنتم مؤمنين ثم يقول انا بقية
الله وحجته وخليفته عليكم فلا يسلم عليه مسلم الا قال السلام عليك يا بقية الله في ارضه
فاذا اجتمع له العقد وهو اربعة الاف رجل خرج من مكة فلا يبقى في الارض معبود دون الله
عز وجل من صنم وغيره الا وقعت فيه نار فاحترق وذلك بعد غيبة طويلة عن محمد
بن اسمعيل بن بزيع عن محمد بن مسلم الثقفي عن ابي جعفر عليه السلام مثله حدثنا عبد الرحمن
بن ابي نجران رفعه عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال المفقودون عن فراشهم
ثلثمائة وثلثة عشر رجلا عدة اهل بدر فيصبحون بمكة وهو قول الله عز وجل اينما تكونوا يات
بكم الله جميعا وهم اصحاب القائم عليه السلام حدثنا احمد بن محمد بن ابي نصر رفعه قال حدثنا عاصم
بن حميد قال حدثنا محمد بن مسلم قال سئل رجل ابا عبد الله عليه السلام متى يظهر قائمكم قال اذا كثر
الغوغاء وقل الحياء وكثر الجور والفساد قل الصلاح والسداد واكتفى الرجال بالرجال
والنساء بالنساء ومال الفقهاء الى الدنيا واكثر الناس الى الاشعار والشعراء وسمع قوم من
اهل البدع حتى يصيروا قردة وخنازير وقل التسفيان ثم خروج الدجال وبالغ في الاغواء
والاضلال فعند ذلك ينادي باسم القائم عليه السلام في ليلة ثلث وعشرين من شهر رمضان
ويقوم في يوم عاشورا فكاني انظر اليه قائما بين الركن والمقام وينادي جبرئيل عليه السلام بين
يديه البيعة لله فتقبل اليه شيعته هذا ما وجدناه منقولا من رسالة اثبات الرجعة
للفضل بن شاذان بخط بعض فضلاء المحدثين وقد قوبل باصله حرره محمد الحر هذا تمام
ما في النسخة التي نسخت هذه النسخة منها وكانت لصاحب الوسائل رحمة الله عليه وكان قوله
هذا ما وجدناه الخ بخطه الشريف المبارك وايضا على ظهر النسخة كان بخطه ما هذا لفظه
مالكه من كرم الله الفقير محمد الحر وافق الفراغ في ثمان ليال بقين من ذي القعدة سنة
الف وثلثمائة وحسين من الهجرة النبوية في حضرة المجيدية
واما الاحقر ابن زين العابدين محمد حسين
الاردوبادي عفى الله عنهما .

● صورة الورقة الأخيرة من نسخة الرسالة المحفوظة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام ـ مشهد.

[مختصر إثبات الرجعة]

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه نبذة يسيرة من كتاب (إثبات الرجعة) لشيخ الفرقة وثقة الطائفة أبى محمد الفضل بن شاذان بن الخليل النيشابورى ، تغمده الله تعالى بغفرانه ، وفسح له فى جنانه ، ووفقنا الله لجمع جميع ما فيه ، والاستضاءة بعوالى جواهره ، وغوالى لآليه ، إنه قريب مجيب.

قال - روح الله روحه الشريفة وأردفه بمننه المنيفة - :

[1] حدثنا محمد بن إسماعيل بن بزيع - رضى الله عنه - ، قال : حدثنا حماد بن عيسى ، قال : حدثنا إبراهيم بن عمر اليمانى ، قال : حدثنا أبان بن أبى عياش ، قال : حدثنا سليم بن قيس الهلالى ، قال : قلت لأمير المؤمنين عليه السلام : إنى سمعت سلمان والمقداد وأبى ذر شيئا من تفسير القرآن والأحاديث عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم غير ما فى أيدى الناس ، ثم سمعت منک تصديق ما سمعت منهم ، ورأيت فى أيدى الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن والأحاديث عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنتم تخالفونهم فيهما وتزعمون (1) أن ذلک كله باطل ، أفترى الناس يكذبون على الله وعلى رسوله متعمدين ويفسرون القرآن بآرائهم؟!

قال : فقال على عليه السلام : قد سألت فافهم الجواب ، إن فى أيدى الناس حقا وباطلا ، وصدقا وكذبا ، وناسخا ومنسوخا ، وخاصا وعاما ، ومحكما

====

2. أى : تقولون.

1- 1. كتاب سليم : 61 ، الكافى : 50 / 1 ، الغيبة - للنعمانى - : 75 / 10 قطعة منه ، وعنه فى البحار 36 : 273 / 69 ، الخصال : 255 / 131 ، إكمال الدين : 284 / 37 قطعة منه ، تحف العقول : 193 قطعة منه ، نهج البلاغة 1 : 214 / 205 قطعة منه ، الإحتجاج : 264 قطعة منه.

ومتشابها ، وحفظا ووهما ، وقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى عهده حتى قام خطيبا فقال : (أيها الناس فقد كثر الكذب على (1) ، فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) ، (ثم كذب عليه من بعده أكثر مما كذب عليه فى زمانه) (2).

وإنما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس :

رجل منافق ، مظهر للإسلام ، متصنع للإيمان ، لا يتأثم ولا يتحرج أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متعمدا ، فلو علم الناس (3) أنه منافق كذاب لم يقبلوا منه ولم يصدقوه ، ولكنهم قالوا : هذا رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، رآه وسمع منه ، فأخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله ، وقد أخبر الله عن المنافقين بما أخبر ، ووصفهم بما وصف ، فقال عزوجل : (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة) (4) ثم تقربوا بعده إلى الأئمة الضالة (5) والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان ، فولوهم الأعمال وحملوهم على رقاب الناس وأكلوا بهم الدنيا ، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصمه الله ، فهذا أحدا الأربعة.

ورجل آخر سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا ولم يحفظه على وجهه ، ووهم فيه ولم يتعمد كذبا ، فهو فى يده ، ويعمل به ، ويرويه ويقول : أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلو علم المسلمون أنه وهم لم يقبلوه ، ولو علم هو أنه وهم لرفضه.

ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا أمر به ،

1- 1. كتاب سليم والمصادر الأخرى : قد كثرت على الكذابة.

2- 2. لم ترد هذه الجملة فى بقية المصادر.

3- 3. فى كتاب سليم : المسلمون ، وهو موافق لبقية الرواية.

4- 4. المنافقون 63 : 4.

5- 5. فى كتاب سليم وغيبة النعمانى : أئمة الضلال ، وفى بقية المصادر : أئمة الضلالة.

ثم نهى عنه (وهو لا يعلم) (1) ، أو سمعه نهى عن شئ ينهى عنه ، ثم أمر به وهو لا يعلم ، فحفظ منسوخه ولم يعلم الناسخ ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه ، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه.

ورجل رابع لم يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو مبغض للكذب خوفا من الله تعالى وتعظيما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لم ينس بل حفظ ما سمعه على وجهه فجاء به كما سمع ، لم يزد فيه ولم ينقص ، وعلم الناسخ والمنسوخ ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ ، (ويعلم) (2) أن أمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم كأمر القرآن ، وفيه كالقرآن ناسخ ومنسوخ ، وعام وخاص ، ومحكم ومتشابه ، وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، الكلام له وجهان : كلام (3) عام وكلام خاص مثل القرآن ، وقال الله تبارک وتعالى فى كتابه : (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهو) (4) فاشتبه على من لم يعرف ولم يدر ما عنى الله به ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وليس كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأله عن الشئ ، ولا كل من يسأله فيفهم ، ولا كل من يفهم يستحفظ ، وقد كان فيهم قوم لم يسألوه عن شئ قط ، وكانوا يحبون أن يجئ الأعرابى (أو) (5) الطارئ أو غيره (6) فيسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم يسمعون.

وكنت أدخل عليه فى كل يوم دخلة وفى كل ليلة دخلة ، فيخلينى فيها يجيبنى بما أسأل ، وأدور معه حيثما دار ، (و) قد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصنع ذلک بأحد من الناس غيرى ،

1- 1. أثبتناه من بقية المصادر.

2- 2. ليست فى المصادر الأخرى.

3- 3. فى الأصل المخطوط والخصال : وكلام ، وما أثبتناه وفق كتاب سليم وبقية المصادر.

4- 4. الحشر 59 : 7.

5- 5. أثبتناه من بعض المصادر ، وفى بعضها : و.

6- 6. خلت المصادر الأخرى من : (أو غيره) وفى تحف العقول : أو الذمى.

وربما يأتينى رسول الله صلى الله على وآله وسلم فى بيتى أكثر من ذلک فى بيته ، وكنت إذا دخلت عليه فى بعض منازله أخلانى وأقام عنى نساءه ولا يبقى عنده غيرى ، وإذا أتانى للخلوة (فى بيتى) لم تقم (1) عنى فاطمة عليها السلام ولا أحد من بنى ، وكنت إذا سألته أجابنى ، وإذا سكت عنه وفنيت (2) مسائلى ابتدأنى ، فما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية من القرآن إلا أقرأنيها وأملاها على فكتبتها بخطى ، وعلمنى تأويلها وتفسيرها ، ناسخها ومنسوخها ، ومحكمها ومتشابهها ، وخاصها وعامها ، وظهرها وبطنها ، ودعا الله أن يعطينى فهمها وحفظها ، فما نسيت آية من كتاب الله ولا علما أملاه على وكتبته منذ دعا لى الله بما دعا ، وما ترک شيئا علمه الله من حلال أو حرام ، أو أمر أو نهى ، أو طاعة أو معصية ، أو شئ كان أو يكون ، ولا كتاب منزل على أحد من قبله ، إلا علمنيه وحفظته ، فلم أنس حرفا واحدا منها.

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أخبرنى بذلک كله وضع يده على صدرى ودعا الله لى أن يملأ قلبى علما وفهما وحكما ونورا ، وكان يقول : اللهم علمه وحفظه ولا تنسه شيئا مما أخبرته وعلمته.

فقلت له ذات يوم : بأبى أنت وأمى يا رسول الله (إنک) منذ دعوت لى (3) الله بما دعوت لم أنس شيئا ولم يفتنى شئ (4) مما علمتنى ، وكل ما علمتنى كتبته (5) ، أتتخوف (6) على النسيان؟

فقال : يا أخى ، لست أتخوف عليک النسيان و (لا) الجهل ، وإنى أحب

1- 1. فى الأصل المخطوط : يقم ، وما أثبتناه من المصادر جميعا.

2- 2. ورد فى هامش الأصل المخطوط : (فى نسخة : نفدت).

3- 3. فى الأصل المخطوط : إلى ، وما أثبتناه وفق المصادر كلها.

4- 4. فى الأصل المخطوط : شيئا ، وهو تصحيف.

5- (17) فى غيبة النعمانى : فلم تأمرنى بكتبه؟ ، وفى بعض المصادر : لم أكتبه؟

6- 6. فى الأصل المخطوط : أفتخوف ، وما أثبتناه من كتاب سليم.

أن أدعو لک ، وقـد أخبرنی الله تعالی أنه قـد أخلفنی فیک وفی شـرکائک الـذین (1) قرن الله طـاعتهم بطـاعته وطاعتی وقال فیهم : (یا أیها الذین آمنوا أطیعوا الله وأطیعوا الرسول وأولی الأمر منکم) (2).

قلت : من هم یا رسول الله؟

قال : الذین هم الأوصـیاء من بعدی ، والذین لا یضرهم خذلان من خذلهم ، وهم مع القرآن والقرآن معهم ، لا یفارقونه ولا یفارقهم حتی یردوا علی الحوض ، بهم تنصر (3) أمتی ، وبهم یمطرون ، وبهم یدفع البلاء ، وبهم یستجاب الدعاء.

قلت : سمهم لی یا رسول الله؟

قال : أنت یا علی أولهم ، ثم ابنی هذا - ووضع یده علی رأس الحسن - ثم ابنی هذا - ووضع یده علی رأس الحسـین - ثم سمیک علی ابنه زین العابـدین ، وسـیولد فی زمانـک یـا أخی فـأقرئه منی السـلام ، ثم أبنه محمـد الباقر ، باقر علمی وخازن وحی الله تعالی ، ثم ابنه جعفر الصادق ، ثم ابنه موسـی الکاظم ، ثم ابنه علی الرضا ، ثم ابنه محمد التقی ، ثم ابنه علی النقی ، ثم ابنه الحسن الزکی ، ثم ابنه الحجة القائم ، خاتم أوصیائی وخلفائی ، والمنتقم من أعدائی ، الذی یملأ الأرض قسطا وعدلا کما ملئت ظلما وجورا.

ثم قال أمیر المؤمنین علیه السلام : والله إنی لأعرف جمیع من یبایعه (4) بین الرکن والمقام ، وأعرف أسماء أنصاره ، وأعرف قبائلهم.

قال محمد بن إسماعیل : ثم قال حماد (5) بن عیسی : قد ذکرت هذا

1- 1. فی غیبة النعمانی : الذین یکونون بعدک وإنما تکتبه لهم.

2- 2. النساء 4 : 59.

3- 3. فی الأصل المخطوط : ینصرون ، وما أثبتناه من غیبة النعمانی.

4- 4. فی الأصل المخطوط : (لأعرف (لأعرفه / خ ل) ما سألتم عنی یبایع) ، وما أثبتناه من کتاب سلیم.

5- 5. فی الأصل المخطوط : محمد ، وهو تصحیف.

الحـديث عنـد مولای أبی عبد الله علیه السـلام فبکی وقال : صدق سـلیم ، فقد روی لی هذا الحدیث أبی عن أبیه علی بن الحسـین عن أبیه الحسین بن علی قال : سمعت هذا الحدیث من أمیر المؤمنین علیه السلام حین سأله سلیم بن قیس.

[2] حـدثنا محمـد بن أبی عمیر ، عن حماد بن عیسـی ، عن أبی شـعبة الحلبی ، عن أبی عبد الله ، عن أبیه محمد بن علی ، عن أبیه علی بن الحسـین ، عن عمه الحسن بن علی بن أبی طالب علیهم السـلام ، قال : سألت جدی رسول الله صـلی الله علیه وآله عن الأئمة بعده ، فقال صلی الله علیه وآله وسـلم : الأئمـة بعـدی عدد نقباء بنی إسـرائیل اثنا عشـر ، أعطاهم الله علمی وفهمی ، وأنت منهم یا حسن ، فقلت : یا رسول الله ، فمتی یخرج قائمنا أهل البیت؟ قال : یا حسن ، مثله مثل الساعـة ، أخفی الله علمها علی أهل السـماوات والأرض ، لا تأتی إلا بغتة.

أقول : صوابه حماد بن عثمان (1).

[3] حدثنا عبد الرحمن بن أبی نجران ، عن عاصم بن حمید ، عن أبی حمزة الثمالی ، عن أبی جعفر علیه السلام ، قال : قال رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم لأمیر المؤمنین علیه السلام : یا علی ، إن قریشا ستظهر علیک ما استبطنته ، وتجتمع کلمتهم علی ظلمک وقهرک ، فإن وجدت أعوانا فجاهدهم ، وإن لم تجد أعوانا فکف یدک واحقن دمک فإن الشهادة من ورائک.

واعلم أن ابنی ینتقم من ظالمیک وظالمی أولادک وشیعتک فی الدنیا ، ویعذبهم الله فی الآخرة عذابا شدیدا.

فقال سـلمان الفارسی : من هو یا رسول الله؟ قال : التاسع من ولد ابنی الحسین ، الذی یظهر بعد غیبته الطویلة فیعلن أمر الله ، ویظهر دین الله ، وینتقم من

====

2. هـذا قول الشـیخ محمـد بن الحسن الحر العاملی - قـدس سـره - الناسخ الأول لهذه الرسالة. راجع معجم رجال الحدیث 6 / 217 و 231.

3. الغیبة - للطوسی - 117 و 203 قطعة منه لغایة : (فإن الشهادة من ورائک).

1- 1. کفایة الأثر : 168 بسند آخر ، وعنه فی البحار 36 : 341 / 205.

أعداء الله ، ويملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما.

قال : متى يظهر يا رسول الله؟ قال : لا يعلم ذلک إلا الله ، ولكن لذلک علامات ، منها : نداء من السماء وخسف بالمشرق ، وخسف بالمغرب ، وخسف بالبيداء.

[4] حدثنا صفوان بن يحيى ، قال : حدثنا أبو أيوب إبراهيم بن زياد الخزاز ، قال : حدثنا أبو حمزة الثمالى ، عن أبى خالد الكابلى ، قال : دخلت على مولاى على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليهم السلام فرأيت فى يده صحيفة كان ينظر إليها ويبكى بكاءا شديدا ، قلت : فداک أبى وأمى يا ابن رسول الله ، ما هذه الصحيفة؟

قال : هذه نسخة اللوح الذى أهداه الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، كان فيه اسم الله تعالى ورسوله وأمير المؤمنين وعمى الحسن بن على وأبى عليهم السلام واسمى واسم ابنى محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وابنه موسى الكاظم وابنه على الرضا عليهم السلام وابنه محمد التقى وابنه على النقى وابنه الحسن الزكى وابنه الحجة القائم بأمر الله ، المنتقم من أعداء الله ، الذى يغيب غيبة طويلة ثم يظهر فيملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا.

[5] حدثنا فضالة بن أيوب - رضى الله عنه - ، قال : حدثنا أبان بن عثمان ، قال : حدثنا محمد بن مسلم ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلى بن أبى طالب عليه السلام : (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم أنت يا على أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم الحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم على بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم محمد بن على أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم جعفر بن محمد أولى

====

(4)

2. كفاية الأثر : 177 وعنه فى البحار 36 : 345 / 211 ، الكافى 1 : 444 / 4 ، الغيبة - للنعمانى - 95 / 27 ، عيون أخبار الرضا عليه السلام 1 : 47 / 8 ، إكمال الدين : 270 / 15.

بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم موسى بن جعفر أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم على بن موسى أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم محمد بن على أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم على بن محمد أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم الحسن بن على أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم الحجة بن الحسن الذى تنتهى إليه الخلافة والوصاية ويغيب مدة طويلة ثم يظهر ويملأ الأرض عدلا وقسطا كما ملئت جورا وظلما.

[6] حدثنا محمد بن أبى عمير - رضى الله عنه - ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله (إنى تارک فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى) من العترة؟ فقال - عليه السلام - : أنا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين ، تاسعهم مهديهم ، لا يفارقون كتاب الله عزوجل ولا يفارقهم حتى يردوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حوضه.

[7] حدثنا الحسن بن محبوب ، عن مالک بن عطية ، عن أبى حمزة ثابت بن أبى صفية دينار ، عن أبى جعفر عليه السلام ، قال : قال الحسين بن على بن أبى طالب عليهم السلام لأصحابه قبل أن يقتل بليلة واحدة : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا بنى إنک ستساق إلى العراق ، تنزل فى أرض يقال لها : عمورا وكربلا ، وإنک تستشهد بها ، وتستشهد معک جماعة ، وقد قرب ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنى راحل إليه غدا ، فمن أحب منكم الانصراف فلينصرف فى هذه الليلة فإنى قد أذنت له ، وهو منى فى حل ، وأكد فيما قاله تأكيدا بليغا فلم يرضوا وقالوا : والله ما نفارقک أبدا حتى نرد موردک.

فلما رأى ذلک قال : فأبشروا بالجنة ، فوالله إنما نمكث ما شاء الله تعالى بعد

====

1. معانى الأخبار : 90 / 4 ، عيون أخبار الرضا عليه السلام 1 : 57 / 25 ، إكمال الدين : 240 / 64 وعنها فى البحار 23 : 147 / 110.

2. أخرج الحر العاملى ذيل الحديث فى إثبات الهداة 3 : 569 / 681 ، وروى القطب الراوندى ما بمعناه فى الخرائج والجرائح - مخطوط - : 220.

ما يجرى علينا ، ثم يخرجنا الله وإياكم حين (1) يظهر قائمنا فينتقم من الظالمين ، وأنا وأنتم نشاهدهم و (عليهم) (2) السلاسل والأغلال وأنواع العذاب والنكال.

فقيل له : من قائمكم يا ابن رسول الله؟ قال : السابع من ولد ابنى محمد بن على الباقر ، وهو الحجة بن الحسن بن على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر بن محمد بن على ابنى ، وهو الذى يغيب مدة طويلة ثم يظهر ويملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما.

[8] حدثنا صفوان بن يحيى - رضى الله عنه - ، قال : حدثنا إبراهيم بن زياد ، عن أبى حمزة الثمالى ، عن أبى خالد الكابلى ، قال : دخلت على سيدى على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليهم السلام ، فقلت : يا ابن رسول الله ، أخبرنى بالذين فرض الله طاعتهم ومودتهم وأوجب على عباده الاقتداء بهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

فقال : يا كابلى ، إن أولى الأمر الذين جعلهم الله عزوجل أئمة الناس وأوجب عليهم طاعتهم : أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام ، ثم الحسن عمى ، ثم الحسين أبى ، ثم انتهى الأمر إلينا ، وسكت.

فقلت له : يا سيدى ، روى لنا عن أمير المؤمنين عليه السلام أن الأرض لا تخلوا من حجة لله (3) تعالى على عباده ، فمن الحجة والإمام بعدك؟ قال : ابنى محمد ، واسمه فى صحف الأولين (4) : باقر ، يبقر العلم بقرا ، وهو الحجة والإمام بعدى ، ومن بعد محمد ابنه جعفر واسمه عند أهل السماء :

====

5. فى الأصل المخطوط : الصحف الأولين ، وفى الإحتجاج : التوراة.

1- 1. فى الأصل المخطوط : حتى ، والأرجح ما أثبتناه.

2- 2. أضفناه استدراكا لسقط مقدر.

3- 3. إكمال الدين : 319 / 2 ، الإحتجاج : 318 ، وعنه البحار 36 : 386 / 1 ، وفى الخرائج والجرائح - مخطوط - : 70 قطعة منه.

4- 4. فى الأصل المخطوط : الله ، وما أثبتناه من الإحتجاج.

الصادق.

قلت : يا سيدى ، فكيف صار اسمه (الصادق) وكلكم صادقون؟

قال : حدثنى (أبى) (1) عن أبيه ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، قال : إذا ولد ابنى جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب فسموه الصادق ، فإن الخامس من ولده الذى اسمه جعفر يدعى الإمامة اجتراءا على الله جل جلاله وكذبا عليه ، فهو عند الله (جعفر الكذاب) ، المفترى على الله تعالى ، والمدعى ما ليس له بأهل ، المخالف لأبيه ، والحاسد لأخيه ، وذلك الذى يروم كشف ستر الله عزوجل عند غيبة ولى الله.

ثم بكى على بن الحسين عليه السلام بكاءا شديدا ثم قال : كأنى بجعفر الكذاب وقد حمل طاغية زمانه على تفتيش أمر ولى الله والمغيب فى حفظ الله ، والتوكيل بحرم أبيه ، جهلا منه برتبته ، وحرصا على قتله إن ظفر به ، وطمعا فى ميراث أخيه ، حتى يأخذه بغير حق.

فقال أبو خالد : فقلت : يا ابن رسول الله ، وإن ذلك لكائن؟!

فقال : إى وربى ، إن ذلك مكتوب عندنا فى الصحيفة التى فيها ذكر المحن التى تجرى علينا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

فقال أبو خالد : فقلت : يا ابن رسول الله ثم يكون ماذا؟

قال : ثم تمتد الغيبة بولى (2) الله الثانى عشر من أوصياء رسول الله والأئمة بعده.

يا أبا خالد ، إن أهل زمان غيبته القائلين بإمامته والمنتظرين لظهوره أفضل من أهل كل زمان ، فإن الله تبارك وتعالى أعطاهم من العقول والأفهام والمعرفة ما صارت به (3) الغيبة (عندهم) بمنزلة المشاهدة ، وجعلهم فى ذلك الزمان

1- 1. أثبتناه من الإحتجاج.
2- 2. فى الأصل المخطوط : لولى ، وما أثبتناه من الإحتجاج.
3- 3. فى الأصل المخطوط : فيه ، وما أثبتناه من الإحتجاج.

بمنزلة المجاهدين بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسيف ، أولئک المخلصون حقا ، وشيعتنا صدقا ، والدعاة إلى دين الله - عزوجل - سرا وجهرا.

وقال عليه السلام : انتظار الفرج من أعظم الفرج.

[9] حدثنا محمد بن عبد الجبار ، قال : قلت لسيدى الحسن بن على : يا ابن رسول الله - جعلنى الله فداک - أحب أن أعلم من الإمام وحجة الله على عباده من بعدک؟

قال عليه السلام : إن الإمام والحجة بعدى ابنى ، سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنيه ، الذى هو خاتم حجج الله وآخر خلفائه.

قال : ممن هو يا ابن رسول الله؟

قال : من (ابنة) (1) ابن قيصر ملک الروم ، إلا أنه سيولد فيغيب عن الناس غيبة طويلة ، ثم يظهر ويقتل الدجال ، فيملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما ، فلا يحل لأحد أن يسميه باسمه أو يكنيه بكنيته قبل خروجه صلوات الله عليه.

[10] حدثنا أحمد بن إسحاق بن عبد الله الأشعرى ، قال : سمعت أبا محمد الحسن بن على العسكرى سلام الله عليه يقول : الحمد لله الذى لم يخرجنى من الدنيا حتى أرانى الخلف بعدى ، أشبه الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلقا وخلقا ، يحفظه الله تبارک وتعالى فى غيبته ، ثم يظهره فيملأ (2) ، الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا.

====

3. إكمال الدين : 408 / 7 وعنه البحار 51 : 161 / 9 ، كفاية الأثر : 291 ، ونقله المحدث الحر العاملى عن (إثبات الرجعة) فى إثبات الهداة 3 : 569 / 682.

4. فى الأصل المخطوط : ثم يظهر يملأ ، وما أثبتناه من إكمال الدين.

---

1 - 1. نقله المحدث الحر العاملى عن (إثبات الرجعة) فى إثبات الهداة 3 : 569 و 680 ، ونقله المحدث النورى عن (الغيبة) فى مستدرک الوسائل 12 : 280 / 3.

2 - 2. ما بين المعقوفين أثبتناه من إثبات الهداة ، حيث إن أم الإمام عليهما السلام هى مليكة بنت يشوعا ابن قيصر الروم ، راجع : إكمال الدين : 417 / 1 والغيبة - للطوسى - : 124.

[11] حدثنا محمد بن على بن حمزة بن الحسن بن عبيد الله (1) بن العباس بن على بن أبى طالب عليه السلام ، قال : سمعت أبا محمد عليه السلام يقول : قد ولد ولى الله وحجته على عباده وخليفتى من بعدى مختونا ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين عند طلوع الفجر ، وكان أول من غسله رضوان خازن الجنان مع جمع من الملائكة المقربين بماء الكوثر والسلسبيل ، ثم غسلته (2) عمتى حكيمة بنت محمد بن على الرضا عليهم السلام.

فسئل محمد بن على بن حمزة عن أمه - عليه السلام - ، قال : أمه مليكة التى يقال لها فى بعض الأيام : سوسن ، وفى بعضها : ريحانة ، وكان صقيل (3) ونرجس أيضا من أسمائها.

[12] حدثنا إبراهيم بن محمد بن فارس النيشابورى ، قال : لما هم الوالى عمرو بن عوف بقتلى - وهو رجل شديد النصب ، وكان مولعا بقتل الشيعة فأخبرت بذلك وغلب على خوف عظيم ، فودعت أهلى وأحبائى ، وتوجهت إلى دار أبى محمد عليه السلام لأودعه وكنت أردت الهرب ، فلما دخلت عليه رأيت غلاما جالسا فى جنبه ، وكان وجهه مضيئا كالقمر ليلة البدر ، فتحيرت من نوره وضيائه ، وكاد أن ينسنى ما كنت فيه.

فقال : يا إبراهيم ، لا تهرب فإن الله تبارك وتعالى سيكفيك شره.

فازداد تحيرى ، فقلت لأبى محمد عليه السلام : يا سيدى ، جعلنى الله فداك ، من هو وقد أخبرنى بما كان فى ضميرى؟

====

4. فى الأصل المخطوط : صيقل ، والأشهر ما أثبتناه عن (كشف الغمة) للأربلى.

5. نقله المحدث الحر العاملى عن (إثبات الرجعة) فى إثبات الهداة : 3 : 700 / 136 ، ونقله المحدث النورى عن (الغيبة) لابن شاذان فى مستدرک الوسائل 12 : 281 / 4.

1- 1. نقله المحدث الحر العاملى عن (إثبات الرجعة) فى إثبات الهداة 3 : 570 / 683.

2- 2. فى الأصل المخطوط : عينه ، وهو تصحيف ، راجع : معجم رجال الحديث 16 / 326.

3- 3. فى الأصل المخطوط : غسله ، وما أثبتناه هو الصواب.

فقال : هو ابنی وخلیفتی من بعـدی ، وهو الذی یغیب غیبة طویلة ویظهر بعد امتلاء الأرض جورا وظلما فیملأها عدلا وقسـطا ، فسألته عن أسـمه ، قال : هو سـمی رسول الله صـلی الله علیه وآله وسلم وکنیه ، ولا یحل لأحد أن یسمیه باسمه أو یکنیه بکنیته إلی أن یظهر الله دولته وسلطنته ، فاکتم یا إبراهیم ما رأیت وسمعت منا الیوم إلا عن (1) أهله.

فصلیت علیهما وآبائهما وخرجت مستظهرا (2) بفضل الله تعالی واثقا بما سـمعته من الصاحب علیه السـلام فبشرنی عمی علی بن فارس بـأن المعتمـد قـد أرسل أبا أحمـد - أخاه - وأمر بقتل عمرو بن عوف ، فأخـذه أحمـد فی ذلک الیوم وقطعه عضوا عضوا ، والحمـد لله رب العالمین.

[13] حدثنا عبد الله بن الحسین بن سعد الکاتب - رضی الله عنه ، قال : قال أبو محمد علیه السلام : قد وضع بنو أمیة وبنو العباس سیوفهم علینا لعلتین : إحداهما : أنهم کانوا یعلمون (أنه) لیس لهم فی الخلافة حق فیخافون من ادعائنا إیاها وتستقر فی مرکزها.

وثانیتهما : أنهم قـد وقفوا من الأخبار المتواترة علی أن زوال ملک الجبابرة والظلمـة علی یـد القائم منا ، وکانوا لا یشـکون أنهم من الجبابرة والظلمة ، فسـعوا فی قتل أهل بیت رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم وإبادة نسله طمعا منهم فی الوصول إلی منع تولد القائم علیه السلام أو قتله ، فأبی الله تعالی أن یکشف أمره لواحد منهم إلا أن یتم نوره ولو کره المشرکون.

[14] حدثنا أحمد بن محمد بن أبی نصـر - رضـی الله عنه - ، قال : حدثنا حماد بن عیسی ، قال : حدثنا عبد الله بن أبی یعفور ، قال : قال أبو عبد الله جعفر بن

====

3. نقله المحدث الحر العاملی عن (إثبات الرجعة) فی إثبات الهداة 3 : 570 / 685.

4. نقله المحدث الحر العاملی عن (إثبات الرجعة) فی إثبات الهداة 3 : 700 / 137.

1- 1. فی الأصل المخطوط : من ، وما أثبتناه من المستدرک.

2- 2. استظهر به أی استعان به. لسان العرب 4 : 525.

محمـد عليهما السـلام : ما من معجزة من معجزات الأنبياء والأوصـياء إلا ويظهر الله تبارک وتعالى مثلها فى يـد قائمنا لإتمام الحجة على الأعداء.

[15] حـدثنا الحسـن بن على بن فضـال ، عن حمـاد بن عيسـى ، عن الحسـين بن المختـار ، عن أبى نصـر ، عن عـامر بن واثلـة ، عن أمير المؤمنين صـلوات الله عليه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : عشر قبل الساعة لا بد منها : السفيانى ، والدجال ، والدخان ، والدابة ، وخروج القائم ، وطلوع الشـمس من مغربها ، ونزول عيسى عليه السلام ، وخسف بالمشرق ، وخسف بجزيرة العرب ، ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس إلى المحشر.

ورواه أيضا بلفظه عن الحسن بن محبوب – رضـى الله عنه – ، قال : حدثنا على بن رئاب ، قال : حدثنا أبو حمزة الثمالى ، قال : حدثنا سعيد بن جبير ، قال : حـدثنا عبد الله بن العباس ، قال : قال رسول الله صـلى الله عليه وآله وسـلم : إن للساعة علامات ، منها : السـفيانى ، وذكر مثله ، إلا أنه حذف الدابة ، وزاد : وخسف بالمغرب.

[16] حدثنا محمد بن أبى عمير – رضى الله عنه – ، قال : حدثنا جميل بن دراج ، قال : حدثنا زرارة بن أعين ، عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : قال : استعيذوا بالله من شر السفيانى والدجال وغيرهما من أصحاب الفتن.

قيل له : يا ابن رسول الله صـلى الله عليه وآله وسـلم ، أما الـدجال فعرفناه وقـد تبين من مضامين أحاديثكم شأنه ، فمن السـفيانى وغيره من أصحاب الفتن ، وما يصنعون؟

====

1. الغيبة – للطوسى – : 267 بإسناده عن الفضل بن شاذان ، وعنه فى البحار 52 : 209 / 48 ، منتخب الأنوار المضيئة : 24.

2. فى الأصل المخطوط : أبى بصـير ، ويبـدو أنه تصـحيف لأن أبا بصـير لا يروى عن عامر بن واثلـة. راجع : (معجم رجال الحديث 21 : 45).

قال علیه السلام : أول من یخرج منهم رجل یقال له : أصهب بن قیس ، یخرج من بلاد الجزیرة له نکایة شدیدة فی الناس وجور عظیم.

ثم یخرج الجرهمی من بلاد الشام ، ویخرج القحطانی من بلاد الیمن ، ولکل واحد من هؤلاء شوکة عظیمة فی ولایتهم ، ویغلب علی أهلها الظلم والفتنة منهم ، فبینا هم کذلک یخرج علیهم السمرقندی من خراسان مع الرایات السود ، والسفیانی من الوادی الیابس من أودیة الشام ، وهو من ولد عتبة بن أبی سفیان ، وهذا الملعون یظهر الزهد قبل خروجه ویتقشف (1) ، ویتقنع بخبز الشعیر والملح الجریش ، ویبذل الأموال فیجلب بذلک قلوب الجهال والرذال (2) ، ثم یدعی الخلافة فیبایعونه ، ویتبعهم العلماء الذین یکتمون الحق ویظهرون الباطل فیقولون : إنه خیر أهل الأرض ، وقد یکون خروجه وخروج الیمانی من الیمن مع الرایات البیض فی یوم واحد وشهر واحد وسنة واحدة ، فأول من یقاتل السفیانی القحطانی فینهزم ویرجع إلی الیمن ویقتله الیمانی ، ثم یفر الأصهب والجرهمی بعد محاربات کثیرة من السفیانی فیتبعهما ویقهرهما ، ویقهر کل من ینازعه ویحاربه إلا الیمانی.

ثم یبعث السفیانی جیوشا إلی الأطراف ویسخر کثیرا من البلاد ، ویبالغ فی القتل والفساد ، ویذهب إلی الروم لدفع الملک الخراسانی ویرجع منها منتصرا فی عنقه صلیب ، ثم یقصد الیمانی ، فینهض الیمانی لدفع شره ، فینهزم السفیانی بعد محاربات عدیدة ومقاتلات شدیدة ، فیتبع الیمانی فتکثر (3) الحروب وهزیمة السفیانی ، فیجده الیمانی فی نهر اللو مع ابنه فی الأساری فیقطعهما إربا إربا ، ثم یعیش فی سلطنته فارغا من الأعداء ثلاثین (4) سنة ، ثم یفوض الملک بابنه السعید

1- 1. فی الأصل المخطوط : یتغشف ، تصحیف ، والقشف : یبس العیش (لسان العرب 9 : 282).

2- 2. فی الأصل المخطوط : الرزائل ، تصحیف ، والرذائل جمع الرذل : الدون من الناس (لسان العرب 11 : 280).

3- 3. فی الأصل المخطوط : فیکثر ، ولعلها تصحیف : فتکون.

4- 4. فی الأصل المخطوط : ثلاثون.

ويأوى مكة وينتظر ظهور قائمنا عليه السلام حتى يتوفى فيبقى ابنه بعد وفاة أبيه فى ملكه وسلطانه قريبا من أربعين سنة ، وهما يرجعان إلى الدنيا بدعاء قائمنا عليه السلام.

قال زرارة : فسألته عن مدة ملك السفيانى ، قال عليه السلام : تمد إلى عشرين سنة.

[17] عنه ، عن سيف بن عميرة ، عن بكر بن محمد الأزدى ، عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : خروج الثلاثة الخراسانى والسفيانى واليمانى فى سنة واحدة فى شهر واحد فى يوم واحد ، فليس فيها راية بأهدى من راية اليمانى تهدى إلى الحق.

[18] حدثنا صفوان بن يحيى - رضى الله عنه - ، قال : حدثنا محمد بن حمران ، قال : قال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام : إن القائم منا منصور بالرعب ، مؤيد بالنصر ، تطوى له الأرض ، وتظهر له الكنوز كلها ، ويظهر الله تعالى به دينه على الدين كله ولو كره المشركون ، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب ، ولا يبقى فى الأرض خراب إلا عمر ، وينزل روح الله عيسى بن مريم عليه السلام فيصلى خلفه.

قال ابن حمران : قيل له : يا بن رسول الله ، متى يخرج قائمكم؟

قال : إذا تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال ، واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء ، وركبت ذوات (1) الفروج السروج ، وقبلت شهادة الزور ، وردت شهادة العدل ، واستخف الناس بالدماء (2) ، وارتكاب الزنى ، وأكل الربا

====

3. فى الأصل المخطوط : ركب ذات ، وما أثبتناه من إكمال الدين والفصول المهمة.

4. فى الأصل المخطوط : بالدنيا ، وما أثبتناه من إكمال الدين والفصول المهمة.

1- 1. الغيبة - للنعمانى - 255 ، الإرشاد - للمفيد - : 360 ، الغيبة - للطوسى - : 271 وعنه فى البحار 52 : 210 / 52.

2- 2. إكمال الدين : 330 / 16 ، الفصول المهمة - لابن الصباغ المالكى - : 302 ، ونقل المحدث الحر العاملى قطعة منه فى إثبات الهداة 3 : 570 / 686.

والرشا ، واستيلاء الأشـرار على الأبرار ، وخروج السفياني من الشام ، واليماني من اليمن ، وخسف بالبيداء ، وقتل غلام من آل محمد صلى الله عليه وآله وسـلم بين الركن والمقام اسمه محمد بن الحسن (1) ولقبه النفس الزكية ، وجاءت (2) صيحة من السماء بأن الحق مع على وشيعته ، فعند ذلک خروج قائمنا عليه السلام.

فإذا خرج أسـند ظهره إلى الكعبة واجتمع عنده ثلاثمائة وثلاثة عشـر رجلا ، وأول ما ينطق به هذه الآية (بقية الله خير لكم إن كنتم مؤمنين) (3) ثم يقول : أنا بقية الله وحجته وخليفته عليكم ، فلا يسلم عليه مسلم إلا قال : السلام عليک يا بقية الله فى أرضه ، فإذا اجتمع له العقد - وهو أربعة آلاف (4) رجل - خرج من مكة ، فلا يبقى فى الأرض معبود دون الله عزوجل من صنم وغيره إلا وقعت فيه نار فاحترق ، وذلک بعد غيبة طويلة.

عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن محمد بن مسلم الثقفى ، عن أبى جعفر عليه السلام مثله.

[19] حـدثنا عبـد الرحمن بن أبى نجران - رضـى الله عنه - ، عن عبـد الله بن سـنان ، عن أبى عبد الله عليه السـلام ، قال : المفقودون عن فرشـهم ثلاثمائـة وثلاثة عشـر رجلا ، عدة أهل بدر ، فيصـبحون بمكة وهو قول الله عزوجل : (أينما تكونوا يأت بكم الله جميعا) (5) وهم أصحاب القائم عليه السلام.

[20] حدثنا أحمد بن محمد بن أبى نصـر - رضـى الله عنه - ، قال : حدثنا عاصم بن حميد قال : حدثنا محمد بن مسلم ، قال : سأل رجل أبا عبد الله

====

6. البقرة 2 : 148.

7. نقله المحدث الحر العاملى فى إثبات الهداة 3 : 570 / 687.

1- 1. فى الأصل المخطوط : محمد ، وما أثبتناه من إكمال الدين.

2- 2. فى الأصل المخطوط : جاء ، وما أثبتناه من إكمال الدين.

3- 3. هود 11 : 88.

4- 4. فى إكمال الدين والفصول المهمة : عشرة آلاف.

5- 5. إكمال الدين : 654 / 21 وعنه فى البحار 52 : 323 / 34 ، منتخب الأنوار المضيئة : 32.

عليه السلام : متى يظهر قائمكم؟ قال : إذا كثرت الغواية ، وقلت الهداية ، وكثر الجور والفساد ، وقل الصلاح والسداد ، واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء ، ومال الفقهاء إلى الدنيا ، وأكثر الناس إلى الأشعار والشعراء ، ومسخ قوم من أهل البدع حتى يصيروا قردة وخنازير ، وقتل السفياني ، ثم خرج الدجال وبالغ في الاغواء والإضلال ، فعند ذلک ينادى باسم القائم عليه السلام في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان ، ويقوم في يوم عاشوراء ، فكأني أنظر إليه قائما بين الركن والمقام ، وينادى جبرئيل عليه السلام بين يديه : البيعة لله ، فتقبل إليه شيعته.

هذا ما وجدناه منقولا من رسالة (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان ، بخط بعض فضلاء المحدثين ، وقد قوبل بأصله ، حرره محمد الحر.

هذا تمام ما في النسخة التي نسخت هذه النسخة منها ، وكانت لصاحب الوسائل - رحمة الله عليه - ، وكان قوله : (هذا ما وجدناه) إلى آخره بخطه الشريف المبارک.

وأيضا على ظهر النسخة كان بخطه ما هذا لفظه : مالكه من كرم الله الفقير محمد الحر.

واتفق لي الفراغ في ثمان ليال بقين من ذي القعدة سنة ألف وثلاثمائة وخمسين من الهجرة النبوية في الحضرة الحيدرية ، وأنا الأحقر ابن زين العابدين محمد حسين الأرموي ، عفى الله عنهما.

مصادر المقدمة والتحقيق

1 – إثبات الهداة : للمحدث محمد بن الحسن الحر العاملی ، تعلیق أبو طالب التجلیل التبریزی ، المطبعة العلمیة – قم 1404 ه.

2 – الإحتجاج : لأبی منصور أحمد بن علی بن أبی طالب الطبرسی (من أعلام القرن السادس) ، نشر المرتضی ، 1403 ه ق.

3 – اختیار معرفة الناقلین (رجال الکشی) : لشیخ الطائفة أبی جعفر الطوسی (ت 460 ه) ، مؤسسة آل البیت علیهم السلام ، قم 1404 ه.

4 – الإرشاد : للشیخ المفید محمد بن محمد بن النعمان العکبری البغدادی (ت 413 ه) ، مکتبة بصیرتی – قم.

5 – الإستیعاب : لابن عبد البر النمری القرطبی (ت 463 ه) ، دار صادر ، مطبعة السعادة الطبعة الأولی 1328 ه.

6 – الإصابة : لشهاب الدین أبی الفضل أحمد بن علی بن حجر العسقلانی (ت 852 ه) ، دار صادر ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولی 1328 ه.

7 – الأعلام : لخیر الدین الزرکلی (ت 1396 ه) ، دار العلم للملایین ، الطبعة السادسة ، بیروت 1984 م.

8 – إکمال الدین : للشیخ الصدوق أبی جعفر محمد بن علی بن الحسین القمی (ت 381 ه) ، تصحیح وتعلیق علی أکبر الغفاری ، مؤسسة النشر الإسلامی التابعة لجماعة المدرسین – قم 1405 ه.

9 – بحار الأنوار : لشیخ الإسلام محمد باقر المجلسی (ت 1111 ه) ، مؤسسة الوفاء – بیروت 1403 ه.

10 – البدایة والنهایة : لأبی الفداء الحافظ ابن کثیر (ت 774 ه) ، دار الفکر – بیروت 1402 ه.

11 – تحف العقول : لأبی محمد الحسن بن علی بن الحسین بن شعبة الحرانی (من أعلام القرن الرابع) ، مؤسسة النشر الإسلامی التابعة لجماعة المدرسین – قم.

12 - تنقيح المقال : لعبد الله بن محمد حسن المامقانى (ت 1531 ه) ، المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف.

13 - تهذيب التهذيب : لشهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت 582 ه) ، دار الفكر - بيروت 1404 ه.

14 - جامع الرواة : لمحمد بن على الأردبيلى (ت 1101 ه) ، مكتبة آية الله المرعشى العامة - قم 1403 ه ق.

15 - الخرائج والجرائح : لأبى الحسين سعيد بن هبة الله بن الحسين الراوندى (ت 573 ه) ، مخطوط.

16 - الخصال : للشيخ الصدوق أبى جعفر محمد بن على بن الحسين القمى (ت 381 ه) ، مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين - قم 1403 ه.

17 - الذريعة : للشيخ آقا بزرک الطهرانى (ت 1389 ه) ، الطبعة الثالثة ، دار الأضواء - بيروت 1403 ه.

18 - الرجال : لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى (ت 460 ه) ، منشورات الرضى - قم 1381 ه.

19 - الرجال : لتقى الدين الحسن بن على بن داود الحلى (ت 707 ه) ، منشورات الرضى - قم.

20 - الروض الأنف :

21 - كتاب سليم بن قيس (السقيفة) : لسليم بن قيس الهلالى العامرى ، المتوفى حدود سنة 90 ه ، تحقيق السيد علاء الدين الموسوى ، مؤسسة البعثة ، بيروت - 1408 ه.

22 - شرح الشفا (نسيم الرياض فى شرح شفاء القاضى عياض) : لأحمد شهاب الدين الخفاجى المصرى ، دار الفكر - بيروت.

23 - عيون أخبار الرضا عليه السلام : للشيخ الصدوق أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى (ت 381 ه) ، منشورات جهان ، طهران - 1363 ه.

24 - الغدير : للعلامة عبد الحسين أحمد الأمينى النجفى (ت 1386 ه) ، الطبعة الخامسة ، دار الكتاب العربى - بيروت 1403 ه.

25 - الغيبة : لمحمد بن أبى إبراهيم النعمانى (من أعلام القرن الرابع) ، تحقيق على أكبر

الغفارى ، مكتبة الصدوق – طهران.

26 – الغيبة : لشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى (ت 460 ه) ، مكتبة نينوى – طهران.

27 – الفهرست (فوز العلوم) : لأبى الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت 385 ه) ، طبعة رضا تجدد ، إيران 1393 ه.

28 – الفهرست : لشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى (ت 460 ه) ، منشورات الشريف الرضى – قم.

29 – فهرست أسماء مصنفى الشيعة (رجال النجاشى) : لأبى العباس أحمد بن على النجاشى (ت 450 ه) ، مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين – قم 1407 ه.

30 – الكافى : لأبى جعفر محمد بن يعقوب الكلينى الرازى (ت 328 / 329 ه) ، دار الكتب الإسلامية – طهران 1404 ه.

31 – كشف الغمة : لأبى الحسن على بن عيسى بن أبى الفتح الأربلى (ت 693 ه) ، 1381 ه.

32 – كفاية الأثر : لأبى القاسم على بن محمد بن على الخزاز القمى الرازى (من أعلام القرن الرابع) ، منشورات بيدار – قم.

33 – لسان العرب : لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقى المصرى (ت 711 ه) ، أدب الحوزة ، قم 1405 ه.

34 – مستدرک الوسائل : للمحدث الشيخ حسين النورى الطبرسى (ت 1320 ه) ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم 1407 ه.

36 – معانى الأخبار : للشيخ الصدوق أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى ، (ت 381 ه) ، مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين – قم 1361 ه. ش.

37 – معجم رجال الحديث : لآية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئى – مد ظله الوارف ، منشورات مدينة العلم – قم ، ودار الزهراء – بيروت ، 1403 ه.

38 – منتخب الأنوار المضيئة : للسيد على بن عبد الكريم النيلى النجفى (من أعلام القرن التاسع) ، تحقيق السيد عبد اللطيف الكوهكمرى ، مطبعة الخيام – قم 1401 ه.

39 – منهج المقال : للميرزا محمد الأسترآبادى (ت 1026 ه) ، طبعة حجرية – طهران.

40 – نهج البلاغة : جمع الشـريف الرضى أبى الحسن محمد بن الحسن الموسوى (ت 406 ه) ، شرح الشيخ محمد عبده ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة – مصر.

من أنباء التراث

كتب ترى النور لأول مرة

* كشف الرموز

فى شرح المختصر النافع ، فى الفقه.

تأليف : الشيخ عز الدين الحسن بن أبى طالب اليوسفى الآبى ، من أعلام القرن السابع الهجرى.

و (المختصر النافع) من تأليف المحقق الحلى الشيخ نجم الدين أبى القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلى (602 - 676 ه) وقد اختصره فى كتابه (شرائع الإسلام) ، وقد ألف الشيخ الآبى شرحه هذا فى حياة المحقق الماتن وفرغ منه فى شعبان سنة 672 ه ، وقد صدر الكتاب فى ثلاثة أجزاء.

تحقيق : الشيخ على پناه الاشتهارى والشيخ حسين اليزدى الأصفهانى.

نشر : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية - قم / سنة 1408 ه.

* شرعة التسمية :

تأليف : المعلم الثالث ، السيد محمد باقر بن محمد الحسينى الأسترآبادى ، المشتهر بالمير داماد أو المحقق الداماد ، المتوفى سنة 1041 ه.

كتاب فى النهى عن تسمية الإمام صاحب الزمان عليه السلام باسمه الشريف الأصلى ، كتبه جوابا لاستفتاء جمع منه ، واختار الحرمة ، وذكر الأخبار الدالة عليها ، ثم ناقش كلام الأربلى فى (كشف الغمة) فى اعتراضه على الشيخ المفيد والشيخ الطوسى.

إعداد : الشيخ رضا الاستادى.

من أنباء التراث

نشر : مؤسسة مهدية الميرداماد – أصفهان / 1409 ه.

* معارج نهج البلاغة

تأليف : الشيخ أبى الحسن على بن زيد البيهقى ، المشتهر بابن فندق ، المتوفى سنة 565 ه.

وقد ذكر الشيخ آقا بزرک الطهرانى – رحمه الله – فى الذريعة

21 / 184 أن هذا

الكتاب هو أول شرح كامل لنهج البلاغة.

تحقيق : الأستاذ محمد تقى دانش پژوه نشر : مكتبة آية الله المرعشى العامة – قم.

* اختيار مصباح السالكين

تأليف : ابن ميثم البحرانى ، الشيخ كمال الدين أبى الفضل ميثم بن على بن ميثم البحرانى (636 – 689 ه).

وهو شرحه الوسيط على (نهج البلاغة) لخصه من شرحه الكبير (مصباح السالكين) المطبوع فى خمسة مجلدات عدة مرات فى طهران.

تحقيق : الدكتور الشيخ محمد هادى الأمينى.

نشر : مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدسة – مشهد / سنة 1408 ه.

* إرشاد العباد إلى استحباب لبس السواد.

رسالة فى استحباب لبس السواد على سيد الشهداء الإمام أبى عبد الله الحسين والأئمة الطاهرين عليهم السلام.

تأليف : السيد جعفر الطباطبائى الحائرى – حفيد صاحب الرياض – (1258 – 1321 ه).

تصحيح وتعليق : السيد محمد رضا الحسينى الأعرجى الفحام.

صدر فى قم مؤخرا.

* الرسائل العشر

تأليف : الشيخ جمال الدين أبى العباس أحمد بن محمد فهد الحلى ، المتوفى سنة 841 ه.

عشر رسائل فقهية صغيرة يحتويها

الكتاب تناولت مختلف أبواب الفقه ، وهى :

1 – الموجز الحاوى لتحرير الفتاوى.

2 – المحرر فى الفتوى.

3 – اللمعة الجلية فى معرفة النية.

4 – مصباح المبتدى وهداية المقتدى.

5 – غاية الإيجاز لخائف الإعواز.

6 – كفاية المحتاج إلى مناسک الحاج.

7 – رسالة وجيزة فى واجبات الحج.

ص: 224

8 – جوابات المسائل الشامية الأولى.

9 – جوابات المسائل البحرانية.

10 – نبذة الباغى فيما لا بد من آداب الداعى.

علما بأن الرسالة الثالثة كانت قد نشرت فى (تراثنا) العدد 9 ، السنة الثانية 1407 ه بتحقيق عبد الحسين الحسون.

تحقيق : السيد مهدى الرجائى.

نشر : آية الله المرعشى العامة – قم 1409 ه.

* عوالم العلوم

تأليف : الشيخ عبد الله بن نور الله البحرانى ، من أعلام القرنين الحادى عشر والثانى عشر الهجريين.

صدر من هذه الموسوعة الجزء الخاص بالنصوص على إمامة الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام.

تحقيق ونشر : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام – قم.

* سلوة الغريب وأسوة الأديب

تأليف : السيد على بن أحمد بن معصوم المدنى ، المتوفى سنة 1120 ه.

والكتاب مشهور باسم (رحلة ابن معصوم).

نشر : دار عالم الكتب – بيروت / سنة

1408 ه.

تحقيق : شاكر هادى شكر.

كتب صدرت محققة

* الأمان من أخطار الأسفار والأزمان

تأليف : السيد الجليل ابن طاووس ، رضى الدين على بن موسى بن جعفر الحسنى ، المتوفى سنة 664 ه.

كان الكتاب قد طبع فى النجف الأشرف بالحروف لأول مرة ، ثم أعيد طبعه بالأوفسيت فى قم على الطبعة المذكورة.

وقد تم تحقيقه على مخطوطتين قيمتين ، هما :

1 – نسخة كتبت فی عصر المؤلف – قدس سره – كتبها حسين بن عمار البصری ، فرغ منها يوم الأربعاء 24 ربيع الأول سنة 632 ه ، محفوظة فی المكتبة المركزية لجامعة طهران.

2 – نسخة أخرى بخط جيد واضح ، محفوظة فی مكتبة آية الله المرعشی العامة ، فی قم.

تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت – عليهم السلام لإحياء التراث ، فی قم ، وصدر الكتاب ضمن سلسلة مصادر (بحار الأنوار).

ص: 225

* كنز الدقائق وبحر الغرائب ، ج 1

تأليف : الشيخ محمد بن محمد رضا بن إسماعيل المشهدى ، من أعلام القرنين الحادى عشر والثانى عشر الهجريين.

تفسير قيم جمع بين التفسير اللغوى بين التفسير بالمأثور عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ، وربما يطلق عليه أحيانا (كنز الحقائق وبحر الدقائق).

تحقيق : الأستاذ حسين الدرگاهى.

نشر : وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى - طهران.

كما أن الجزء الأول من التفسير نفسه كان قد صدر سابقا بتحقيق الشيخ مجتبى العراقى وصدر عن مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية فى قم ، وجزؤه الثانى تحت الطبع.

* الثغور الباسمة فى فضائل السيدة فاطمة عليها السلام

تأليف : الحفاظ السيوطى ، جلال الدين أبى الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد المصرى الشافعى (849 - 911 ه).

تحقيق : محمد سعيد الطريحى.

نشر : مركز الدراسات والبحوث العلمية : بيروت / سنة 1408 ه.

* فقه القرآن

تأليف : قطب الدين أبى الحسين سعيد بن هبة الله الراوندى الكاشانى ، المعروف بالقطب الراوندى ، المتوفى سنة 573 ه.

موضوعات الكتاب مرتبة على ترتيب الكتب الفقهية ابتداءا من كتاب الطهارة وحتى كتاب الديات ، كما أورد فيه مؤلفه - رحمه الله - مباحث فقهية وتفسيرية ومختلف الآراء فيها.

تحقيق : السيد أحمد الحسينى.

نشر : مكتبة آية الله المرعشى العامة - قم.

* الألفية والنفلية فى الصلاة اليومية

تأليف : الشهيد الأول ، الشيخ أبى عبد الله محمد بن محمد بن مكى العاملى (734 - 786 ه).

وهما رسالتان ، (الألفية) وتشتمل على ألف واجب فى الصلاة ، مطبوعة عدة مرات سابقا آخرها فى بيروت بتحقيق الشيخ محمد عسيران ، و (النفلية) وتشتمل على ثلاثة آلاف نافلة فى الصلاة ، ألفها بعد الرسالة الألفية ولها شروح وتعاليق كثيرة ولها طبعات كثيرة أيضا ، وقد طبعتا هذه المرة سوية.

تحقيق : الشيخ على الفاضل القائينى النجفى.

نشر : مكتب الإعلام الإسلامى – قم / سنة 1408 ه.

* الرعاية فى علم الدراية

تأليف : الشهيد الثانى ، الشيخ زين الدين بن على بن أحمد الجبعى العاملى ، المستشهد سنة 965 ه.

تحقيق : عبد الحسين محمد على بقال.

أعادت طبعة مجددا مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، علما بأن البابين الأول والثانى من أبواب الكتاب الأربعة سبق وإن طبعا مستقلين محققين من قبل المحقق نفسه وصدرا تحت عنوان (شرح البداية فى علم الدراية) عن مكتبة المسجد الجامع فى طهران عامى 1042 و 1404 ه.

* التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى عليه السلام

تفسير اختلف فيه العلماء منذ القرن الرابع وحتى يومنا هذا فكانت الآراء حوله متباينة ما بين قادح ومادح وثالث يتأرجح بينهما ، فتم تحقيقه وفق ست نسخ مخطوطة ونسختين مطبوعتين على الحجر ليكون عملا مهيأ للباحثين.

تحقيق ونشر : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام – قم 1409 ه.

* تخميس قصيدة البردة

نظم : المشتهر بالسيد على خان المدنى (1052 – 1120 ه).

وقصيدة البردة المشهورة من نظم شرف الدين محمد بن سعيد البوصيرى (608 – 694 ه).

تحقيق : الشيخ على محدث.

وكان هذا التخميس قد طبع فى بغداد سنة 1374 ه بتصحيح الشيخ محمد حسن آل ياسين.

نشر : قسم الدراسات الإسلامية فى مؤسسة البعثة – طهران.

* مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل ، ج 11 – 18.

تأليف : خاتمة المحدثين الشيخ حسين النورى الطبرسى ، المتوفى سنة 1320 ه.

موسوعة حديثية جامعة ألفها المحدث

النورى – رحمه الله – على غرار أبواب (وسائل لشيعة) للحر العاملى – رحمه الله – معتمدا على مصادر الحديث التى لم يعتمدها الحر

العاملی فی کتابه ، فبلغت أحادیث المستدرک ما یناهز الثلاثین ألفا.

ص: 227

وقد تم تحقيق الكتاب على نسخة مكتوبة بخط المؤلف ، وصدر منه قبل الآن عشر أجزاء ، وتمت بهذه الأجزاء الثمانية الأخيرة أبواب المستدرک الفقهية ، وربما تكون خاتمته فى 7 أجزاء والتى تشتمل على بحوث رجالية وتحقيقات حول الكتب المعتمدة فى تأليف الكتاب.

تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت – عليهم السلام – لإحياء التراث ، فى قم.

طبعات جديدة لمطبوعات سابقة

* معادن الحكمة فى مكاتيب الأئمة – عليهم السلام –

تأليف : علم المرتضى محمد بن محسن ابن مرتضى الكاشانى ، نجل الفيض الكاشانى (1039 – 1115 ه).

يحتوى الكتاب على 89 كتابا ورسالة من الإمام أمير المؤمنين – عليه السلام – فى مختلف الشؤون كان قد أرسلها

– عليه السلام – إلى عماله وجهات أخرى فى فترات زمنية مختلفة.

علق على الكتاب الشيخ على الأحمدى الميانجى ، وقد ألحق ثبتا فى آخر الكتاب بمصادر تلک الكتب والرسائل.

نشر : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية – قم.

* قواعد الأحكام فى مسائل الحلال والحرام.

تأليف : العلامة الحلى ، الحسن بن يوسف بن المطهر ، المتوفى سنة 726 ه.

من الكتب المشهورة المتداولة ، لخص فيه مؤلفه فتاواه بين قواعد الأحكام الشرعية بالتماس ولده فخر المحققين ، ويعتبر الكتاب من المتون الفقهية المهمة ، وعليه شروح عديدة أهمها (جامع المقاصد) و (مفتاح الكرامة).

أعادت مؤسسة آل البيت – عليهم السلام – قم طبعة بالأوفسيت فى 800 صفحة بالقطع الرحلى.

* دلائل الإمامة

تأليف : أبى جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبرى الآملى ، من أعلام القرن الرابع الهجرى.

يتحدث المؤلف فى كتابه هذا عن حياة أئمة أهل البيت عليهم السلام وما مروا بها من أحداث وعن كراماتهم الباهرة ومعاجزهم الظاهرة فى بحث شيق جميل مستدلا بها على إمامتهم عليهم السلام.

أعادت طبعه مجددا مؤسسة الأعلمى فى بيروت سنة 1048 ه.

* دراسات وبحوث فى التاريخ والإسلام

تأليف : السيد جعفر مرتضى العاملى.

مجموعة مقالات ودراسات إسلامية ، كان بعضها منشورا فى مجلات إسلامية فى أوقات سابقة ، ثم جمعت مع غيرها وصدرت فى جزءين مستقلين فى قم سنة 1400 ه.

أعادت طبعها بصف جديد فى مجلد واحد مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية – قم 1409 ه.

* مرقاة الجنان

تأليف : السيد حسن الحسينى اللواسانى النجفى.

كتاب فى أعمال الشهور الاثنى عشر من أدعية وزيارات وصوم وصلوات.

صدر لأول مرة عام 1349 ه ، فى صيدا بعنوان (مرقاة الجنان الزهر) ، ثم أعادت طبعه ثانية بصف جديد منشورات لوسان فى بيروت سنة 1408 ه.

* جنة المأوى

تأليف : الإمام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (1294 – 1373 ه).

مواد ومواضيع متفرقة وأجوبة عن أسئلة وجهت إليه – قدس سره – فيما يتعلق بالعقائد

والتاريخ وغيرهما.

جمعها ورتبها وقدم لها مقدمة ضافية حول المؤلف والكتاب السيد محمد على القاضى الطباطبائى – رحمه الله – وطبعها فى تبريز سنة 1397 ه.

أعادت دار الأضواء فى بيروت طبعه بصف جديد سنة 1408 ه.

* السعة والرزق

تأليف : الشيخ محمد بن أبى تراب الكلباسى (1324 – 1399 ه).

كتاب يبحث فى موجبات الفقر ونافياته ، وموجبات الرزق وموسعاته ، وشرح الروايات الواردة فى ذلك ، وخصص خاتمته فى إيراد الصلوات والأدعية المأثورة لقضاء الحوائج.

أعادت طبعه للمرة الثالثة بالأوفسيت – على طبعة النجف الأشرف المطبوعة سنة 1390 ه – مؤسسة الوفاء فى لندن سنة 1408 ه.

* تفسير القرآن الكريم

تأليف : العلامة المحقق الجليل السيد عبد الله شبر الحسينى ، المتوفى سنة 1242 ه.

تقديم : الدكتور حامد حنفى داود.

أعادت مؤسسة دار الهجرة فى قم طبعه

ص: 229

بالأوفسيت على طبعته الثانية المطبوعة فى القاهرة مع إجراء تصحيحات عليها.

* مصفى المقال فى مصنفى علم الرجال

تأليف : الشيخ آقا بزرک الطهرانى ، محسن بن على بن محمد رضا - صاحب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) - ، (1293 - 1389 ه).

أعادت دار العلوم فى بيروت طبعه بالأوفسيت على الطبعة الأولى الصادرة فى طهران سنة 1373 ه.

* المواسم والمراسم فى الإسلام

تأليف : السيد جعفر مرتضى العاملى.

يبحث حول مشروعية ومحبوبية إقامة مراسم الاحتفال فى الأعياد ومظاهر الحزن فى المآتم فى مختلف المناسبات أثناء شهور السنة اعتمادا على ما ورد فى الكتاب والسنة وسيرة العقلاء ردا على الوهابية وغيرها من الفرق الضالة.

أعادت طبعه ثانية منظمة الإعلام الإسلامى - طهران.

* مشاهد العترة الطاهرة وأعيان

الصحابة والتابعين.

تأليف : السيد عبد الرزاق بن حسن كمونة الحسينى النجفى (1324 -

1390 ه).

أعادت مؤسسة البلاغ فى بيروت طبعه بالأوفسيت على طبعة النجف الأشرف الصادرة سنة 1387 ه.

* عدة الداعى ونجاح الساعى

تأليف : الشيخ ابن فهد الحلى ، أحمد بن محمد بن فهد الأسدى الحلى (756 - 841 ه).

كتاب مشهور فى آداب الدعاء وتهذيب النفس.

أعادت طبعه دار المرتضى ودار الكتاب الإسلامى فى بيروت ، سنة 1407 ه.

صدر حديثا

* الشريف الرضى

تأليف : الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو.

دراسة تقع فى قسمين تناول فيها المؤلف مختلف جوانب حياة الشريف الرضى (ت 406 ه) منذ نشأته وعن عقيدته ومذهبه الكلامى وعلاقته بملوک زمانه ، كما درس ثقافة الشريف الرضى ومصادر شعره وأدبه وخصائصه الفنية وأغراضه الشعرية.

ص: 230

نشر : دار هجر – القاهرة.

* جامع أحاديث الشيعة ، ج 15

تم إعداد هذا الكتاب بإشراف آية الله العظمى السيد حسين الطباطبائى البروجردى – قدس سره – ، المتوفى سنة 1380 ه ، يشتمل هذا الجزء على الأحاديث الواردة فى شأن القرآن والدعاء والذكر والعشرة.

صدر فى قم مؤخرا.

* ديوان السيد رضا الهندى

هو السيد رضا بن محمد بن هاشم الهندى (1290 – 1362 ه) ، من أشهر العلماء والشعراء فى النجف الأشرف ، وصاحب القصيدة الكوثرية المعروفة فى مدح الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام.

نشر : دار الأضواء – بيروت.

* ديوان دعبل الخزاعى

هو دعبل بن على بن رزين الخزاعى (148 – 246 ه) صاحب القصيدة التائية المشهورة التى أنشدها فى حضرة الإمام على بن موسى الرضا عليهما السلام وقصتها مشهورة.

جمع شعره مجددا عبد الصاحب عمران

الدجيلى النجفى.

نشر : دار الكتاب اللبنانى – بيروت.

* الحياة ج 3 و 4

تأليف : محمد رضا الحكيمى ومحمد الحكيمى وعلى الحكيمى.

موسوعة إسلامية علمية موضوعية تخطط مناهج الحياة للفرد والمجتمع.

نشر : مكتب نشر الثقافة الإسلامية – طهران 1408 ه.

* فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى العامة ، ج 15

فيه وصف لأربعمائة مخطوطة ومجموعة من محفوظات المكتبة.

إعداد : السيد أحمد الحسينى.

نشر : مكتبة آية الله المرعشى العامة – قم.

* مجمع الأنوار

إعداد : على رضا برازش.

يعنى بفهرسة وتبويب الأحاديث الواردة فى أهم المصادر والمجاميع الروائية عند الإمامية بالنظر إلى مفردات المواضيع ، صدر منه الكتابان الأول والثانى فى مجلد واحد فيما يخص كلمتى الشكر والصبر.

نشر : منظمة الإعلام الإسلامى –

ص: 231

طهران / سنة 1408 ه.

* فاطمة بنت الإمام موسى بن جعفر عليهم السلام

كتيب روائى فى أحوال السيدة فاطمة بنت الإمام الكاظم عليهما السلام ، وفضائل مدينة قم ، وأحوال على بن الإمام محمد الباقر عليهما السلام ، وفضائل مدينة قم ، وأحوال على بن الإمام محمد الباقر عليهما السلام.

إعداد ونشر : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام - قم / سنة 1409 ه.

* الحج فى الكتاب والسنة

دراسة عن تاريخ المسجد الحرام والبيت الحرام وأحكامهما ومناسک الحج وفضيلته وبقية المواقف المشرفة ، كما يبحث الكتاب فى آداب زيارة النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وفضلها وكذلک زيارة الزهراء البتول وأئمة البقيع عليهم السلام وبقية الشهداء.

نشر : مركز الحج للدراسات والنشر - طهران / سنة 1407 ه.

* صفى الدين الحلى

هو عبد العزيز بن سرايا بن على السنبسى الطائى الحلى (677 - 570 ه).

ولد ونشأ فى الحلة بالعراق ، وتوفى

ببغداد ، كان شاعر عصره وكثرت رحلاته إلى الشام ومصر وماردين للتجارة.

تأليف : ياسين الأيوبى.

نشر : دار الكتب اللبنانى - بيروت.

* أدب الحسين وحماسته - عليه السلام -

تأليف : أحمد صابرى الهمدانى.

استقصى فيه المؤلف كتب وخطب وأشعار الإمام أبى عبد الله الحسين - عليه السلام - من مختلف المصادر المخطوطة والمطبوعة ، وكان الكتاب قد طبع لأول مرة عام 1395 ه.

نشر : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية - قم.

كتب تحت الطبع

* خلاصة عبقات الأنوار فى إثبات إمامة الأئمة الأطهار ، ج 10

تعريب وتلخيص : السيد على الحسينى الميلانى.

وكتاب (عبقات الأنوار فى إثبات إمامة الأئمة الأطهار) من تأليف العلامة السـيد حامد حسين اللكهنوى ، المتوفى فى الهند سنة 1306 ه ، ألفه فى اثنى عشر مجلدا ضخما باللغة الفارسية ردا على الباب السابع فى الإمامة من كتاب (تحفة

ص: 232

اثنى عشـرية) لعبـد العزيز الدهلوى ، وللمزيد من المعلومات عن الكتاب وما يتعلق به راجع بحث (موقف الشـيعة من هجمات الخصوم) المنشور فى (تراثنا) العدد (6) – العدد الأول / السنة الثانية / محرم 1407 ه.

وسيصدر عن مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدسة – مشهد.

* الصحيفة السجادية

وهى مجموعة الأدعية والمناجاة المشهورة

التى أنشأها الإمام السجاد زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليهم السلام.

وقد طبعت الصحيفة سابقا عشرات المرات ، وعليها شروح وتعليقات من أكابر العلماء وأعلام الطائفة.

قامت مدرسة الإمام المهدى عليه السلام فى قم بإعدادها وتنظيمها بشكل جديد وستصدر ضمن منشوراتها إن شاء الله.

* التحرير الطاووسى

تأليف : الشيخ حسن بن الشهيد الثانى زين الدين بن على الجبعى العاملى – صاحب (معالم الأصول) – ، المتوفى سنة 1011 ه.

وهو كتاب رجالى مبوب على الحروف

مقتبس من كتاب (حل الإشـكال فى معرفة الرجال) للسيد أحمد بن طاووس – المتوفى سنة 673 ه – مع إضافة بيانات وتعليقات عليه من قبل المؤلف – قدس سره –.

تحقيق : السيد محمد حسن ترحينى.

نشر : مؤسسة الأعلمى – بيروت.

كما يقوم بتحقيقه : فاضل الجواهرى معتمدا فى عمله على ثلاث نسخ مخطوطة ، هى :

1 – نسخة كتبت سنة 1010 ه ، فى مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، تحت رقم 1457 ضمن مجموعة.

2 – نسخة كتبت سنة 1060 ه ، فى مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، تحت رقم 3112 ضمن مجموعة.

3 – نسخة كتبت فى أواخر القرن الثانى عشر الهجرى ، فى مكتبة مشكاة التابعة للمكتبة المركزية لجامعة طهران ، تحت رقم 588.

وسوف يصدر الكتاب من منشورات مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم.

كتب قيد التحقيق

* مجمع البيان فى تفسير القرآن

تأليف : الشيخ أبى على الفضل بن الحسن الطبرسى ، من أعلام القرن السادس الهجرى.

من تحقيقات : مؤسسة آل البيت – عليهم السلام – لإحياء التراث ، فى قم.

سفر جليل وتفسير قيم حظى بمكانة مرموقة بين كتب التفسير قلما يسموا إليها كتاب فى هذا المجال ، وكان أحد المراجع لمفسرى العامة أيضا ، ضمنه مصنفه – قدس سره – الكثير من الشروح المهمة وعرج بعد ذكر مبدأ تفسير القرآن إلى تعيين كل سورة أمكية كانت هى أم مدنية ، وذكر اختلاف القراءات وإعراب الآيات القرآنية الكريمة ، ثم ذكر أسباب النزول وأقوال المفسرين ممن سبقوه ، كما أورد معنى الآيات وتأويلها والأحكام والقصص المرتبطة بها وغير ذلک ، فقلما نجد تفسيرا يتضمن هذا التفصيل الواسع الشامل.

ولأهمية هذا التفسير فقد طبع عدة طبعات فى لبنان وإيران فى عشرة مجلدات من القطع الكبير.

شرعت مؤسسة آل البيت – عليهم السلام – لإحياء التراث بتحقيق هذا

الكتاب – وفق منهجيتها بأسلوب التحقيق الجماعى – على عدة نسخ مخطوطة منها :

1 – نسخة من أول الكتاب إلى نهاية سورة البقرة ، كتبت سنة 707 ه ، من مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، برقم 3231.

2 – نسخة قديمة نفيسة من أول سورة الأنعام إلى الآية 70 من سورة الأنفال ، من مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، برقم 2273.

3 – نسخة من أول سورة الأنعام إلى آخر سورة يوسف عليه السلام ، بخط الحسن الشيعى السبزوارى ، من تلامذة العلامة الحلى ، تاريخها سنة 731 ه ، من مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، برقم 294.

4 – نسخة من سورة العنكبوت إلى سورة ص ، بخط على بن أحمد المزيدى ، تاريخها سنة 739 ه ، وهى كذلک من مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، برقم 474.

5 – نسخة من سورة الواقعة إلى نهاية الكتاب ، بخط قطب الدين الكيدرى ، تاريخها سنة 585 ه ، مقابلة على نسخة المصنف ومقروءة على نصير الدين الطوسى ، وهى من مخطوطات مكتبة روضة السيدة فاطمة المعصومة عليها السلام فى قم ، برقم

.5954 - 136 / 2

وقد شكلت عدة لجان متخصصة لإنجاز عملية التحقيق بأسلوب محدد كالآتى :

1 - لجنة مقابلة النسخ آنفة الذكر وتثبيت موارد الاختلاف فيما بينها.

2 - لجنة تقويم النص ، لإظهار نص الكتاب أقرب ما يكون على ما تركه المؤلف قدس سره.

3 - لجنة مراجعة وتخريج أسباب النزول والقراءات والآيات المستشهد بها أثناء التفسير.

4 - لجنة تخريج نصوص اللغة والإعراب والأمثال والأشعار وغير ذلک مما ورد فى الشرح.

5 - لجنة تخريج أقوال المفسرين.

6 - لجنة مراجعة وتخريج ما تبقى من نصوص وآراء وشروح متفرقة مما هو خارج اختصاص اللجان آنفة الذكر.

هذا ، وقد سار العمل فى تحقيق الكتاب شوطا بعيدا ، نأمل أن يتم إنجازه قريبا بإذن الله تعالى.

* حلية الأبرار فى أحوال محمد وآله الأطهار

تأليف : السيد هاشم الكتكانى البحرانى ، المتوفى سنة 1109 ه.

كتاب كبير مرتب على ثلاثة عشر

منهجا فى أحوال النبى والأئمة الاثنى عشر عليهم أفضل الصلاة والسلام.

تقوم بتحقيقه : مؤسسة البعثة للمعارف الإسلامية ، فى قم ، اعتمادا على أربع نسخ مخطوطة إحداها كتبت سنة 1099 بخط تلميذه الشيخ على بن عبد الله البحرانى.

* صفات الشيعة

تأليف : الشيخ الصدوق ، أبى جعفر محمد بن الحسين بن بابويه القمى ، المتوفى سنة 381 ه.

يتضمن الكتاب واحدا وسبعين حديثا مرويا عن أهل البيت عليهم السلام تحدد صفات الشيعة ومنزلتهم بأسلوب مؤثر.

يقو بتحقيقه : الشيخ محمد تقى الذاكرى.

* غاية المرام وحجة الخصام

فى تعيين الإمام من طريق الخاص والعام.

تأليف : المحدث السيد هاشم بن سليمان البحرانى ، المتوفى سنة 1109 ه.

كتاب فى فضائل أمير المؤمنين والأئمة الطاهرين من ولده صلوات الله عليهم والنص على إمامتهم من طرق الخاصة والعامة ، وهو على مقصدين :

ص: 235

الأول : فى تعيين الإمام والنص عليه وما يتصل بذلک.

الثانى : فى وصف الإمام وفضائله وما يتصل بذلک ، كما يلحقه بفضائل شيعتهم ومحبيهم.

تقوم بتحقيقه لجنة مشكلة لذلک ، وربما يصدر الكتاب فى 10 أجزاء أو أكثر.

* مجموعة

فيها :

1 – جامع الأحاديث.

2 – نوادر الأثر فى على خير البشر.

3 – العروس.

4 – الأعمال المانعة من دخول الجنة.

5 – الغايات.

6 – المسلسلات.

كلها من تأليف الشيخ أبى

محمد جعفر بن أحمد القمى ، من أعلام القرن الرابع الهجرى.

ستة كتب صغيرة تحوى مجموعة من الأحاديث المسندة إلى رسول الله وأهل بيته صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، مرتبة بأسلوب جميل.

يقوم بتحقيقها السيد محمد الحسينى النيسابورى ، معتمدا فى ذلک على أربع نسخ مخطوطة تعود إحداها إلى القرن التاسع وعليها تملک شيخ الإسلام العلامة المجلسى قدس سره.

* عمدة النظر فى عصمة الأئمة الاثنى ، عشر

تأليف : السيد هاشم البحرانى ، المتوفى سنة 1109 ه.

يقوم بتحقيقه : السيد محمد منير الحسينى الميلانى.

* كشف الأسرار فى شرح الاستبصار

تأليف : المحدث السيد نعمة الله بن عبد الله الموسوى الجزائرى (1050 - 1112 ه).

وهو شرح لكتاب (الإستبصار فيما اختلف من الأخبار) لشيخ الطائفة أبى جعفر الطوسى ، المتوفى سنة 460 ه.

يقوم بتحقيقه السيد طيب الجزائرى - من أحفاد المؤلف - وسوف يصدر فى 8 أجزاء أو أكثر.

ص: 236

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلنا من (رابطة العلماء المسلمين) إعلان عن مسابقة علمية ، ونحن نشره هاهنا خدمة للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والدين الحنيف.

إعلان عن مسابقة

لقد كانت بعثة الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم الحدث الذى غير وجه التاريخ وعطف مسيرة الأجيال ، فقدم للبشرية فيضا من القيم فى دنيا كانت تعانى من افتقار للقيم ، وقدم نماذج إنسانية خيرة تقتدى وتهتدى بالنجوم الزواهر ، وقد تأثر بهذه الرسالة الكريمة فآمن بها واشرأب بقيمها وأفكارها ومنهجها المليارات من البشر ، وسيظل يتبعهم المليارات إلى يوم القيامة.

وبمناسبة مرور ذكرى المبعث النبوى الشريف تعلن (رابطة العلماء المسلمين) عن إجراء مسابقة ثقافية ، يكون حقلها الكتابة عن شخصية الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وما يتعلق برسالته حسب التفاصيل التالية :

1 - تقدم الرابطة جوائز رمزية للفائزين الثلاثة الأوائل مقدارها :

1 - عشرة آلاف دولار للفائز الأول.

2 - سبعة آلاف وخمسمائة دولار للفائز الثانى.

3 - خمسة آلاف دولار للفائز الثالث.

2 - آخر مدة لإرسال الكتب هو السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة 1410 ه.

3 - أن يكون الكتاب مكتوبا بالآلة الكاتبة وعلى وجه واحد من الورقة.

4 - تتكفل (رابطة العلماء المسلمين) طبع الكتاب الفائز خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنة الواحدة.

5 – للكاتب الحق فى طبع كتابه بعد سنة من صدوره ، أى بعد مرور سنة على طبعه من قبل الرابطة.

6 – تسعى الرابطة إلى ترجمة وطبع الكتب الفائزة إلى عدد من اللغات الحية.

7 – تحبذ الرابطة من الإخوة الكتاب الراغبين فى الاشتراك فى المسابقة إخبارها عن عزمهم على ذلك مع إرسال عناوينهم إليها.

ومن الله التوفيق.

السيد صادق الحسينى

أمين القسم الثقافى

1 / شعبان 1409 هجرى

المراسلات تكون على العنوان التالى :

BOX 7335. M. B

XX 3 – LONDON WCI

K. U .

ص: 238

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ

(التوبه : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمية لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجانًا. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والنذور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضًا الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟

ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟

تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹